إقـــرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

"دور جامعة الدول العربية في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي 2002-2016"

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

كما أقر بحق أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا في حقوق النشر لهذه الرسالة وأنه لا يجوز النشر إلا بموافقة رسمية مكتوبة من الأكاديمية.

والسناهدين

DECLARATION

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

I also acknowledged the right of the **Management and Politics Academy** for **Postgraduate Studies** to the copyright of this thesis and that its publication is admissible only through a formal, written consent by the Academy.

اسم الطالب: سعيد أحمد سليمان السعودي Student's name: Said A. S. Al saudi

التاريخ: 06 ربيع الثاني، 1439 هـ 2017-12-24

التوقيع: سعيدأ حمد السعودي سعيد أحمد السعودي



برنامج الدراسات العليا المشترك أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا وجامعة الأقصى



دور جامعة الدول العربية في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني 2002م - 2016م

The role of the League of Arab States in the Israeli-Palestinian conflict

2002-2016

إعداد الباحث

سعيد أحمد السعودي

إشراف الاستاذ الدكتور

أسامت محمد أبونحل

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في منه الديلوماسية والعلاقات الدولية

2017م – 1438هـ

أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا

Management & Politics Academy For Postgraduate Studies



مسار النخبة

نتيجة الحكم على أطروحة الماجستير

بناءً على موافقة المجلس الأكاديمي بأكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ سعيد أحمد سليمان السعودي، لنيل درجة الماجستير في تخصص الدبلوماسية والعلاقات الدولية، وموضوعها:

"دور جامعة الدول العربية في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي 2002-2016"

وبعد المناقشة التي تمت اليوم الثلاثاء 07 ذي الحجة 1438هـ، الموافق 2017/08/29م الساعة الثانية عشر ظهراً، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

مشرفأ ورئيسا

أ. د. أسامة محمد ابو نحل

مناقشا داخليا

د. عماد الدين محمد أبو رحمة

مناقشاً خارجياً

د. خالد رجب شعبان

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في تخصص الدبلوماسية والعلاقات الدولية. واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق،،،









[وَأَعِدُّوا لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُهُمْ وَمَا تُنفِقُوا مِن شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُوفَّ إليكُمْ وَأَنتُمْ لَا تُظْلَمُونَ } دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُهُمْ وَمَا تُنفِقُوا مِن شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُوفَّ إليكُمْ وَأَنتُمْ لَا تُظْلَمُونَ } (الأنفال: 60)







إلى سيد الخلق الإمام المصطفي صلى الله عليه وسلم اللي أبي براً وعرفاناً اللي أبي براً وعرفاناً اللي أمي رحمة الله عليها اللي إخواني وأخواتي حباً ومودة الله عليها اللي زوجتي وأبنائي (أحمد، أسامة، أنس، وسام، ريماس) قرة عيني اللي جميع الأهل، والأصدقاء، والأحبة الي أرواح الشهداء، والجرحي، والمصابين الي أرواح الشهداء، والجرحي، والمصابين اللي الأسرى المعتقلين، القابعين في سجون الاحتلال الي المجاهدين المرابطين فوق هذه الأرض الطيبة المباركة الي ترابك فلسطين اليهم جميعاً أهدي هذا الجهد المتواضع

الباحث سعيد أحمد السعودي



شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسول الله الصادق الامين.

يقول الحق سبحانه وتعالى "وَأُمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ " (الضحى: 11) فإن الحمد والشكر شه عز وجل، الذي وفقني لإنجاز هذا الجهد المتواضع، وأرجو من ربي سبحانه وتعالى أن يتم نعمته على بمواصلة تحصيلي العلمي.

امتثالاً لقول نبينا محمد صلى الله عليه وسلم " من لا يشكر الناس لا يشكر الله " الترمذي، 1985: 281: 188). فإن هذا الجهد البسيط المتواضع ما كان له أن يتم لولا دعم أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، التي منحتتي فرصة التسجيل في برنامج الماجستير، وشكري وتقديري إلى أكاديميتي العربقة لما تقدمه من برامج علمية راقية لخدمة أبناء هذا الوطن الحبيب، وأخص بالشكر والتقدير أعضاء هيئة التدريس على جهودهم الميمونة، وأخص بالذكر د. محمد المدهون رئيس الاكاديمية، والتي كان له الأثر في تنامي رغبتي في التزود بالعلم والمعرفة، فجزاه الله عني خير الجزاء.

وشكر عاطر إلى الأستاذ الدكتور الموقر، أسامة محمد أبو نحل، الذي كان له فضل علي بعد الله سبحانه وتعالى في إنجاز هذه الدراسة، فقد شرفت وسعدت بإشرافه، واهتمامه، فتعلمت خلال إشرافه على رسالتي أدب البحث وسلوك العلماء وأسأل للمولى عز وجل أن يجزيه عني خير الجزاء، وأدعوه أن يحرسه بعينه التي لا تتام.

كما أشكر الأساتذة الكرام الذين استجابوا لطلبي في تحكيم أداة الدراسة، وأخص بالذكر الدكتور/د. أحمد الواديه على مساعدته وتقديمه النصح والإرشاد لي، فله مني كل الثناء والتقدير.

كما لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر والامتنان لأعضاء لجنة المناقشة السيد د. خالد رجب شعبان، والسيد د. عماد الدين ابو رحمة بقبول مناقشة رسالتي اللذين تشرفت بقبولهما مناقشة رسالتي.

وأخيراً لا ينسي قلمي ولا قلبي قيادتي في وزارة الداخلية ، اللذين لم يبخلا على بالدعاء، والعطاء، والتشجيع المستمر، نحو إكمال دراستي وتحقيق الهدف المنشود، ولا يفوتني شكر كل من قدم لي رأياً أو مشورة أو نصحاً؛ واخص الدكتور عبد الباسط ابو ناموس والاخ محمد الغلبان و أ. باسم الدحدوح في سبيل إخراج هذه الدراسة بالشكل اللائق.

ملخص الدراسة دور جامعة الدول العربية في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني 2002م - 2016م

هدفت الدراسة للتعرف إلى جامعة الدول العربية تمهيدا للدخول في موضوع البحث وهو دور جامعة الدول العربية في الصراع الاسرائيلي الفلسطيني فبدأنا: بإنشائها، ومبادئها، وقراراتها المتعلقة بالقضية الفلسطينية، وعلاقتها بالصراع الإسرائيلي الفلسطيني، ومن ثم التعرف إلى الإخفاقات، والإنجازات التي قدمتها جامعة الدول العربية ليس فقط في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني ولكن ايضا لحل النزاعات العربية العربية، واخفاقها في نزع فتيل الحرب بين الأشقاء العرب كمثال على اخفاقاتها على المستوى العربي، ومن ثم اخفاقها في التوصل إلى حلول تخص الصراع الإسرائيلي الفلسطيني والتعرف على أسباب التراجع العربي في الاهتمام بالقضية الفلسطينية.

ولقد استخدم الباحث المنهج التاريخي، للوقوف على الموقف التاريخي لإنشاء جامعة الدول العربية، وعلاقتها بالقضية الفلسطينية والأحداث التي مرت بها منذ إنشائها، مروراً بالأحداث الكبيرة في تاريخها، وصولاً إلى الفترة الزمنية للبحث بين عامي 2002م-2016م. وأيضاً استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي؛ حيث تم وصف علاقة جامعة الدول العربية بالقضايا العربية والقضية الفلسطينية بالخصوص. كما استخدم المنهج الاستشرافي؛ ليقف الباحث على أهم النتائج التي توصل إليها من هذا التدهور بين جامعة الدول العربية والعلاقات العربية - العربية بما فيها مصير القضية الفلسطينية والصراع الاسرائيلي الفلسطيني في ظل التراجع العربي، كما استخدم الباحث منهج صنع القرار يشير هذا المنهج الى بيئة اتخاذ القرار والالية التي يتخذ بها القرار ..

ولقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

اولا: تبنت جامعة الدول العربية مبادرة عربية للسلام مع "اسرائيل" (مبادرة السلام العربية 2002) تقوم على استعداد الدول العربية للاعتراف بإسرائيل وتطبيع العلاقات معها في مقابل انسحاب اسرائيل من الاراضى المحتلة عام 1967 وقيام دولة فلسطينية وحل متوافق عليه لقضية اللاجئين

بالاستناد الي القرار الدولي 194 * ، ولكن "اسرائيل " لم تستجيب لهذه المبادرة انطلاقا من شعورها بقوة موقفها وعدم وجود موقف عربي مؤثر وضاغط .

ثانيا: لم تلتزم العديد من الدول العربية بالمبادرة العربية فيما يتعلق بالتطبيع مع اسرائيل ولجأت بإقامة علاقات اما تحت غطاء علاقات تجارية او علاقات سرية وذلك بدون موافقه جامعة الدول العربية او الرجوع اليها ودون ابداء الجامعة أي موقف معارض لهذه الدول بتأثير الضغط من الولايات المتحدة الامريكية وبدعوة مواجهة الخطر الايراني في المنطقة وهذا بدوره يؤدي الي اضعاف الموقف الفلسطيني في الصراع مع اسرائيل.

ثالثا : ارتكبت "اسرائيل "العديد من جرائم الحرب ضد الفلسطينيين، وعلى رأسها اجتياح الضفة الغربية ، ومجزرة جنين، وحصار رئيس دولة معترف بها كعضو مراقب في منظمة الامم المتحدة، الرئيس ياسر عرفات, ومما مارسته من اعتداءات وحصار على قطاع غزة بالإضافة الى جرائم أخرى، دون ان تتخذ جامعة الدول العربية موقفا مؤثراً لوقف العدوان الاسرائيلي على شعبنا.

وفى ضوء أهم النتائج فقد أوصى الباحث بالتالي:

اولا :ان تتخذ جامعة الدول العربية موقفا واضحا من الدول الاعضاء الذين لجأوا لإقامة علاقات أياً كان نوعها مع اسرائيل باعتبار ذلك خروجا على مقررات جامعة الدول العربية والمبادرة العربية لعام 2000 واعتبار ان هذه العلاقات تلحق ضرارا بالغا في القضية الفلسطينية.

ثانيا: من المهم ان لا تبقى المبادرة العربية للسلام على الطاولة كخيار استراتيجي، وتظل "اسرائيل" هي صاحبة القرار, دون وجود رد عربي قوي, على الاقل اعطاء المبادرة مدة زمنية محدودة، لسحبها عن الطاولة، ووضع استراتيجيات اخرى للصراع.

ثالثا: من الضروري ان لا يبقى موقف جامعة الدول العربية من الجرائم "الاسرائيلية" بحق المدنيين الفلسطينيين في اطار الشجب والاستنكار, وخاصة انها منظمة اقليمية، وعلى راس ميثاقها الدفاع عن الحقوق العربية بما فيها حق الفلسطينيين وقيام دولتهم المستقلة وذلك بالضغط على الدول العظمى, والمنظمات الدولية, لحل الصراع الاسرائيلي الفلسطيني ,معتمدة على القرارات الدولية، والجهد الدبلوماسي العربي، وعلى ما تمتلكه من موارد تؤثر على المصالح الحيوية للدول الغربية .

^{* -} قرار رقم 194 والذي جاء في الفقرة 11 منه بأن الجمعية العامة "تقرر وجوب السماح بالعودة، في أقرب وقت ممكن للاجئين الراغيين في العودة إلى ديار هم والعيش بسلام مع جيرانهم، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى ديار هم وكذلك عن كل فقدان أو خسارة أو ضرر للممتلكات بحيث يعوض عن ذلك الفقدان أو الخسارة أو الصرر من قبل الحكومات أو السلطات المسؤولة."



Abstract

The role of the League of Arab States in the Israeli-Palestinian conflict 2002-2016

The study amid to identify the Arab League as a prelude to the subject of the research, which is the role of the Arab League in the Israeli-Palestinian conflict. We started with its establishment, principles and decisions regarding the Palestinian issue and its relationship with the Israeli-Palestinian conflict, and then to recognize the failures and achievements of the Arab League. Not only in the Israeli-Palestinian conflict but also in resolving the inter-Arab conflicts, and its failure to defuse the war between the Arab brothers as an example of its failures at the Arab level, and its failure to reach solutions to the Israeli-Palestinian conflict And to identify the causes of the Arab decline in interest in the Palestinian cause.

The researcher used the historical approach to find out the historical position of establishing the Arab League, its relation to the Palestinian cause and the events it has undergone since its establishment, through the major events in its history, and the period of research between 2002 and 2016. The researcher also used the analytical descriptive approach. The Arab League's relationship with the Arab issues and the Palestinian issue was described in particular. The researcher also used the forward-looking approach to identify the most important findings of this deterioration between the Arab League and the inter-Arab relations, including the fate of the Palestinian issue and the Israeli-Palestinian conflict in light of the Arab regression. And the mechanism by which the decision is taken.

The study found the following results:

First, the Arab League adopted an Arab initiative for peace with Israel (the 2002 Arab Peace Initiative) based on the readiness of the Arab states to recognize Israel and normalize relations with it in exchange for Israel's withdrawal from the territories occupied in 1967 and the establishment of a Palestinian state,

and a compatible solution to the refugee issue on the basis of UN resolution 194, but Israel did not respond to this initiative out of the strong sense of its position and the absence of an influential and pressing Arab position..



Second, many Arab countries did not abide by the Arab Initiative regarding normalization with Israel and resorted to establishing relations either under the cover of trade relations or secret relations without the approval of the Arab League or to refer to it without expressing the League any position opposed to these countries under the influence of pressure from the United States and allegedly confronting the Iranian threat in the region and in turn weaken the Palestinian position in the conflict with Israel.

Third, Israel committed many war crimes against the Palestinians, primarily the invasion of the West Bank, the Jenin massacre, the siege of a recognized head of state in the United Nations, Yasser Arafat, and the attacks and siege on the Gaza Strip, , Without taking the Arab League an effective position to stop the Israeli aggression on our people.

In light of the most important results, the researcher recommended that:

First: The Arab League should adopt a clear position from the member states that resorted to establishing relations of any kind with Israel as a departure from the decisions of the Arab League and the Arab Initiative of 2000 and considering that these relations cause great damage to the Palestinian issue.

Second, it is important that the Arab Peace Initiative should not remain on the table as a strategic option and Israel remains the decision maker, without a strong Arab response, at least to give the initiative a limited period of time, than withdraw it and develop other strategies for the conflict.

Third, it is essential that the Arab League's position on the Israeli crimes against Palestinian civilians should not remain in the context of denunciation and condemnation, especially as it is a regional organization. Top on its charter is the defense of Arab rights, including the right of the Palestinians and the establishment of their independent state. To resolve the Israeli-Palestinian conflict, based on international resolutions, the Arab diplomatic effort, and the resources that affect the vital interests of Western countries....



قائمة المحتويات

ب	الإهداء
٠	شكر وتقدير
د	ملخص الدراسة
و	<u>Abstract</u>
ح	
গ্র	
ل	
1	
2	
3	
3	
4	
4	
5	
خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.	
5	مناهج الدراسة :
5	
8	مناقشة الدراسات السابقة
10	
ه القضايا العربية	

13	المبحث الأول نشأتها وأهدافها
13	<u>مقدمة</u>
15	إنشاء جامعة الدول العربية:
16	أهداف جامعة الدول العربية :
18	مبادئ جامعة الدول العربية
18	أجهزة جامعة الدول العربية:
الدول العربية في الأزمات العربية الداخلية	المبحث الثاني النجاحات والإخفاقات التي حققتها جامعة
20	
	مقدمة:
21	أولاً: النزاع العراقي الكويتي عام 1961م:
24	ثانياً: الحرب الأهلية اللبنانية:
27	ثالثاً: النزاع الجزائري المغربي وجامعة الدول العربية:
لدول العربية من القضايا العربية والقضية	المبحث الثالث الأسباب الرئيسة لتراجع موقف جامعة ا
33	الفلسطينية
33	مقدمة:
33	أولاً: الأسباب الداخلية:
حيط الإقليمي والدولي:	ثانياً: الأسباب الخارجية وهي علاقة جامعة الدول العربية بالم
لقضية الفلسطينية	الفصل الثالث موقف جامعة الدول العربية من تطورات ا
49	المبحث الأول المبادرة العربية وردود الافعال عليها
51	المبادرة العربية للسلام مع اسرائيل 2002م
54	الموقف الإسرائيلي من مبادرة السلام
الرئيس باسر عرفات58	المبحث الثاني: اجتباح الضفة الغربية 2002م وحصار



58	الأسباب التي أدت إلى قرار الحرب على السلطة الفلسطينية من قبل (إسرائيل):
59	تداعيات الاجتياح الإسرائيلي لمدن الضفة الغربية:
.200 و التشريعية	المبحث الثالث موقف جامعة الدول العربية من نتائج الانتخابات الرئاسية 5
65	الفلسطينية 2006م
65	انتخابات الرئاسة لعام 2005م:
66	الانتخابات التشريعية الفلسطينية لعام 2006م:
67	نتائج الانتخابات التشريعية لعام 2006م
2016-2007م	الفصل الرابع موقف جامعة الدول العربية من القضية الفلسطينية بين عامي
74	
الانقسام75	المبحث الأول موقف جامعة الدول العربية من الاتفاقيات الفلسطينية – الفلسطينية لإنهاء
87	المبحث الثاني موقف جامعة الدول العربية من الاعتداءات الإسرائيلية على قطاع غزة
98	المبحث الثالث موقف الجامعة العربية من الاجراءات الاسرائيلية في تهويد القدس
108	الفصل الخامس جامعة الدول العربية ومستقبل القضية الفلسطينية
109	مقدمة
111	السيناريو الاول: الدولة ثنائية القومية على ارض فلسطين
116	السيناريو الثاني: حل الدولتين
118	معيقات حل الدولتين أو الدولة الواحدة:
123	السيناريو الثالث: يهودية الدولة وحل الدولتين
128	النتائج والتوصيات
128	أولاً: النتائج:
129	ثانياً: التوصيات:
132	مراجع الدراسة.



قائمة الجداول

10	البحثية:	لفجوة
67	الانتخابات التشريعية لعام 2006م	تائج ا



قائمة الملاحق

الصفحة	موضوع	الرقم
161	أولاً: الوثائق	.1
	وثيقة 1: بروتوكول الإسكندرية، وثيقة 2: مبادرة السلام العربية، وثيقة 3: وثيقة الأسرى الفلسطينيين للوفاق الوطني، وثيقة 4: نص اتفاق مكة للوفاق الوطني وثيقة 5: المبادرة اليمنية, وثيقة 6: إعلان الدوحة، وثيقة 7: اتفاق القاهرة 2012.	



الفصل الأول الإطار العام للدراسة

- مقدمة به
- ♦ مشكلة الدراسة وتساؤلاتها
 - ∻ أهداف الدراسة
 - ♦ أهمية الدراسة
 - فروض الدراسة
 - ❖ حـدود الدراسـة
 - ❖ متغيرات الدراسة
 - ♦ مصطلحات الدراسة
 - ❖ منهج الدراسة
 - الدراسات السابقة
 - الفجوة البحثية:

مقدمة

جاء تأسيس جامعة الدول العربية نتاج الكثير من النقاشات، واللقاءات، والمشاورات بين زعماء الدول العربية التي تحررت من الاحتلال الغربي، أو التي لم تتحرر في تلك الفترة. ونتيجة لانتهاء الحرب العالمية الأولى، وانتصار الحلفاء على ألمانيا وحليفتها الدولة العثمانية، ونتيجة الوعود البريطانية والدول الغربية للعرب بإعطائهم حريتهم واستقلالهم بعد انتهاء الحرب، ماطلت هذه الدول حتى جاء وعد أيدن بعد الحرب العالمية الثانية؛ فكان بمثابة حبل النجاة للدول العربية بصنع كيان موحد لهم.

ولقد برز دور جامعة الدول العربية في كثير من القضايا والأزمات العربية والإقليمية، ومن أهم هذه القضايا هي قضية فلسطين، حيث اعتبرتها الجامعة هي القضية الأساسية للأمة العربية، واعتبرت الصراع العربي الإسرائيلي هو جل اهتمامها. وتحررت جميع البلدان العربية من الاستعمار، وبقيت فلسطين تحت الاحتلال الإسرائيلي. ومع كل الحروب التي خاضتها الأمة العربية، والتي لم تحقق للفلسطينيين سوى التهجير من بلادهم، والاحتلال الكامل للأراضي الفلسطينية، إلا أن فلسطين بقيت القضية الأهم للأمة العربية من وجهة نظر جامعة الدول العربية ، رغم التدهور في العلاقات العربية العربية بعد الاجتياح العراقي للكويت عام 1990، واحتلال العراق في عام 2003، وانهاك القوة العراقية في حروب طائفية داخلية.

وبعد توقيع اتفاق أوسلو في عام 1993، واعتراف الفلسطينيين بإسرائيل تراجع الدعم العربي للقضية الفلسطينية، وبعد رفض إسرائيل تتفيذ ما اتفق عليه في اتفاق أوسلو، ورفض الرئيس ياسر عرفات ما عرض عليه في قمة كامب ديفيد عام 2000 من الجانبين الإسرائيلي والأمريكي، تم اغتيال الرئيس عرفات سياسياً بعد احتلال إسرائيل الضفة الغربية مرة أخرى، ومحاصرة مقر الرئيس عرفات (الموسوعة الفلسطينية، المجلد الخامس، 860).

وهنا برز ضعف الأمة العربية وجامعة الدول العربية ، حيث أنها لم تحرك ساكناً، سوى بعض الاستنكارات من بعض الدول العربية، وتراجع الدعم العربي أكثر مما كان عليه سابقاً. وبعد اندلاع الحراكات العربية أواخر عام 2010 في بعض الدول التي كانت تمثل دول الممانعة، وسقوط بعض الأنظمة، وانشغال هذه الدول بأزماتها ومشاكلها القطرية، اتجهت جامعة الدول العربية إلى محاولة حل هذه الأزمات لهذه الدول بعيداً عن الاهتمام بالقضية الفلسطينية.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

تبنت جامعة الدول العربية القضية الفلسطينية منذ نشأتها، وجعلتها، أحد أهدافها الرئيسية، إلا أن جامعة الدول العربية تراجع اهتمامها بالصراع الإسرائيلي الفلسطيني، من حيث التزاماتها بما قد صدر منها من حماية للأرض الفلسطينية، وتقرير المصير، وحماية المقدسات من خلال قراراتها في اجتماعات القمم العربية. وربما لهذا التراجع أسباب خاصة من أهمها: الظروف الصعبة التي تمر بها الأمة العربية من انقسامات، وتهديدات داخلية من الحراكات والانقلابات، والتحديات السياسية والاقتصادية، والحروب الداخلية، وأيضاً التهديدات الخارجية بجميع جوانبها: العسكرية والاقتصادية والثقافية.

وعلى إثر ذلك يسعى الباحث لتسليط الضوء على دور جامعة الدول العربية من الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وأسباب التراجع العربي في دعم القضية الفلسطينية من خلال السؤال الرئيس التالي:

ما هو دور جامعة الدول العربية في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني في الفترة ما بين ما هو دور جامعة الدول العربية في الصراع 1002–2016م؟

وينبثق عنه الأسئلة الآتية:

- 1. ما هو دور جامعة الدول العربية في حل بعض الصراعات العربية العربية بشكل عام، والصراع الإسرائيلي الفلسطيني بشكل خاص؟
- 2. ما موقف جامعة الدول العربية من مبادرة السلام العربية في 2002 وما ترتب بعدها من احداث في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني من 2002 وحتى 2007؟
- 3. الى أي حد اثرت جامعة الدول العربية في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني 2007-2011؟
- 4. ما تداعيات موقف جامعة الدول العربية من الاعتداءات الاسرائيلية المتكررة على الشعب الفلسطيني ما بين عامي 2012-2016؟
- 5. ما هو مستقبل القضية الفلسطينية والصراع الإسرائيلي الفلسطيني في ضوء عمل جامعة الدول العربية؟

أهداف الدراسة

بيان دور جامعة الدول العربية في حل بعض النزاعات العربية - العربية بشكل عام،
 والصراع الإسرائيلي الفلسطيني بشكل خاص.

- توضيح موقف جامعة الدول العربية من تبني مبادرة السلام العربية في 2002 واعتمادها كمرجعية لحل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني.
- التعرف على دور جامعة الدول العربية وموقفها من الصراع الإسرائيلي الفلسطيني بين عامى 2007-2011م في ظل التغيرات الاقليمية والدولية.
- توضيح موقف جامعة الدول العربية من الاعتداءات الاسرائيلية المتكررة على الشعب الفلسطيني بين عامي 2012-2016م.
 - استشراف مستقبل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني في ضوء عمل جامعة الدول العربية

أهمية الدراسة

1. الأهمية النظرية:

- أ. تُعد هذه الدراسة عمل إضافي للجهود المبذولة من الباحثين في هذا المجال للمكتبة العلمية الأكاديمية؛ لأنها تتناول دراسة توضح أسباب وعوامل تراجع اهتمام جامعة الدول العربية بالقضية الفلسطينية خلال السنوات بين عامي 2002–2016م، ومن الممكن أن يستفيد منها الباحثين في المجال البحثي.
- ب. تقديم رؤية تحليلية حول واقع جامعة الدول العربية وعلاقتها بالقضية الفلسطينية.
- ت. تمكن القارئ والباحث العربي، من الاطلاع على موقف جامعة الدول العربية من التطور السياسي في القضية الفلسطينية في السنوات بين عامي 2002–2016م.

2. الأهمية التطبيقية:

- أ- افادة صناع القرار الفلسطينيين اتخاذ القرارات المناسبة في ما يخص القضية الفلسطينية وجامعة الدول العربية في اطار البحث العلمي .
- ب- جعل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني محور الاهتمام الامة العربية والمجتمع الدولي، وذلك من خلال تقديم حلول مقترحة لإصلاح جامعة الدول العربية على المستوي الداخلي والخارجي.

حدود الدراسة

- الحد الموضوعي: دور جامعة الدول العربية في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني.
 - الحد المكاني: فلسطين امتداد جامعة الدول العربية.

• ا**لحد الزماني:** مبادرة السلام العربية (2002) إلى انتفاضة القدس (2015 - 2015م) .

متغيرات الدراسة

- المتغير المستقل: جامعة الدول العربية.
- المتغير التابع: الصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

مناهج الدراسة:

اولا/ المنهج الوصفي التحليلي تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية والتي تصف وتقيم دور جامعة الدول العربية في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني و من خلال استخدام منهج أسلوب التحليل وهو الذي يحلل ويفسر الماضي والقريب من الاحداث من خلال مصادر مختارة من البيانات التي تم جمعها (قنديلجي، وآخرون، 2000: 211).

ثانيا / المنهج التاريخي بالإضافة إلى ذلك استخدم المنهج التاريخي "وهو يُستخدم في دراسة ظواهر حدثت في الماضي، حيث يتم وصف وقائع الماضي وتسجيلها، وتحليل الوثائق والأحداث المختلفة لإيجاد التفسيرات الملائمة والمنطقية لها على أسس علمية دقيقة، بما يساعد في فهم ذلك الماضي والاستناد على ذلك الفهم في بناء حقائق للحاضر وكذلك الوصول إلى القواعد للتنبؤ بالمستقبل. (السر، 2014: 23).

ثالثا / المنهج الاستشرافي: هو منهج قائم على استقراء الماضي وخصوصياته، وفهم الحاضر ومعطياته، من أجل التنبؤ بما يمكن أن تكون عليه المشاهد المستقبلية للظاهرة المدروسة

(بوحوش؛ الذنيبات، 1989: 134).

منهج صنع القرار: يشير هذا المنهج الى بيئة اتخاذ القرار والالية التب يتخذ بها القرار وتكمن اهميته في هذه الدراسة في توضيح البيئة السياسية التي عاصرت قرارات جامعة الدول العربية ومواقفها اتجاه القضية الفلسطينية.

وهذا ظهر من خلال استشراف واقع الصراع الاسرائيلي الفلسطيني في ظل تراجع المواقف الداعمة من جامعة الدول العربية للقضية.

الدراسات السابقة

حظيت جامعة الدول العربية ببحوث ودراسات عدة، وسيعرض الباحث الدراسات التي تناولت جامعة الدول العربية في المجال السياسي وهي:

أولاً: الدراسات المحلية

1- المغني (2016) موقف جامعة الدول العربية من القضية الفلسطينية من خلال القرارات والبيانات الرسمية الصادرة عنها (من1987م الي 2006 م)، الجامعة الإسلامية - غزة.

بين الباحث ما تتناوله جامعة الدول العربية من قرارات وبيانات صادرة من القمم العربية في جامعة الدول العربية ووضح الباحث أن القضية الفلسطينية هي من أهم التحديات أمام جامعة الدول العربية لأنها منذ تأسيسها اعتبرت القضية الفلسطينية قضيتها المركزية ومن خلال عملها تبنت جامعة الدول العربية مبادرة السلام العربية في 2002، والتي تحفظت عليها (إسرائيل). وبالرغم من كثرة القرارات لصالح القضية الفلسطينية، إلا أن هذه القرارات لم تنفذ وبقيت حبر على ورق. ومن اهم النتائج: 1 تناولت جامعة الدول العربية ,محطات القضية الفلسطينية في جميع قراراتها والبيانات الصادرة عن اجتماعاتها خاصة فيما يتعلق بالاعتداءات الاسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني.

2- اكدت جامعة الدول العربية موقفها من ان السلام لا يتحقق في المنطقة الا بدوله فلسطينية على اراض 1967 وعاصمتها القدس الشريف. على اساسات القرارات الدولية 425-338-242 وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره.

3- جامعة الدول العربية تؤيد جميع المبادرات الإقليمية والدولية للسلام وخاصة المبادرة العربية 2002م

2- دراسة فياض (2014): موقف جامعة الدول العربية من التغيرات السياسية العربية في الفترة ما بين 2010-2012. جامعة الأزهر - غزة

يتحدث البحث عن جامعة الدول العربية والإخفاق في حل الأزمات في الوطن العربي مثل: أزمة العراق والكويت، وأزمة دارفور، وبعض الأزمات الأخرى مثل: الحراكات العربية في تونس ومصر وسوريا وباقي الحراك العربي في المنطقة. ويتكون البحث من مقدمة لكل فصل، وملخص في نهايته. وفي نهاية البحث أظهر الباحث النتائج من اهمها:

1- وجود حاله من الضعف العربي بسبب تغليب المصلحة القطرية على القومية العربية.

2-ضعف اداء جامعة الدول العربية في مختلف القضايا العربية - العربية.

3-ضعف مواد الميثاق وتراجع العمل العربي المشترك.

3- دراسة غنام (2013): الدور الأمريكي في تسوية الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي "حل الدولتين نموذجاً 1991-2010"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر -غزة.

تم وضع هذه الدراسة في الداراسات السابقة لإظهار اثر التدخلات الأجنبية والأمريكية بالخصوص على قرارات الامة العربية فقدمت هذه الدراسة تحليلاً لطبيعة الدور الأمريكي في تسوية الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وتأثيره على موقف جامعة الدول العربية ووفقاً للرؤية الأمريكية القائمة على خيار الدولتين خلال الفترة منذ مؤتمر مدريد للسلام عام 1991 وحتى نهاية عام 2010م. ولفهم طبيعة الدور الأمريكي في التسوية، بحثت الدراسة في ماهية المحددات والدوافع الذاتية التي حكمت السلوك الأمريكي، وأثرت على رؤية الولايات المتحدة لعملية التسوية، وطبيعة دورها فيها، والأسباب التي جعلت الولايات المتحدة تصر على الاستمرار في مشروع التسوية، وتلقى بثقلها لإيجاد التسوية المنشودة.

الدراسات العربية:

1. دراسة نصيرة (2013–2014): جامعة الدول العربية ودورها في دعم القضية الفلسطينية 1945–1973. جامعة محمد خيض، بسكرة، الجزائر

حيث تطرق فيه لنشأة جامعة الدول العربية، وذلك بالحديث عن الخلفية التاريخية لنشأتها، واللجنة التحضيرية، وبروتوكول الإسكندرية، واللجنة السياسية، ومشروع الميثاق، وتحدث عن أهدافها ومبادئها. حيث تطرق إلى لمحة جغرافية وتاريخية عن فلسطين وذلك بعرض التسمية والمجال الجغرافي، إضافة إلى سكان فلسطين القدامي والمستعمرات اليهودية في ريف فلسطين في العهدين العثماني والبريطاني 1854–1984. وتطرق كذلك إلى جهود جامعة الدول العربية في دعم القضية الفلسطينية، وذلك من خلل القرارات التي اتخذتها في مواجهة الإجراءات الدولية واليهودية وقرارات مبادئ العمل العربي، والقرارات الخاصة بمدينة القدس، ودعم القضية الفلسطينية في مؤتمرات القمة العربية 1946–1974.

2. نصر الدين اوشن، لعروق مريم (2012–2013): جامعة الدول العربية ودورها في حل النزاعات الإقليمية، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر

لقد بدأ الباحث بكيف ساهمت جامعة الدول العربية كتنظيم دولي وكيان مؤسساتي في حل أزمات المنطقة، وفي تنظيم علاقات إقليم من المحيط إلى الخليج؟ وعلى هذا الأساس تكلم الباحث عن التأصيلي للجامعة؛ حيث تناول في المبحث الأول المتغيرات الدولية أثناء إنشاء الجامعة (سواء داخلية كانت أم خارجية) لنوضح في المبحث الثاني الإطار المؤسساتي

للجامعة العربية؛ وفيه تتاول نشأة المنظمة، مبادئ وأهداف المنظمة، ثم العضوية والأجهزة داخل المنظمة. أما الفصل الثاني والذي خصص فيه منهجية تحليل النازعات، وتتاول في المبحث الأول منه دور الجامعة في حل النازع العربي الإسرائيلي، أما المبحث الثاني فدور الجامعة نفسها في حل الأزمة اللبنانية.

3. دراسة الجبوري (2009): دور جامعة الدول العربية في تسوية النزاعات العربية، (الجامعة الحرة في هولندا).

يهدف هذا البحث إلى دراسة النزاعات العربية العربية، ومدى إمكانية حلها، وقراءة أهم العقبات التي حالت دون فاعليتها، وهل هي متعلقة بظروف النزاعات، أم إن القصور يكمن في مجال الجامعة والقصور في ميثاقها؟ وهل من سبيل إلى معالجة ذلك؟ كما يحاول البحث الإجابة على أسئلة كثيرة أخرى تتعلق بالظروف العربية، والقطرية، والإقليمية، والدولية التي أدت إلى نشوء الجامعة، وهل نشأت بإرادة عربية خالصة أم بإرادة أجنبية وأم كلا الإرادتين مجتمعتين؟ ولماذا أخفقت الجامعة في تسوية النزاعات العربية العربية، وهل يعود ذلك إلى قوالب جامدة اعتمدتها أم إلى جهلها في التعاطي مع تلك النزاعات، أم إن هذه النزاعات هي التي قوضت جامعة الدول العربية؟ وكيف نستطيع أن نقيم دور جامعة الدول العربية في تسوية في المقترحات الإصلاحها؟

4. دراسة بن نكاع (2005:) "إصلاح جامعة الدول العربية في ظل الواقع العربي الراهن، جامعة الجزائر.

تناولت نشأة جامعة الدول العربية وتطورها، ودور ومواقف الجامعة تجاه الأزمات العربية العربية، وتحليل موقفها الايجابي في كافة المجالات "السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية"، ومن ثم تطرقت إلى الإخفاقات التي رافقت جامعة الدول العربية والوقوف على نقاط القوة والضعف، ومن ثم اقترحت الدراسة بعض المشاريع للإصلاح داخلها.

دراسات أجنبية:

مناقشة الدراسات السابقة

أولاً: التعقيب على الدراسات السابقة: من خلال البحث في مكتبات الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة والاتصال بالجامعات العربية مثل جامعات لبنان ومصر وتونس والسودان فالقد اخفقت في الوصول الى دراسات تتكلم عن جامعة الدول العربية والصراع الإسرائيلي الفلسطيني الاما ذكر او اقل منه جودة حيث ان اكثر الداراسات تتناول دور جامعة الدول

العربية والخلافات العربية - العربية او الخلافات الإقليمية او الدولية او عن القضية الفلسطينية كمحور دراسة . ولذلك قسمت المحاور للدراسات السابقة للتالى :

1- من حيث الموضوع:

تناولت الدراسات السابقة موضوع جامعة الدول العربية، ولكن من زوايا مختلفة، من حيث إصلاح مؤسساتها، أو دورها في النزاعات الإقليمية.

2- من حيث الزمان:

معظم الدراسات السابقة حديثة نسبيا فقد تم اجرائها في الفترة من 1997-2016م.

3- من حيث المكان:

تتوعت أماكن تطبيق الدراسات السابقة فمنها الفلسطينية ومنها العربية(الجزائر) ومنها الأجنبية (هولندا).

4- من حيث الأدوات:

تتوعت الدراسات السابقة في استخدام الأدوات ما بين المقابلة والملاحظة والاستبانة ومنهم من جمع بين أداتين.

5-من حيث استفادة الباحث منها:

- 1 تم الاستفادة من الدراسات السابقة في اختيار عنوان الدراسة وصياغة مشكلتها، لتكون مميزة عن الدراسات السابقة في موضوعها وكذلك جمع مادة الإطار النظري للدراسة.
- 2- بيان أوجه الاتفاق والاختلاف مع نتائج الدراسات السابقة، مع الاستعانة بهذه الدراسات في تحديد نوع الدراسة ومنهجها.
- 3- زادت المعرفة لدى الباحث، من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة في تقسيم الدراسة، وترتيبها إلى فصول ومباحث.

6- ما تتميز به الدراسة الحالية:

تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في:

إن جميع الدراسات السابقة مهما اختلفت بالأسماء والعناوين، إلا أنها درست الوضع العربي والخلافات العربية -العربية، فلم تعطِ صورة واضحة لاهتمام جامعة الدول العربية بالقضية الفلسطينية في الفترة من 2002 إلى 2016م، أو لم تظهر سبب الإخفاق في حل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني في هذه الفترة، وهذا ما زاد من أهمية الدراسة التي سوف

نتناولها والتي ستبين مدى تراجع اهتمام جامعة الدول العربية في الصراعات العربية – العربية بصوره عامة، والتراجع المستمر في دعم القضية الفلسطينية بصورة خاصة.

وستركز هذه الدراسة على موقف جامعة الدول العربية تجاه القضية الفلسطينية، واستعراض مواقفها تجاه المتغيرات السياسية التي تؤثر على الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وخاصة في الفترة بين عامي 2002-2016م.

الفجوة البحثية:

الفجوة البحثية بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية:

العربية في ظل استمرار
التدهور، والتفكك العربي
الحالي دون وجود حلول.

الفصل الثاني دور جامعة الدول العربية اتجاه القضايا العربية

- المبحث الأول: نشأتها وأهدافها.
- ↔ المبحث الثاني: جامعة الدول العربية نجاحات واخفاقات
- المبحث الثالث: أسباب تراجع موقف جامعة الدول العربية

المبحث الأول

نشأتها وأهدافها

مقدمة

إن أول من فكر في جمع الدول العربية معاً في كيان واحد، هو وزير الخارجية البريطاني انتوني أيدن في عام 1941، ولم يكن التفكير في صناعة جامعة تضم كل العرب من باب المصلحة العامة للعرب؛ لأن الغرب يعلم أن توحيد الأمة العربية سيكون له مردوداً سلبياً على أوروبا والغرب. فلو توحدت الدول العربية في دولة واحدة أو وحدة وطنية واحدة، سيكون لها المكانة الكبيرة بين الدول الكبرى. فكان الدافع الرئيس لإنشاء جامعة الدول العربية، هو محاولة بريطانيا وفرنسا تجنب حدوث اضطرابات شعبية داخل مستعمراتها العربية، في ظل الاحتقان الكبير إبان الحرب العالمية الثانية، والضغط من المعسكر الفاشي والنازي على المنطقة العربية؛ للضغط عسكرياً على الحلفاء.

ولقد ألقى وزير الخارجية البريطاني أنتوني أيدن (*) خطاباً في 29 آيار (مايو) 1941، قال فيه: "إن العالم العربي قد خطى خطوات عظيمة منذ التسوية التي تمت عقب الحرب العالمية الماضية (الأولى)، ويرجو كثير من مفكري العرب للشعوب العربية درجة من درجات الوحدة أكبر مما تتمتع به الآن، وإن العرب يتطلعون لنيل تأييدنا في مساعيهم نحو هذا الهدف، ولا ينبغي أن نغفل الرد على هذا الطلب من جانب أصدقائنا. ويبدو أنه من الطبيعي ومن الحق تقوية الروابط الثقافية والاقتصادية بين البلاد العربية، وكذلك الروابط السياسية أيضاً... وحكومة بريطانيا سوف تبذل تأييدها التام لأي خطة تلقى موافقة عامة". (الموسوعة العربية المجلد الخامس – ص 855–859)

وبعد خطاب أيدن بعام تقريباً، دعا مصطفى باشا النحاس رئيس الوزراء المصري آنذاك، كلاً من رئيس الوزراء السوري جميل مردم بك، ورئيس الكتلة الوطنية اللبنانية بشارة الخوري، إلى القاهرة لمناقشة فكرة إقامة كيان يعمل على توثيق التعاون بين البلدان العربية المنضمة إليه. وبعد ذلك بعدة أشهر بدأت سلسلة من المشاورات بين ممثلين من مصر، والعراق، وسوريا، ولبنان، والمملكة العربية السعودية، وإمارة شرق الأردن، واليمن، أسفرت عن التوصل إلى بلورة ثلاثة أشكال للوحدة (صعب، 2003: 859).

* انتوني أيدن: رئيس الوزراء البريطاني الأسبق، شغل منصب وزارة الخارجية في وزارة الحرب التي ألفها

ونستون تشرشل بين عامي 1940–1945، ثم تولاها مرة أخرى بين عامي 1951–1955، ثم عين رئيساً للوزراء في عام 1955. (الموسوعة العربية)

أولاً: مشروع الهلال الخصيب

استغل العراق تصريحات وزير الخارجية البريطاني انتوني أيدن، ليطرح مشروعاً اتحادياً عربياً عام 1942، قدم فيه رئيس الوزراء نوري السعيد مشروعاً باسم الكتاب الأزرق يتضمن إعادة توحيد لبنان وفلسطين وسوريا والأردن، لتكون أرضاً واحدة، وإنشاء عصبة عربية تضم الدول المذكورة، وتفتح الباب أمام باقى الدول العربية، وأن تتولى عصبة العرب مسؤولية الدفاع عن الأمة داخلياً وخارجياً، وحرية حقوق الإنسان داخل الوطن العربي (يوسف، .(177:2002

ثانياً: مشروع سوريا الكبير

كما استغل نوري السعيد أ تصريحات أيدن، فقد استغل أيضاً الأمير عبد الله بن الحسين ظروف الحرب العالمية الثانية، وتصريحات بريطانيا للعرب والصداقة معها لتقديم مشروع سوريا الكبرى الذي يمثل سوريا ولبنان وفلسطين والأردن ويكون هو رئيساً عليها، وهو من يمثل هذه الدول، ومن الممكن أن تتضم بقية الدول العربية للاتحاد في حال موافقة بريطانيا.

ثالثاً: المشروع المصرى (جامعة الدول العربية)

جاءت تسمية المنظمة بجامعة الدول العربية بناءً على الاقتراح الذي تقدمت به مصر والذي جاء فيه: على لسان النحاس باشا أن فكرة اتحاد عربي له سلطة تتفيذية وقراراته ملزمة أمر يستبعده الجميع للأسباب نفسها التي أدت إلى استبعاد فكرة الحكومة المركزية، وأنه يبقى بعد ذلك الرأى القائل بتكوين اتحاد لا تكون قراراته ملزمة إلا لمن يقبلها. كان من الممكن أن يكون اسم جامعة الدول العربية "التحالف العربي"، كما اقترحت سوريا، أو "الاتحاد العربي" كما كانت تريد العراق، إلا أن الوفد المصري رأى أن اسم "جامعة الدول العربية " الذي تقدم به أكثر ملائمة من الناحية اللغوية والسياسية ومتوافقاً مع أهداف الدول العربية، وفي النهاية وافق الجميع على هذا الاسم بعد أن نقحوه من جامعة الدول العربية إلى جامعة الدول العربية. وأصدر المندوبون العرب الذين حضروا اجتماعات اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام بالإسكندرية بروتوكولاً عرف باسم بروتوكول الإسكندرية، ينص على موافقتهم على إنشاء جامعة للدول العربية (عبد العاطي، 2017 ص من 1 الى 4).

[†] نوري باشا السعيد (1888 - 1958)، سياسي عراقي شغل منصب رئاسة الوزراء في المملكة العراقية 14 مرة من وزارة 23 مارس 1930 إلى وزارة 1 مايو 1958. كان نوري السعيد ولم يزل شخصية سياسية كَثُر الجدل حولها ولقد اختلفت الأراء عنه. ولقد اضطر إلى الهروب مرتين من العراق بسبب انقلابات حيكت ضده. ولد في بغداد وتخرج من المدرسة الحربية في إسطنبول، حيث خدم في الجيش العثماني وساهم في الثورة العربية وانضم إلى الأمير فيصل في سوريا، وبعد فشل تأسيس مملكة الأمير فيصل في سوريا على يد الجيش الفرنسي، عاد إلى العراق وساهم في تأسيس المملكة العراقية والجيش العراقي.

ولقد كان هذا الاسم جديداً على الأمة العربية، حيث كان هناك مسميات مختلفة للتحالفات العربية والإسلامية منها: السلطنة، الإمبراطورية، الخلافة، الإمارة، والاتحاد، ولكن لم يكن هناك مصدر لكلمة جامعة في تاريخ العرب (شوقي، 2016 – ص من 1 الى 11).

ويرى الباحث أنه بعد فشل عدد من المشاريع الوحدوية ومن بينها مشروع الهلال الخصيب الذي قدمه رئيس وزراء العراق نوري السعيد في 1942 م، ومشروع سوريا الكبرى الذي طرحه الأمير عبد لله بن الحسين والمتضمن إلحاق سوريا ولبنان وفلسطين بإمارة شرق الأردن. ظهرت جامعة الدول العربية وهي أعلى تنظيم عربي يجمع البلدان العربية في إطار وحدوي.

إنشاء جامعة الدول العربية:

وتنقسم مرحلة إنشاؤها إلى مرحلتين:

المرحلة الأولى: والتي أدت إلى توقيع برتوكول الإسكندرية في 7 تشرين الثاني (نوفمبر) 1944 (وثيقة 1)، والمرحلة الثانية: والتي انتهت فيها المشاورات بين الدول العربية إلى توقيع الميثاق في 22 آذار (مارس) 1945.

وشارك في التوقيع إلى جانب وفود الدولة العربية المشاركة، وفد فلسطين والذي مثله موسى العلمي، حيث كان هناك ملحقاً خاصاً للميثاق العربي خاص بفلسطين والقضية الفلسطينية، وكان هذا الملحق يبين موقف جامعة الدول العربية من وقوفها إلى جانب القضية الفلسطينية. ولقد فشلت الجهود البريطانية من تجميد قرار جامعة الدول العربية في الإعلان عن ملحق فلسطين في الميثاق، وهذا ما أغضب البريطانيين من القرار.

الدور التنسيقي للجامعة العربية:

إن جامعة الدول العربية ليست اتحاداً فيدرالياً أو اتحاداً كونفدرالياً عربياً، وليس فيه سلطة تعلو سلطة الدول الأعضاء، وليس هناك أي سلطة تتولى قرارات المجلس، والقرارات تتخذ بالإجماع وهي لا تلزم إلا من أقرها من الدول، وكل دولة تتفذها وفقاً لرؤيتها، وهذا ما ذكر في المادة السابعة من ميثاق جامعة الدول العربية، والتي تتص على: "ما يقرره المجلس بالإجماع يكون ملزماً لجميع الدول المشتركة في الجامعة، وما يقرره المجلس بالأكثرية يكون ملزماً لمن يقبله، وفي الحالتين تنفذ قرارات المجلس في كل دولة وفقاً لنظمها الأساسية" (جامعة الدول العربية المادة السابعة).

أيضاً لا بد من الدول المشاركة في عضوية جامعة الدول العربية أن تحترم كل دولة النظم المعمول بها في الدول العربية الأخرى، لأن هذه الدول تختلف من حيث طبيعة الحكم؛

فمنهم من يعمل بالنظام الاشتراكي، ومنهم من يعمل بالنظام الرأسمالي، ومنهم من يتبع النظام الإسلامي، واختلاف هذه النظم جعل من الأمة رغم وحدتها في جامعة واحدة وتحت سقف مجلس واحد، إلا أن سياساتها مختلفة، وكل نظام يعتبر نفسه هو الأفضل بين النظم.

والمادة الثامنة تنص على: "تحترم كل دولة من الدول المشاركة في الجامعة نظام الحكم القائم في دول الجامعة الأخرى، وتعتبره حقاً من حقوق تلك الدول، وتتعهد أن تقوم بعمل يرمي إلى تغيير ذلك النظام فيها" (جامعة الدول العربية: المادة الثامنة).

فسيادة كل دولة من الدول العربية واستقلالها هو الأساس التي تقوم عليه مواثيق الجامعة، فكل دولة تحتفظ بسيادتها التامة في صناعة سياستها الداخلية والخارجية وطبيعة نظامها، وليس هناك سيادة عربية جامعة عامة، ولا سياسة عربية واحدة؛ فوظيفة الجامعة كما نصت عليه مواثيقها في المادة الثانية بأنها تنسيقية. أما المادة الثانية تتص على: "مواثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها وتنسيق خططها السياسية تحقيقاً للتعاون بينها، وصيانة لاستقلالها وسيادتها، والنظر في شؤون البلاد العربية ومصالحها" (جامعة الدول العربية: المادة الثانية).

فجامعة الدول العربية هي منسق السياسات للدول المشاركة فيها، وليست جامعة لسياسة دولة عربية موحدة أو اتحاد عربي موحد، وهذا يدل على عمق الانقسام الموجود في جامعة الدول العربية منذ تأسيسها، حيث هناك المفارقة الكبيرة بين طموحات جامعة الدول العربية وانجازاتها، وهذه المفارقة قد تجسدت في إطار العمل على صعيد القضية الفلسطينية والتي كانت متأرجحة بين ممانع ومشاهد ومستسلم (شوقي، 2016).

يتكون ميثاق جامعة الدول العربية من مقدمة وعشرون مادة تبين الأحكام الخاصة بالعضوية وأجهزتها ومقرها وحصانتها وتعديل الميثاق والتصديق عليه و ثلاثة ملاحق، الأول خاص بفلسطين، ويعلن فيه مجلس الجامعة توليه أمر اختيار مندوب عربي من فلسطين؛ للاشتراك في أعماله حتى يتمتع هذا القطر بممارسة استقلاله فعلاً، واستقلاله الدولي من الناحية الشرعية أمر لا شك فيه، كما أنه لاشك في استقلال البلدان العربية. وإذا كانت المظاهر الخارجية لذلك الاستقلال ظلت محجوبة لأسباب قاهرة، فلا يكون ذلك حائل دون اشتراكها في اعمال مجلس الجامعة.

أهداف جامعة الدول العربية:

أولاً: تحقيق التعاون في المسائل السياسية

على جامعة الدول العربية أن تسهر على تأمين مستقبل الدول العربية وتحقيق أمانيها وآمالها، وعلى توجيه جهود هذه الدول إلى ما فيه خير للوطن العربي، أما الدول الراغبة فيما بينها في تعاون أوثق وروابط أقوى مما نص عليه هذا الميثاق، فلها أن تعقد فيما بينها من الاتفاقيات ما تشاء لتحقيق هذه الغرض خارج نطاق الجامعة (شكري، 2007: 242).

ثانياً: صيانة استقلال الدول الأعضاء

ورد هذا الهدف في ديباجة الميثاق والمادة الثانية منه، والغرض منه تنسيق المواقف السياسية العربية أمام المشاكل الدولية، وتعاونها وتضامنها داخل جامعة الدول العربية وخارجها حتى يؤدي هذا التضامن إلى دعمها واستقلالها في مواجهة الأطماع الأجنبية (غليم، 2004: 231).

ثالثاً: المحافظة على السلم والأمن العربيين

ويمكن استخلاص هذا الهدف من المادتين الخامسة والسادسة من الميثاق، حيث تهدف جامعة الدول العربية إلى صيانة السلم والأمن العربيين، ويتم بوسيلتي حل النزاعات بالطرق السلمية، وقمع العدوان الواقع على إحدى الدول الأعضاء.

وفيما يخص حل النزاعات العربية بالطرق السلمية، يلزم ميثاق الجامعة الدول الأعضاء بعدم اللجوء إلى القوة لفض النزاعات التي قد تنشب بينها. ويميز الميثاق بهذا الشأن بين نوعين من النزاعات:

- النوع الأول: ويختص بالنزاعات التي تتعلق باستقلال الدولة وسلامة أراضيها، وفي هذا النوع يمارس المجلس بين المتنازعين دوراً توفيقياً، إذ أنه يتوسط لحل النزاع.
- النوع الثاني: فيتعلق بالنزاعات التي لا تتعلق باستقلال الدولة أو سيادتها أو سلامة أراضيها، وفي هذه الحالة إذا وافقت الدول المعنية على عرض النزاع على مجلس الجامعة، فإن المجلس يمارس عندئذ دوراً تحكيمي.

والفرق بين دور المجلس التحكيمية ودوره التوفيقي هو أن قراراته تكون ملزمة حينما يمارس دوره التحكيمية، لأن الدول المعنية قد لجأت إليه بملء إرادتها ونصبته حكماً، في حين أن قرارات المجلس لا تكون ملزمة للأطراف حينما يمارس دوره التوفيقي كوسيط (مرشحة، 2010: 591).

رابعاً: تحقيق التعاون العربي في المسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

نصت المادة الثانية من الميثاق على ضرورة تعاون الدول المشتركة في الجامعة تعاوناً وثيقاً بحسب نظم وأحوال كل منها، وذلك في الشؤون التالية:

- 1. الشؤون الاقتصادية والمالية: ويدخل في ذلك التبادل التجاري والجمارك والنقد، وأمور الزراعة والصناعة.
- 2. شؤون المواصلات: ويدخل في ذلك السكك الحديدية، والطرق، والطيران، والملاحة، والبرق والبريد.
 - 3. الشؤون الثقافية: ويدخل في ذلك شؤون الجنسية والجوازات، والتأشيرات.
 - 4. الشؤون الاجتماعية: ويدخل في ذلك الشؤون الصحية.

وباعتبارها منظمة دولية ذات طابع سياسي؛ فقد كانت غاية جامعة الدول العربية في نظر الشعوب العربية هي تحقيق الاستقلال والأمن لدولها، والسعي نحو تحقيق التضامن والوحدة العربية، غير أن طريق الجامعة قد اعترضته عقبات عدة، أدت إلى فشلها في تحقيق تلك الأهداف التي جاء بها ميثاقها؛ الأمر الذي قاد إلى مزيد من الشك في قدرتها على العمل والإنجاز.

مبادئ جامعة الدول العربية:

أولاً: مبدأ المساواة في السيادة بين الدول الأعضاء.

ثانياً: مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء.

ثالثاً: عدم استخدام القوة في العلاقات الدولية، وضرورة حل المنازعات العربية بالطرق السلمية.

رابعاً: مبدأ المساعدة المتبادلة (الدفاع المشترك).

خامساً: الالتزام بمبادئ الأمم المتحدة. (نصرة، 2014)

أجهزة جامعة الدول العربية:

- 1. مجلس الجامعة: هو السلطة العليا في الجامعة طبقاً للميثاق، وتتفرع عنه عدة لجان تعاونه في أداء مهامه. وقد حدد الميثاق تكوينه واختصاصاته وطريقة عمله، وطريقة التصويت فيه. وينعقد على مستوى وزراء الخارجية أو ممثلين عنهم، أو المندوبين الدائمين للدول الأعضاء.
- 2. الأمانة العامة: هي الهيئة الإدارية للجامعة، والجهاز التنفيذي لمجلس الجامعة والمجالس الوزارية المتخصصة. وتتولى معالجة الشؤون المنوطة بها في الميثاق، والتنسيق بين مختلف المنظمات والمؤسسات والأجهزة التي تعمل في مجالات متخصصة في إطار العمل العربي المشترك (محدوب، 2002: 5).

- 3. اللجان الفنية الدائمة: تنص المادة الرابعة من الميثاق على تشكيل لجان فنية متخصصة، تمثل فيها كل الدول الأعضاء. وتتولى هذه اللجان دارسة الموضوعات الفنية، المتعلقة بمختلف أوجه التعاون بين الدول الأعضاء. ولارتباط عمل بعض اللجان الفنية الدائمة لمجلس الجامعة، فقد استمرت مثل هذه اللجان، وهي: اللجنة الدائمة للشئون الإدارية والمالية، واللجنة الدائمة للعالم العربي، واللجنة الدائمة للشئون القانونية، كما أنشأ مجلس الجامعة أجهزة رقابية وقضائية تعمل في نطاق الجامعة وهي:
- أ. المحكمة الإدارية: تعتبر المحكمة الإدارية لجامعة الدول العربية ضمانة متحققة تُسبغ على موظفي جامعة الدول العربية، وفيها تحقيق لمعنى المساواة والعدالة بينهم كمتقاضين وبين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وتعتبر أحكام المحكمة الإدارية نبراساً للباحثين والدارسين في مجال الفقه والقضاء الإداري الدولي في نطاق جامعة الدول العربية.
- ب. أما محكمة الاستثمار العربية: فتختص بالنظر في الدعاوي المرفوعة من المستثمرين العرب ضد الحكومات العربية الموافقة على اتفاقية الاستثمار العربية، اقتناعاً منها بأن توفير مناخ ملائم للاستثمار العربي المشترك يتطلب وضع قواعد الاستثمار القانونية في إطار نظام قانوني واضح ومستقر، يعمل على تسهيل انتقال رؤوس الأموال العربية وتوظيفها داخل الدول العربية، بما يخدم التتمية والتطور فيها، وبما يرفع مستوى معيشة مواطنيها.
- ج. إدارة الشؤون المالية والإدارية: تتولى الإدارة المالية، بالإضافة إلى تولي أمانة الهيئة العليا للرقابة العامة لجامعة الدول العربية والتحضير لأعمالها، القيام بما يعهد به النظام المالي والقرارات المتعلقة به (جامعة الدول العربية، 2017).

المبحث الثاني جامعة الدول العربية نجاحات وإخفاقات

مقدمة:

من الاهداف الرئيسية لنشأت جامعة الدول العربية هو الدفاع عن مصالح الدول العربية والامة العربية حسب ما ذكر في ميثاقها في المادة الثانية تسعى إلى توثيق جميع العلاقات التعاونية ما بين الأعضاء، تحقيق التعاون بين الدول العربية الأعضاء في المجالات المختلفة والعمل على تحقيقها ودعمها بكافة الوسائل، الحفاظ على الاستقلالية والسيادة التي تمتلكها كل دولة عربية عضو في هذه الجمعية، ونجد من المادتين الخامسة والسادسة من ميثاق جامعة الدول العربية ما يفرض عدم اللجوء إلى القوة أو العنف في حل النزاعات، وأيضاً هذا البند موجود في مواثيق الأمم المتحدة.

مادة (5): "لا يجوز الالتجاء إلى القوة لفض المنازعات بين دولتين أو أكثر من دول الجامعة، فإذا نشب بينهما خلاف لا يتعلق باستقلال الدول أو سيادتها أو سلامة أراضيها، ولجأ المتنازعون إلى المجلس لفض هذا الخلاف كان قراره عندئذ نافذاً وملزماً، وفي هذه الحالة لا يكون للدول التي وقع بينها الخلاف، الاشتراك في مداولات المجلس وقراراته. ويتوسط المجلس في الخلاف الذي يخشى منه وقوع حرب بين دولة من دول الجامعة وبين أي دولة أخرى من دول الجامعة أو غيرها للتوفيق بينها، وتصدر قرارات التحكيم والقرارات الخاصة بالتوسط بأغلبية الآراء" (ميثاق جامعة الدول العربية: المادة الخامسة).

مادة (6): إذا وقع اعتداء من دولة على دولة من أعضاء الجامعة، أو خشي وقوعه، فللدولة المعتدى عليها، أو المهددة بالاعتداء، أن تطلب دعوة المجلس للانعقاد فوراً. ويقرر المجلس التدابير اللازمة لدفع هذا الاعتداء، ويصدر القرار بالإجماع، فإذا كان الاعتداء من إحدى دول الجامعة، لا يدخل في حساب الإجماع رأى الدولة المعتدية. وإذا وقع الاعتداء بحيث يجعل حكومة الدولة المعتدى عليها عاجزة عن الاتصال بالمجلس، فلممثل تلك الدولة فيه أن يطلب انعقاده للغاية المبينة في الفقرة السابقة، وإذا تعذر على الممثل الاتصال بمجلس الجامعة، حق لأي دولة من أعضائها أن تطلب انعقاده (ميثاق جامعة الدول العربية: المادة السادسة).

استطاعت جامعة الدول العربية من خلال العديد من الوسائل السلمية والدبلوماسية من محاولة نزع فتيل الخلاف في بعض النزاعات العربية – العربية، فنجحت تارة وأخفقت تارة، ومنها النزاع العراقي الكويتي عام 1961م، والأزمة المغربية الجزائرية عام 1963م، والحرب الأهلية اللبنانية عام 1975م،

أولاً: النزاع العراقي الكويتي عام 1961م:

لم يكن النزاع العراقي الكويتي وليد عام 1961، ولكن هو نزاع قديم باعتقاد أن الكويت كانت جزء من العراق، أو جزيرتي (وربة وبوبيان[‡]) ملك للعراق.

بعد قيام ثورة 14 تموز (يوليو)، رحب شيخ الكويت بالثورة؛ لأن الكويت اعتبر أنها انتصار لإرادته، حيث كان رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد يسعى لضم الكويت للاتحاد الهاشمي. فأرسل شيخ الكويت عبد الله سالم الصباح برسالة إلى الرئيس عبد الكريم قاسم يهنئه بنجاح الانقلاب وتهنئة قادة الثورة. ويبدو أن شيخ الكويت أراد أن يلم جراح الماضي حتى لا يفكر الثوار بالكويت، واستمرت العلاقات العراقية الكويتية بشكل طبيعي، مع تبادل الوفود التجارية والاقتصادية بشكل طبيعي (التطور السياسي لإمارة الكويت ومشكلاتها الحدودية للمدة من 1914–1963: نت).

وكانت أول أزمة عراقية كويتية بعد الثورة في عام 1961م، حيث أعلنت بريطانيا عن اتفاقية جديدة تم فيها إنهاء الحماية البريطانية على الكويت والتي كانت منذ عام 1899م، فأرسل الرئيس عبد الكريم قاسم برسالة إلى حاكم الكويت يهنئه بالاتفاقية، ولكنها اتسمت بالغموض بالنسبة لاستقلال الكويت.

وفي 25 حزيران (يونيو) 1961م، أعلن الرئيس العراقي عبد الكريم قاسم في بيان إذاعي أن الكويت جزء لا يتجزأ من العراق، وأن الكويت كانت منطقة تابعة لولاية البصرة الخاضعة للحكم العثماني، وأعلن الرئيس قاسم تعيين حاكم الكويت قائم مقاماً لها، خاضعاً لسلطة متصرف البصرة (مار، 2009: 63-64).

الأزمة العراقية الكويتية في عهد الرئيس عبد السلام عارف:

بعدما قام عبد السلام عارف بالإطاحة بحكم الرئيس عبد الكريم قاسم في عام 1963م، تم الاعتراف العراقي باستقلال الكويت وسيادتها بحدودها المنفصلة. ولكن أجواء

جزيرتي وربة وبوبيان هي جزيرتين كويتيتين تقع في شمال الكويت قبالة السواحل العراقية حيث تبعد مسافة كيلومتر واحد عن الساحل العراقي.

التوتر ما لبثت أن عادت بين العراق والكويت، بعد أن بادر الرئيس عبد السلام عارف في عام 1965م، إلى إحياء خطة عراقية قديمة بإنشاء مجري عميق للمياه يربط بين أم القصر بالبصرة وبغداد، وأن يؤجره أمير الكويت جزيرة وربة الكويتية لمدة (99) عاماً، ولكن الأمير الكويتي رفض الطلب. وبعد وفاة الرئيس عبد السلام عارف في حادثة تحطم طائرته في عام 1966م، تولى أخيه عبد الرحمن عارف الرئاسة وعادت الأجواء للتوتر. (سلوم؛ مرتضي، 2003: 22-23)

وعندما تمت الإطاحة بحكومة عبد الرحمن عارف في 17 تموز (يوليو) 1968م، تولى حزب البعث بقيادة الرئيس أحمد حسن البكر السلطة في العراق، كان التوجه العام للحكومة هو تهيئة الوضع مع الكويت، والتعايش مع الأمر الواقع.

لقد أدى إلغاء إيران في عام 1969م اتفاقية الحدود لسنة 1937 المعقودة بينها وبين العراق، إلى إضعاف موقف العراق في الملاحة بشطّ العرب بعد مطالبة إيران بأن يكون خط الحقوق بينها وبين العراق هو خط منتصف شطّ العرب، مما دفع الحكومة العراقية إلى الطلب من الكويت آنذاك السماح للقوات العراقية بالتمركز في مناطق شمال الكويت، تخوفاً من هجوم إيراني محتمل على ميناء أم قصر، لكن الحكومة الكويتية رفضت الطلب العراقي، فأقدمت الحكومة العراقية على توجيه الأمر لقواتها العسكرية باحتلال مخفر الصامتة الحدودي، وهي منطقة غنية بالنفط وذلك في 20 آذار (مارس) 1973، ولقد أثار هذا الحادث ردود فعل قوية من الكويت التي قامت بإعلان حالة الطوارئ، وغلق الحدود مع الدول المجاورة،

وبالتزامن مع هذا الحادث أبلغ العراق جامعة الدول العربية أنه سحب اعترافه باتفاق عام 1963م، ودعا إلى إجراء محادثات عراقية – كويتية لبحث قضية الحدود، لكن جامعة الدول العربية استطاعت احتواء الأزمة وتطويقها، (العقاد، 1973: 111).

واستمرت جهود جامعة الدول العربية في الوساطة بين الكويت والعراق، إذ نجحت باقناع العراق في سحب قواته من مخفر الصامتة الحدودي وذلك في عام 1975م، وكذلك أسهمت جامعة الدول العربية في حل الخلاف بصورة مؤقتة، لعدم التوصل إلى اتفاق في الرأي بين البلدين. والواضح أن الأزمة بين الكويت والعراق في الحقبة بين عامي 1968م الرأي بين البلدين، ولكن الحكومة العراقية لم 1979م، اتسمت بوجود خلاف حول ترسيم الحدود بين البلدين، ولكن الحكومة العراقية لم تفلح في الإفادة من الفرص المتاحة أمامها لتحقيق مكسب بشأن جزيرتي وربة وبوبيان، ورغم المباحثات التي كانت تجري بين العراق والكويت بين مدة وأخرى، فضلاً عن اللجان المشتركة التي شِكلَت للنظر في قضية ترسيم الحدود بين الطرفين، إلا أن جميع الجهود فشلت في التوصل إلى حل نهائي للنزاع، وبقيت المسألة في طور الجمود، بسبب عوامل عدة منها:

تتحي الرئيس أحمد حسن البكر عن منصبه، وبدء عصر الرئيس صدام حسين، ونجاح الثورة الإسلامية في إيران عام 1979م، واندلاع الحرب العراقية الإيرانية عام 1980م، فتوقفت المباحثات بين البلدين حول قضية الحقوق طوال سنوات الحرب هذه (سلوم؛ مرتضى، 2011: 31-32).

التحالف الغربي على العراق بعد اجتياح الكويت عام 1990م:

في تموز (يوليو) 1990م، تزايد التوتر بين العراق والكويت لدرجة الاجتياح العراقي للكويت، بسبب المواقف العراقية المعتقدة أن الكويت جزء لا يتجزأ من العراق منذ زمن السلطنة العثمانية، وأيضاً المواقف الكويتية بعدم السماح للعراق باستئجار الجزيرتين، والتعاون الغربي الكويتي باغراق السوق العالمية بالنفط أثناء الحرب العراقية الإيرانية. (عبد الحسن، 1996: 131).

فاجتاح العراق الكويت في 2 آب (أغسطس) 1990م، وتم الاستيلاء على كل الأراضي الكويتية، ما دفع مجلس الأمن باتخاذ قرار حاسم وهو القرار (660)، بإدانة الاجتياح العراقي للكويت، والمطالبة بالانسحاب الفوري غير المشروط للقوات العراقية من الكويت" (قرار مجلس الأمن 660)، الأمر الذي أدخل المنطقة العربية في مستنقع الحرب، وتدمير العراق واحتلاله من قبل القوات الأنجلو أمريكية في عام 2003م، وإعدام الرئيس صدام حسين، فبدأت الحرب الطائفية في العراق وانتشرت في كل البلاد باسم الطائفية والحزبية والدين.

استعملت جامعة الدول العربية العديد من الوسائل والأساليب، بهدف محاولة نزع فتيل الصراع والخلاف بين العراق والكويت. لقد أظهرت جامعة الدول العربية مواقف كبيرة في حل النزاع العراقي الكويتي، حيث إنها شكلت قوات الطوارئ العربية للوقوف لمنع الحرب بين البلدين، وكذلك تمكنت من سحب القوات العراقية من الكويت، وأسفرت جهود الأمين العام للجامعة محمود رياض عن إنشاء لجنة مختلطة لترسيخ الحدود. ومع كل الجهود المبذولة بين البلدين، إلا أن النزاع لم ينته إلا بتدمير العراق، ووجود قوات أجنبية في الخليج العربي، وبهذا حلت القضية العراقية الكويتية مؤقتاً، وربما يتجدد الخلاف مستقبلاً (العتيبي، 2010: 53)

أدت أزمة احتلال العراق للكويت، والتي تعد أبرز أزمات العلاقات العربية العربية على الإطلاق، وأكثرها تأثيرًا على الأمن والتضامن العربيين، إلى هزة عنيفة أصابت جامعة الدول العربية وكيان التنظيم الإقليمي العربي كله؛ فلقد عجزت الجامعة عن التعامل الإيجابي مع هذه الأزمة، بما يكفل إيجاد حل سلمي لها في إطار عربي يقي العرب مخاطر التدخلات الأجنبية في شئونهم الداخلية.

ثانياً: الحرب الأهلية اللبنانية:

يعتبر لبنان صغيراً بحجمه، وكبيراً في مواقفه وهمومه وحروبه، فالمطلع على مشاكل لبنان لا بد أن يقف على التركيبة الغريبة له، حيث إنه بلد الطوائف والأحزاب. إن الحقيقة الأولى في فهم الحرب الأهلية اللبنانية هي الطائفية، بمعنى انقسام المواطنين إلى فتنين السيتين، إسلامية ومسيحية. ثم انقسام كل من هاتين الفئتين إلى عدد من الطوائف (سبع عشرة طائفة) يعترف بها النظام السياسي، ويقرر لها عدداً من الحقوق: الاجتماعية والسياسية. ولا يقتصر معنى الطائفية في السياق اللبناني على الانتماء الديني، وإنما يتعداه إلى الواقع الاقتصادي والاجتماعي، إذ الطائفة هي إطار لتنظيم العلاقات الاجتماعية والاقتصادية، ومركز الولاء السياسي، ومن ثم فلا بدّ من تحليل الطائفية كظاهرة اجتماعية. ولذلك لا بد أن نذكر أن لبنان كنظام سياسي يعاني من خلل في البناء، حيث إن الطوائف هي التي تشكل السياسات، وكذلك تأثره بسبب مكانته بين قوتين في المنطقة؛ الأولى سوريا، والثانية الكيان الإسرائيلي، والمشكلة الأكبر أنه مجاور للأراضي الفلسطينية المحتلة، ولذا عليه التزامات كبيرة، مما خلف آثاراً سلبية على المجتمع اللبناني وعلى وحدته الوطنية، وفضلاً عن ذلك أصبح ميداناً لتصفية الحسابات، ومن ثم دخل في دوامة الحرب الأهلية (مبارك، 2004).

دور الميثاق الوطني اللبناني في الحرب الأهلية اللبنانية:

وكما أسلفنا؛ فإن البعد الجغرافي البنان وموقعه بين سوريا والكيان الإسرائيلي والقضية الفلسطينية دور كبير في تفجر الوضع في لبنان، إلا أن الأسباب الداخلية كان لها الصدارة بين هذه العوامل. ولعل من أهم هذه الأسباب صيغة النظام السياسي، والتكوين الطائفي والحزبي للبنان؛ إذ انبثق النظام اللبناني من توازن دقيق، لحماية أوضاع اجتماعية طائفية عبر عنه الميثاق الوطني من ناحية، وشعار "لا غالب ولا مغلوب" الذي رفع عام 1958م من ناحية أخرى. فأي اضطراب في هذا التوازن يمكن أن يؤدي إلى انفجار، ومن ثمّ كانت محاولة الرئيس بشارة الخوري وقم تعديل الدستور عام 1952م، لكي يعطي نفسه حق إعادة الترشيح لرئاسة الجمهورية مرة ثانية، سبباً لأزمة وعدم استقرار سياسيّين. وكذلك محاولة الرئيس كميل شمعون ** الشيء عينه عام 1958م، أدت مع عوامل أخرى إلى حرب أهلية خاطفة (عواد، 2015)

[§] أول رئيس للجمهورية اللبنانية بعد الاستقلال

^{**} ثانى رئيس للجمهورية اللبنانية بعد الاستقلال

الأسباب الرئيسية لاندلاع المواجهات في لبنان:

العامل الطائفي: وفي إطار هذا السياق، يمكن تعرف الطوائف التالية: (خيري، 2012) أولاً: المذاهب الإسلامية:

1- المذهب السنى، 2- المذهب الشيعى

ثانيا: المذاهب المسيحية:

-1 الموارنه، 2 الروم الارثودكس 3 الروم الكاثوليك 4 الارمن

ثالثًا: طوائف اخرى من أهمها الدروز

أسباب ميدانية للحرب الأهلية:

في 13 نيسان (أبريل) 1975، بدأت الحرب الحقيقية في شوارع لبنان، عندما قام مجهولون بإطلاق النار على عنصرين من الكتائب المسيحية فقتلوا، وكان أحدهم مرافق لرئيس الحزب بيار الجميل، وعلى ذلك ردت الكتائب بقوة السلاح على حافلة فلسطينية أثناء عودتها إلى مخيم تل الزعتر من مخيم شاتيلا غربي بيروت، مما أدى إلى مقتل 27 فلسطينياً. وسمي هذا الحدث بـ (حادثة البوسطة). وفي 6 كانون الأول (ديسمبر) عثر على أربع جثث من الكتائب في بيروت، فقامت المليشيات المسلحة من الكتائب بقتل كل من هو فلسطيني أو مسلم من حملة البطاقات، وسمي هذا اليوم بالسبت الأسود. وفي 18 كانون الأول الثاني مسلم من حملة البطاقات، وسمي هذا اليوم بالسبت الأسود. وفي 18 كانون الأول الثاني المسلم من منطقة الكرنتينة المسلمة، فردت التنظيمات الفلسطينية بقتل عدد من المسيحيين. ومن هنا، تقرق الشعب ما بين مسيحيين ومسلمين، فالمسيحيين استقروا في المنطقة الشرقية من بيروت ولكن كان يقطنها أيضاً الكثير من المسلمين في المخيمات، وسكن المنطقة الغربية من بيروت المسلمون وأيضاً كان يسكن فيها مسيحيين البنانيين، وسمي الخط الفاصل بالخط الأخضر (كعوش، 2014: نت).

وكان للجيش السوري الأثر الكبير في الحرب الأهلية، حيث دعم الميليشيات المسيحية في حزيران (يونيو) 1976 بطلب من الرئيس سليمان فرنجية، ومكنت المليشيات من اقتحام مخيم تل الزعتر وقتل عدد كبير من المسلمين الفلسطينيين، واستطاعت سوريا إقناع جامعة الدول العربية بالاحتفاظ بقوة قدرها 40 ألف جندي على الأراضي اللبنانية، باسم "قوات الردع العربي"؛ لإنهاء الاشتباكات وفرض الأمن، (دياب، 2001).

وفي كانون الثاني (يناير) 1982م، قابل بشير الجميل وزير الدفاع الإسرائيلي أرييل شارون على متن سفينة قبالة السواحل اللبنانية، وناقشا خطة تقضي بمحاصرة القوات الإسرائيلية لبيروت الغربية، وقيام مليشيات القوات اللبنانية باقتحامها والقضاء على منظمة

التحرير الفلسطينية. وفي 8 حزيران (يونيو)، قامت منظمة أبو نضال (المنشقة عن حركة فتح الفلسطينية) بمحاولة اغتيال السفير الإسرائيلي "شلومو أرغوف †† " في لندن، فاتخذت إسرائيل من العملية ذريعة لاجتياح لبنان، وبدأت بقصف مواقع تابعة لمنظمة التحرير ببيروت، ما أدى إلى مقتل 100 فلسطيني. فردت قوات الثورة الفلسطينية بإطلاق الصواريخ من جنوب لبنان على شمال إسرائيل. وفي 6 حزيران (يونيو) بدأت إسرائيل بالغزو البري للمناطق الجنوبية اللبنانية، وبحلول 15 من الشهر نفسه وصلت قواتها إلى بيروت (عبد الرحمن، 15).

وفي 12 آب (أغسطس) نجح "فيليب حبيب" مبعوث الولايات المتحدة إلى المنطقة، في إبرام هدنة تقضي بخروج منظمة التحرير من لبنان، وانسحاب القوات الإسرائيلية. وقبل أيام من الموعد المحدد لتسلمه الرئاسة، اغتيل بشير الجميل^{‡‡} في 24 أيلول (سبتمبر)؛ فاقتحمت القوات اللبنانية مُخيّميْ صبرا وشاتيلا، وقتلت ما يقارب 3500 فلسطيني بمساعدة الجيش الإسرائيلي. وفي 22 من الشهر نفسه، انتخب البرلمان أمين الجميل^{§§} خلفاً لأخيه في رئاسة الجمهورية. وفي 17 آيار (مايو) 1983م، وقع الرئيس أمين الجميّل وإسرائيل اتفاقاً ينص على انسحاب القوات الإسرائيلية من لبنان بشرط انسحاب القوات السورية، وهو ما سُمي باتفاق آيار.

في تلك الفترة برز حزب الله كحركة مقاومة مسلحة في وجه الاحتلال الإسرائيلي وتدهورت الأوضاع إثر إعلان عون بداية "حرب التحرير" ضد الوجود السوري في لبنان. وعلى إثر ذلك عُقد مؤتمر قمة عربي غير عادي في مدينة الدار البيضاء بالمغرب في 23 أيار (مايو) 1989م، وكان من أبرز نتائجه تشكيل لجنة ثلاثية (المغرب والسعودية والجزائر) دعت إلى عقد مؤتمر بمدينة الطائف السعودية لإعداد ومناقشة وثيقة الوفاق الوطني اللبناني (شبكة الجزيرة الإعلامية: نت).

دور جامعة الدول العربية في حل الحرب الأهلية اللبنانية

هكذا ظهر دور جامعة الدول العربية من خلال المؤتمر القمة العربي في الدار البيضاء لحل النزاع القائم في لبنان ضد الوجود السوري ومن يؤيده من الاحزاب اللبنانية وباختلاف الجمع في المؤتمر دعت القمة لتشكيل لجنة ثلاثية لدراسة ومناقشة وثيقة الوفاق الوطني للخروج من المأزق وهكذا تظهر جامعة الدول العربية بأنها تساعد في حل القضايا العربية ولكن بسبب تعنت بعض الدول في جامعة الدول العربية فشلت في الوصول لحلول وهكذا كام موقف جامعة الدول العربية.

^{††} دبلوماسي من إسرائيل كان سفير الإسرائيل في المملكة المتحدة وتم استعمال محاولة اغتياله كأحد مسببات غزو لبنان 1982 ‡‡ سياسي وقائد عسكري لبناني. تم انتخابه لرئاسة لبنان ولكنه اغتيل قبل تسلمه المنصب.

^{\$\$} رئيس الجمهورية اللبنانية بالفترة من 22 سبتمبر 1982 إلى 22 سبتمبر 1988، ورئيس لحزب الكتائب.

عقد المؤتمر في 30 أيلول (سبتمبر) بحضور 62 نائباً لبنانياً يُمثلون الأحزاب الرئيسية المُتقاتلة: حركة أمل، والحزب التقدّمي الاشتراكي، والقوات اللبنانية، وحزب الكتائب. ووقع المجتمعون على وثيقة اتفاق الطائف التي أنهت الحرب الأهلية اللبنانية، وانتخب مجلس النواب رينيه معوّض رئيساً للجمهورية. لكن عون رفض الاعتراف بمعوّض ورفض التوقيع على اتفاق الطائف، معترضاً على إبقاء الجيش السوري في الأراضي اللبنانية (BBC.net).

ولقد نجحت جامعة الدول العربية أحياناً بنزع فتيل الحرب، وأخفقت أحياناً أخرى، ولكن للمواقف العربية الدور الكبير في عدم الجدية في إنهاء الحرب الأهلية اللبنانية، ولقد كان لجامعة الدول العربية دور في التدخل من خلال المؤتمرات والقمم التي عقدت في نلك الفترة وطلب فيها من الجميع ضبط النفس وإنهاء الخلاف حيث انها تدخلت في هذا الحرب الاهلية من خلال لجان قامت بتشكيلها من اهمها اللجنة الثلاثية التي دعت الي عقد مؤتمر في مدينة الطائف لمناقشة وثيقة الوفاق الوطني التي تحدد صلاحيات كل حزب في ادارة الوطن وحيث انها تدخلت في حل النزاع بين الحكومة اللبنانية والوجود السوري في لبنان وبسبب قوة الوجود السوري في مجلس جامعة الدول العربية لم ينفذ ما اتفق عليه وايضا تدخل جامعة الدول العربية في معاملة اللاجئين الفلسطينيين على الارض اللبنانية والوجود الفلسطيني المسلح من العربية في معاملة اللاجئين الفلسطينيين على الارض اللبنانية والوجود الفلسطينية وحل بعض المشاكل بين الطرفين، ولكن لم تصل هذه المشاورات الي انتهاء الحرب الاهلية في لبنان كاملة وحتى يومنا هذا بقيت جذور الانقسام اللبناني بين المؤيد والمعارض في السياسات.

وبعد انتهاء ولاية الرئيس إميل لحود (تشرين الثاني (نوفمبر) 2007م)، وحصول فراغ في منصب الرئاسة كان هناك أزمة رئاسية، فتدخلت جامعة الدول العربية، وقبلت المعارضة ترشيح قائد الجيش "ميشيل سليمان***" رئيساً للبلاد، ووقع الفرقاء اتفاقية الدوحة في 21 أيار (مايو) 2008م، وانتهى الخلاف وانتخب اللبنانيون رئيساً للبلاد في 25 من الشهر نفسه، وسط حضور عربى واسع ودولى (العتيبي، 2010: 48-49).

ثالثاً: النزاع الجزائري المغربي وجامعة الدول العربية:

إن النزاع المسلح بين الأشقاء في المغرب العربي (الجزائر والمغرب)، كان نزاعاً مصطنعاً لتفتيت منطقة المغرب العربي من قبل فرنسا، التي كانت تحتل الجزائر والحدود المغربية الجزائرية، لتبقى المنطقة ضعيفة وتحت سيطرتها العسكرية والسياسية والاقتصادية.

أولاً: العلاقة التاريخية بين المغرب والجزائر فترة الاحتلال الفرنسى:

27

^{***} رئيس الجمهورية اللبنانية منذ 25 مايو 2008. وكان قبلها يتولى قيادة الجيش اللبناني

في خضم مقاومة الشعب الجزائري للاحتلال الفرنسي بقيادة الأمير عبد القادر الجزائري، وجد المساندة والدعم من الشعب المراكشي، حيث قدم له ما يمكن من المساعدة، الأمر الذي جعل الفرنسيون يراقبون الأجزاء التي ينطلق منها وهي غير محددة بوضوح بين الطرفيين، لذلك بدأت تظهر مشاكل الحدود في أواخر آيار (مايو) 1844م، حينما أصبحت الحرب وشيكة الوقوع ما بين مراكش وفرنسا.

1. موقعة إيسلى:

بدأت المواجهة بين الجيشين المراكشي والفرنسي وانتهت بموقعة إيسلي التي انتصرت فيها القوات الفرنسية في 14 آب (أغسطس) 1844م بقيادة المارشال بيجو †††، حيث توجهت انتصاراته على القوات المغربية بالحدود المراكشية في عهد السلطان "مولاي عبد الرحمن "‡‡, والتي انسحبت إلى مدينة تازا. وبذلك دخلت المغرب إلى مرحلة جديدة من تاريخها، فقدت فيها استقلالها لظهور ضعفها المتناهي، وفرضت عليها فرنسا شروطها خلال المفاوضات التي جرت بين الطرفين بطنجة، وانتهت المحادثات بعقد معاهدة طنجة في 10 أيلول (سبتمبر) كالآتى:

- أ. الشرط الثالث فينص على أن يلتزم السلطان المراكشي بعدم تقديم المساعدة لأي ثائر أو عدو لفرنسا.
- ب. أما الشرط الرابع فينص على محاصرة ثورة الأمير عبد القادر الجزائري ألم بالحدود الجزائرية المراكشية من طرف القوات المغربية غرباً، والقوات الفرنسية شرقاً؛ من أجل إنهاء الخلاف المغربي الفرنسي.
- ج. أما الشرط الخامس فاحتوى على تحديد وتثبيت الحدود ما بين أملاك فرنسا والمغرب، حسب حالة الأمور المعترف بها من طرف الحكومة المغربية، في عهد السيطرة العثمانية في الجزائر، وأن التطبيق الكامل والمنظم للحدود سيكون موضوع اتفاقية خاصة بعد المعاينات والمباحثات على الميدان (مياسى: 8).

2. معاهدة لآلة مغنية:

^{†††} المعروف بالدوق دي زلي ولد في 15 أكتوبر سنة 1784 بليمونج، ومات بباريس (فرنسا) بالكوليرا 10 يونيو سنة 1849. ‡‡ عبد الرحمن بن هشام (ولد في فاس سنة 1204 هـ/1789 - توفي في مكناس سنة 1859) سلطان مغربي الرابع عشر من سلالة العلوبين حكم المغرب في الفترة ما بين 1822 - إلى 1859 م

^{\$\$\$} الأمير عبد القادر ابن محي الدين المعروف بـ عبد القادر الجزائري هو كاتب وشاعر وفيلسوف وسياسي ومحارب، اشتهر بمناهضته للاحتلال الفرنسي للجزائر.

أجبرت فرنسا المغرب على توقيع معاهدة "لآلة مغنية" لتحديد الحدود بين الجزائر والمغرب، وبموجبها قسمت المعاهدة الحدود إلى ثلاثة أقسام: يبدأ القسم الأول من مصب "وادي كيس" في البحر حتى "ثنيسة الساسي"، أي نحو 100 متر، وقد عينت الحدود في هذه المناطق بواسطة الأماكن وبصورة واضحة. ويبدأ القسم الثاني من "تنيسة الساسي" حتى الأطلس الصحراوي، وهي منطقة سهوب، حيث الأرض لا تزرع وإنما تستخدم مراع للقبائل الجزائرية والمغربية. وقد اكتفت المعاهدة بتوزيع القبائل والقصور بين البلدين دون تحديد جغرافي، وكانت هذه المنطقة سبباً في إثارة المشكلات باستمرار بسبب التشويش الذي صاحب توزيع القبائل، وعدم تحديد مركز بعض القبائل الأخرى (عامر، 2008: 170-171).

وتعد هذه المعاهدة الفيصل بين النزاع المغربي الفرنسي على الحدود، حيث بموجب هذه الاتفاقية حددت الحدود الشمالية بين الجزائر والمغرب، وحدد معها مصير بعض القبائل المنتشرة على هذا الخط، ومن بينها أولاد سيدي الشيخ الذين أعلنوا في البداية ولاءهم للأمير عبد القادر الجزائري (مياسى، 1943: 339).

ثانياً: العلاقات الجزائرية المغربية أثناء ثورة تحرير الجزائر ومشكل الحدود التسليح والتموين:

لقد هزمت ثورة الفاتح من تشرين الثاني (نوفمبر) 1954 استقرار النظام الاستعماري في المنطقة، حيث أدرك المغرب أن عليه مساندة الشعب الجزائري، فحول أراضيه إلى قواعد خلفية للتدريب والتمويل والإمداد اللوجستي، وكنقاط عبور للأسلحة القادمة لتدعيم الحرب التحريرية (سلطان وآخرون، 2007:85)، فكان دور المغرب أن استقبلت موانئه معظم الأسلحة، سواء التي أتت من أوروبا أو من مصر (سعيدي: 48).

قضية اختطاف الطائرة وأثرها في العلاقة بين الجزائر والمغرب:

اعتقاداً من الملك المغربي محمد الخامس، والرئيس التونسي الحبيب بورقيبة بأن فرنسا أبدت رغبتها في عقد لقاء يجمعها مع ممثلي جبهة التحرير الجزائرية، لضبط المطالب الجزائرية التي يمكن تقديمها إلى السلطات الفرنسية، فقد لبت الجبهة هذا المقترح، وتحضيراً لهذا الاجتماع تم لقاء تنسيقي بين الملك المغربي وممثلي جبهة التحرير مثل: محمد بوضياف، وأحمد بن بلة، ومحمد خضير، وحسين آيت أحمد. وفي طريقهم إلى تونس، حيث كان من المقرر أن يعقد اللقاء الثلاثي هناك أجبرت الطائرة المغربية المقلة للوفد الجزائري بتاريخ 22 تشرين الأول (أكتوبر) 1956 على الهبوط في مطار الجزائر، وتم إلقاء القبض على ممثلي الجبهة واتهم المغرب والملك بمؤامرة تسليم المقاتلين لفرنسا، ولكن أحمد بن بلة في مذكراته قال: إن الملك محمد الخامس كان له موقف مشرف حتى أنه هدد الفرنسيين بإعلان

الحرب عليهم. لقد كان موقف المغرب من عملية القرصنة التي تعرض لها قادة الثورة في الخارج مساس بسيادتها وكرامة شعبها، لذا راحت تستتكر بشدة هذه العملية، واستدعت على الفور سفيرها بالعاصمة الفرنسية باريس، وطالبت بإعادة المختطفين إليها دون قيد أو شرط مسبق، وهددت رسمياً برفع القضية إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي، في حالة عدم إذعان فرنسا لذلك، على خلفية أن الطائرة المختطفة هي طائرة مدنية مغربية (مذكرات أحمد بن بلة: 514).

الحلول السلمية للنزاع الجزائري المغربى:

دخلت العلاقات الجزائرية المغربية في فترة اتسمت بالسلمية، وتبين ذلك في تبادل الأسرى، وتبادل السفراء، ووقف الحملات الدعائية، لكن عند وصول الرئيس هواري بومدين إلى الحكم في الجزائر وتبنيه لموقف أكثر صلابة حول مسألة الحدود، ورفض فتح أي ملف في ذلك، أو منطق مساومة. وللدفاع عن السيادة الكاملة كمبدأ من مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية، دخلت العلاقات الجزائرية المغربية مرحلة التأزم بعد قرار التأميمات للمناجم في 8 أيار (مايو) 1966م، الذي يمس منجم غار جبيلات الواقع في منطقة تتدوف التي تطالب به المغرب وزاد من تعقيد المشكلة اختلاف وجهات نظر الدولتين حول الصحراء الغربية وعدم انضمامها إلى المغرب، وقد ظل الأمر كذلك إلى أن توصل الجانبان إلى إبرام اتفاق بإعادة رسم الحدود بموجب معاهدة (افران) عام 1969م. وصدر تصريح مشترك بهذا الخصوص (السرياني، 2001: 300–301).

لم يكن للجامعة العربية أي دور في هذا الاتفاق ولقد كان الدور للقمة الافريقية في الرباط قربت وجهات النظر للوصول الى معاهدة افران 1969م.

ويرى البعض أن مسألة النزاع المغربي الجزائري المستمر، هي مشكلة مفتعلة أو يراد لها أن تبقى ليستطيع النظامان بواسطتها تصريف مشاكلهما الداخلية، وتأجيل مسار التنمية والديمقراطية وحقوق الإنسان، وطالما ليس هناك حسب رأي البعض حتولًا ديمقراطياً حقيقياً في بنية النظامين أو أحدهما، فإنه سيتعذر الوصول إلى حل حاسم لهذه المشكلة يجدر بنا عدم إغفال أن هناك كثيراً من المواطنين المغاربة والجزائريين الذين تربطهم علاقات طيبة، ولا يأبهون كثيراً بالنزاع السياسي بين البلدين، ويتطلعون إلى اتحاد مغاربي، يتعايش فيه سكان شمال أفريقيا بمختلف انتماءاتهم العرقية والثقافية في أمن وأمان، لكن هذا الأمر سيظل مجرد أمنية حالمة، حتى تفتح الحدود المغلقة بين الجزائر والمغرب.

دور جامعة الدول العربية في حل النزاع بين الجزائر والمغرب

ان موقف جامعة الدول العربية من مشكلة الجزائر والمغرب كان سلبيا حيث انه تم عقد مجلس جامعة الدول العربية الغير العادي في 19 تشرين الأول (أكتوبر) 1963م، وأصدر قراراً يدعو فيه الدولتين إلى سحب قواتهما إلى مراكزهما السابقة، مع تكوين لجنة وساطة لاتخاذ ما يقتضينه حسم النزاع بالطرق السلمية، وقد اعترض المغرب على القرار لأسباب داخلية، مما أدى إلى فشل جهود المبادرة. ولقد كان الفضل في حل النزاع لمنظمة الوحدة الأفريقية، وكذلك الاتصال بين زعيمي البلدين في مؤتمر قمة القاهرة عام 1964م، الذي كان بداية الانفراجه بين البلدين (العتيبي، 2010: 50).

لقد كان هناك انقسام وتبين في مواقف جامعة الدول العربية في الصراع المغربي الجزائري، حيث إن الميثاق يتكلم عن عدم تدخل عسكري، ولكن كان هناك الوساطة والتحكيم، فتجسد دور الجامعة من خلال قراراتها في 1962 تشرين الأول (أكتوبر) 1962م، وأهمها:

- 1. إيقاف جميع العمليات العسكرية
- 2. دعوة الحكومتين (الجزائرية والمغربية) إلى سحب قواتهما إلى مراكزها السابقة قبل وقوع القتال.
- 3. تشكيل لجنة وساطة من الدول العربية الجمهورية العربية المتحدة، ليبيا، تونس، لبنان والبلدين لفض النزاع المتنازع، وقف الحملات الدعائية ضماناً لخلق جو العمل المناسب للجنة. وفي كانون الثاني (يناير) 1964م أثناء انعقاد مؤتمر القمة العربية الأولى بالقاهرة، جرت مباحثات بين وزيري البلدين المتنازعين حول موضوع الجزائريين الموجودين في المغرب، وموضوع تبادل السفراء، واحترام نصوص اتفاق وقف إطلاق النار (المخامي، 2004).

لم تستطيع جامعة الدول العربية من نزع فتيل الحرب بين الدول العربية المتنازعة كما اسلفنا سابقا في المشاكل بين الجزائر والمغرب والكويت والعراق ولبنان وسوريا وغيرها من النزاعات مثال ذلك النزاع المغربي مع الصحراء المغربية النزاع بين شطري اليمن ايضا النزاع بين مصر السودان على منطقة حلايب ولذا نجد الاخفاق في التدخل لإنهاء النزاعات العربية بين الدول الشقيقة ويرجع الامر الي الفكر القطري لهذه الدول بعيدا عن مركزية جامعة الدول العربية والتي من ميثاقها عدم التدخل في الشؤون الدول او حل النزاعات بالقوة وايضا للضغط الاقليمي والدولي الدور الكبير في اخفاق جامعة الدول العربية حيث ان كل دولة من هذه الدول تتمي الي طرف اوروبي او امريكي او روسي وتستند اليه ولذلك تكون الجامعة العربية ضعيفة في قراراتها غير ملزمة لأعضائها فلم تبني جامعة الدول العربية عند تأسيسها منظومة قوية تحمي كيانها مثل جيش وطني او

محكمة عدل عربية لحل القضايا العربية العربية دون التدخل الخارجي لذلك وجدنا ان الخلاف بين الاشقاء العرب لم ينتهي على طاولة المفاوضات او التدخل من قبل جامعة الدول العربية.

المبحث الثالث أسباب تراجع موقف جامعة الدول العربية

مقدمة:

من الواضح أن هناك أسباب كثيرة أدت إلى التراجع في مواقف جامعة الدول العربية, من النزاعات العربية العربية، والصراع الاسرائيلي الفلسطيني، ومن الممكن ان تتحمل جامعة الدول العربية المسؤولية في دورها السلبي في الكثير من القضايا, بسبب تركيبتها الادارية وميثاقها من طرف، والتدخلات الخارجية في قراراتها من طرف اخر, ولكن المهم المسؤولية الكبيرة التي تقع على عاتق الدول المشاركة في جامعة الدول العربية، والتي في طبيعتها مختلفة الانظمة. حيث ان هذه الدول تخلت عن الوحدة العربية لأغراض قطرية ضيقة، ومصالح شخصية, او مصالح الدولة ذاتها, فكانت القرارات تصب في مصلحة الدول القوية والغنية في المجلس. وهذا اثر تأثير قوي على مصداقية قرارات قمم جامعة الدول العربية، وادت الى التراجع الكبير في الاهتمام في القضايا المصيرية للامة العربية, وعلى راسها قضية فلسطين والصراع الاسرائيلي الفلسطيني، وفي سياق هذا المبحث سنوضح بعض الاسباب فلرجية.

والأسباب الرئيسية للتراجع في قرارات جامعة الدول العربية قسمت إلى سببين: أسباب داخلية، وأسباب خارجية:

أولاً: الأسباب الداخلية:

1. أسباب قديمة منذ إنشاء جامعة الدول العربية:

فقد شكل عدم وجود نص في ميثاق جامعة الدول العربية (ملحق الوثائق 1)، يلزم الدول الأعضاء بتنفيذ القرارات ضعفاً واضحاً في ميثاق الجامعة، وأدى ترك حرية تنفيذ القرارات للدول الأعضاء إلى درجة أنها صارت تنفذها انتقائياً، وحسب الاهواء، والأنظمة القطرية. وبعد التطور الذي حدث في العالم وشروط أنظمته الجديدة لم يعد سهلاً تعديل ميثاق الجامعة، وفرض إلزام الدول الأعضاء بتنفيذ القرارات، فبقي النظام العربي كأنه عامل تنسيق أو مؤسسة تنسيق بين أعضائه، فلا يوجد نظام مؤسسي ثابت ملزم استجابة لمصالح الدول، وهذا جعل من الصعب تغير الواقع، والتدخل في قضايا تخص هذه الدول، أو تغير واقع مفروض كونته الدول الأعضاء دون الرجوع لجامعة الدول العربية، أو الضغط للوصول لقرار من الجامعة لمصالح ضيقة، ومثال ذلك: الحرب العراقية الإيرانية، والاجتياح العراقي للكويت، ومؤتمر مدريد للسلام، واتفاق أوسلو، وغزو العراق، والحرب على اليمن، وغيرها، فاتخذت

الجامعة بعض القرارات في قممها العربية تحت ضغط الواقع والحدث (العودات، 2008: 26).

2. أسباب خاصة بالبنية التنظيمية للجامعة:

إن انعدام البنية التنظيمية في المجتمع العربي وفي جامعة الدول العربية ليس وليد اللحظة، بل يعود الي عهد الاستعمار الاجنبي للعالم العربي، وبدء الثورات، والعمل على التحرير. كان هناك عمل تحرري بعيداً عن البنية التنظيمية للدولة بشكلها الصحيح، فلم يتوفر للتجربة العربية قيادة تعرف كيف تختار نهجها التكاملي بطريقة مبتكرة قادرة على التميز بين الاعتبارات السياسية والقضايا الاقتصادية والتنمية، وهناك تفاوت في تطبيق النظم بين قطر وآخر في العالم العربي، ولا يوجد نظام يحكم هذه العلاقة، فلم يصل النضج في الدول العربية لتحييد حركة التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية بين الدول والشعوب العربية، وفصل هذه الخلافات عن السياسة بين الأنظمة العربية؛ فبدلاً من أن يكون هناك سلطة إنتاجية واحدة، ومؤسسات اقتصادية جامعة للجميع، وملزمة للجميع، وميثاق عربي مشترك يدعم الاقتصاد، ويوفر الرفاهية للجميع. لقد بنيت في العالم العربي سياسة الغني والفقير، أي الغني يعطي ويوفر الرفاهية للجميع. لقد بنيت في العالم العربي سياسة الغني والفقير، أي الغني يعطي بشروط والفقير يأخذ من المعونات بشروط، والتحالفات حسب الدفاع، وهذا أثر على قرارات الدول القوية، أو الدول الغنية والتي تصرف على جامعة الدول الجامعة وجعلها تابعة لقرارات الدول القوية، أو الدول الغنية والتي تصرف على جامعة الدول العربية. فلا ثقة بقرار الجامعة، ولا اهتمام من طرف الجامعة بتنفيذ القرار (نافعة، كولاً 1200).

3. أسباب ناجمة عن بعض أوجه القصور في آليات الأداء والحياد الوظيفي:

- أ. لقد أخفقت جامعة الدول العربية في تأهيل الكادر العامل في الجامعة بالطرق العلمية الحديثة، والتي تصل به إلى أن يكون كادر يستطيع العمل بمنظومة وحدوية حيادية، فلم يكن هناك أسس موضوعية في بعض الحالات، للتعين في وظائف جامعة الدول العربية، وغياب مفهوم الحياد الذي يجب توفره في مثل تلك الوظائف، لتكون مصلحة جامعة الدول العربية هي الأساس.
- ب. عدم امتلاك جامعة الدول العربية للوسائل الصارمة لتطبيق قراراتها، وهذا بسبب عدم القدرة على إقناع الدول العربية لعمل قوة تدخل عسكرية عربية لحل المنازعات العربية. (غرمان، 2007: 219–220).

4. أسباب خاصة بالتحديات القانونية والتنظيمية:

أ. نظام التصويت واتخاذ القرار:

جرى نص المادة السابعة من ميثاق جامعة الدول العربية على أن: "ما يقرره المجلس (مجلس الجامعة) بالإجماع يكون ملزماً لجميع الدول المشتركة في الجامعة، وما يقرره المجلس بالأكثرية يكون ملزماً لمن يقبله". وهكذا جاء نظام التصويت واتخاذ القرارات مفرطاً في تمسكه بسيادة الدول الأعضاء، من خلال لجوئه إلى اشتراط الإجماع في اتخاذ القرارات. وهي أن اللجوء إلى قاعدة الإجماع يحد من عوامل التضامن الموضوعية التي تجمع بين هذه الدول في عدة ميادين، إذ يبقى بإمكان أية دولة منها أن تتستر بمبدأ السيادة للحيلولة دون صدور قرارات تتصل بقضايا ذات أهمية جماعية أو قومية. وغنى عن البيان، أن اعتماد الإجماع أساساً للتصويت داخل المنظمة إنما يحول دون تكون إرادة جماعية واحدة وفعالة خاصة بالمنظمة، يكون من شأنها أن تمكنها من الاضطلاع بالوظائف المهام الموكلة إليها، والسير قدماً بأعضائها نحو ما يحقق مصالحهم وأهدافهم المشتركة، وهذا ما جعل مجالس جامعة الدول العربية بمثابة مؤتمر دولى للتشاور (مطر، 1993).

ومثال ذلك: ليس من حق جامعة الدول العربية طرد أي من الأعضاء في حال ارتكب مخالفة قانونية بحق الجامعة أو بحق الأعضاء، وبالعكس من الممكن أن تقوم أحد الدول برفض الحضور للقاءات القمم، وأيضاً عدم الانصياع لأمر الجامعة كما حدث في الاجتياح العراقي للكويت (عبد العال، 2016: 15).

ب.اسباب خاصة بطبيعة النظم السياسية:

حيث الاختلافات في نظم الحكم والأيديولوجيات، وما يترتب على ذلك من اختيارات متباينة في النظم السياسية الخارجية والتحالفات الدولية؛ فهناك النظم الملكية والنظم الجمهورية، كما أصبح الحديث في الوقت الراهن عن وجود دول معتدلة، أي حليفة للغرب، ودول متطرفة ممانعة ومقاومة للسيطرة الغربية. فبعض الدول منذ استقلالها اتبعت المنهج الرأسمالي، وأخرى اتبعت النظام الاشتراكي، ومنهم استخدم النظام القومي. وهذا الخلاف عمل على تشرذم القرار العربي والعداء الرسمي بين الأقطار، وكل ذلك أثر على قرار جامعة الدول العربية ومثال ذلك: النظام الجمهوري القومي الاشتراكي المصري في عصر الرئيس عبد الناصر، والنظام الملكي في السعودية، وأيضاً النظام القومي الثوري في الجزائر في عصر الرئيس أحمد بن بيلا، والنظام الملكي المغربي في عصر الملك محمد الخامس، والنظام القومي السوري، والنظام القومي العراقي، والنظام البرلماني الطائفي في لبنان وغيرها. كل هذا القومي السوري، والنظام القوار السياسي في جامعة الدول العربية (هشام، 2015).

5. التباين الكبير في حجم الموارد الاقتصادية:

لقد ظهرت في الحقبة السابقة إلى الآن في العالم العربي التباينات الاقتصادية المختلفة والتي تعتمد على القوة الاقتصادية في البلاد، فبعض الدول أصبحت غنية بسبب اكتشاف النفط في أراضيها، وبعض الدول بقيت فقيرة تحتاج المساعدة من الدول الغنية، ولها أن تتحكم ببعض قراراتها وانتماءاتها. وبذلك فبعد انقسام الأمة بين دول اشتراكية ودول رأسمالية، أصبح العالم العربي مقسما اليوم بين أقطار نفطية غنية وقليلة السكان، وأقطار فقيرة وكثيفة السكان، مما أوجد فارق هائل في دخل الفرد السنوي، بحيث يصل في الأقطار الغنية أحياناً إلى أكثر من خمسين ضعف دخل الفرد في الأقطار الفقيرة، مما يعني أن الدول الغنية هي الخاسرة في أي وحدة تدفع إلى إعادة توزيع الموارد الاقتصادية (غليون، 2009: 125).

بالإضافة إلى ذلك؛ فإن تماثل الهياكل الاقتصادية في الدول العربية، والدور الملموس للقطاع الزراعي وقطاع الطاقة بالنسبة للدول النفطية، وضعف الإنتاجية وعدم القدرة على إشباع الحاجات الأساسية، وزيادة الاعتماد العربي على الخارج ليس فقط في المجال التجاري، ولكن أيضاً في مجالات أخرى عديدة: صناعية وفنية، من شأنها أن تزيد من الأهمية النسبية للعلاقات العربية مع الخارج إلى حد يفوق الأهمية النسبية للعلاقات الاقتصادية بين الدول العربية، مما يسمح بمزيد من تعرض الدول العربية للتأثيرات الخارجية، خاصة من جانب الدول الكبرى التي تساهم بقدر كبير في سد احتياجات الدول العربية (الموافي، 1985:

6. اسباب نابعة من اهتزاز صورة الجامعة لدى المواطن العربى:

إن مقومات الأمة كثيرة، ولكنها لم تجد إلاً خيبة الأمل العربية، وتفاعل المواطن العربي مع القومية في عهد الوحدة بين مصر وسوريا، وكان تحرير فلسطين الأمل، وهزمت الجيوش العربية في عام 1967م، وتفرق الجمع وعادت الأمة العربية تدعم الوحدة، فعمت الفرحة بيوت الأمة العربية في انتصار حرب عام 1973م، واعتقد العالم العربي أن الفرج قريب وبعدها ضاعت الآمال باتفاقية كامب ديفيد عام 1978م، وخروج أقوى الدول العربية وأهمها في منظور القومية العربية من ساحة القتال مع الإسرائيليين، وفشلت الدول العربية متحدة بإسقاط اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل. والأسوأ عندما وجدوا أنفسهم أمام قمة عربية في عام 2003م، تجمع كل قادتهم لتنادي بالاعتراف بإسرائيل، والموافقة على منح 37% من الأرض الفلسطينية للصهاينة، مقابل 22 % الفلسطينيين لقيام دولة لهم، وسميت مبادرة السلام العربية، ومع ذلك رفضتها إسرائيل إلاً بشروطها، ما مثل إحباطاً للأمة العربية. ثم وقفت جامعة الدول العربية في الحرب العراقية الثانية متفرجة، ودمر العراق ولم تحرك

الدول العربية وجامعة الدول العربية ساكناً، بل بالعكس شاركت في المؤامرة. ثم جاء إحباط جديد للأمة مع النتائج السلبية للحراكات العربية، من صراعات طائفية وسياسية، تتعرض لها الأمة العربية في كل مكان (غرمان، 2007: 224–224).

ولان المواطن العربي هو الأساس في منظومة الامة العربية، وكان من الأوليات أن يكون لتلك الشعوب العربية مكانتها التي تليق بها ويؤخذ برئيها لان الامة العربية امة عريقة لها تاريخها ومكانتها بين الامم، ولكننا في العصر الحديث تراجعت مكانة الامة العربية فمصلحة المواطن العربي باتت آخر الاهتمامات، وهذا ما جعل للمواطن العربي نظرة سلبية للنظم السياسية وللحكام، وأيضاً لجامعة الدول العربية الحاضنة لكل العرب، حيث إن قراراتها لا تتجاوز أدراج المكاتب في مكان انعقاد القمم، فلا تخرج للنور، ولو خرجت لا تنفذ، فكان الأمل عند الشعوب العربية أن ترى قرارات تحرير فلسطين تنفذ، وأيضاً الخلافات العربية تنتهي

اسباب نابعة من الأوضاع السياسية في المجتمعات العربية:

فهناك العديد من الأسباب السياسية التي أدت إلى إعاقة الجامعة عن القيام بدورها منها: تصارع وجهات النظر السياسية داخل الجامعة:

الجامعة من الناحية القانونية منظمة إقليمية اختيارية، تقوم على مبدأي السيادة والمساواة بين الأعضاء "النظرة القطرية"، ومن الناحية السياسية تعبيراً عن آمال الأمة العربية وطموحاتها في منظمة قومية، تعمل من أجل التوحيد "النظرية القومية"

وجود الجماعات والمؤسسات والاتحادات البديلة

كما أن ظهور المنظمات البديلة والعديد من التكتلات السياسية والاقتصادية الهشة بين أعضاء الجامعة، والتي أخذت تارة صورة اتحادات مثل: (اتحاد مصر وسوريا، ومصر وليبيا، والسودان وسوريا، وليبيا وتونس)، وتارة أخرى صور مجالس تعاون مثل: (مجلس التعاون الخليجي، واتحاد المغرب العربي)، قد انعكس سلباً على كفاءة جامعة الدول العربية.

غياب الديمقراطية

حيث أدى غياب الديمقراطية بشكل متفاوت على مستوى كافة الدول الأعضاء بالجامعة، إلى غياب وجود أي دور للإرادة الشعبية في وضع القرار أو تغييره، بالإضافة إلى اقتصار دور أمانة الجامعة على الأعمال الإدارية (هشام، 2015: 15).

أ. مفهوم الأمن المشترك:

فلم يعد أمن أعضاء الجامعة المشترك بنفس مفهومه الذي كان سائداً عند إنشائها، والذي كان يهدف بالدرجة الأولى إلى فض أي نزاع قد ينشأ بينهم، والدفاع عنهم تجاه أي عدوان خارجي، ولكن سرعان ما تغير مفهوم الأمن المشترك ليحل محله فكرة الأمن القطري، وما نتج عنه من اهتمام الدولة العضو بقوتها مقارنة بباقي الأعضاء، بهدف فرض إرادتها داخل الجامعة. وقد أدى ذلك إلى إتاحة الفرصة لإسرائيل للمزيد من العربدة في الأراضي العربية المحتلة، والسماح للعراق باجتياح الكويت وضمها بالقوة، بالإضافة إلى استهانة المجتمع العالمي بالإرادة العربية سياسياً واقتصادياً (غليون، 2009: 2016-126).

ثانياً: الأسباب الخارجية:

جامعة الدول العربية والتحديات الإقليمية والتحديات الدولية :

جوبهت جامعة الدول العربية بتحديات إقليمية ودولية، حالت دون تمتعها بالفعالية المطلوبة. فلقد تأثرت الجامعة إلى حد كبير في تصديها لأهدافها بطبيعة المناخ العام المسيطر على العلاقات الدولية. وقسمت التحديات الى قسمين: التحديات الاقليمية – التحديات الدولية

التحديات الإقليمية: اسرائيل - تركيا - ايران

أ- اسرائيل

يُعدّ وجود (إسرائيل) في قلب الوطن العربي، وفي منطقة هامة وحيوية جداً تصل بين مشرق الوطن العربي ومغربه، من أشد ما يتهدّد الأمن القومي العربي من تحدّيات. وخطر (إسرائيل) لا يتوقّف عند احتلالها لأجزاء من الوطن العربي فحسب، بل في أهداف الحركة الصهيونية التوسعية والعدوانية، المهدّدة عملياً لأقطار الوطن العربي كافّة (بل لأقطار إسلامية كإيران وحتى باكستان)، والمخطّطات (الإسرائيلية) لا تتوقف عند حدود (إسرائيل) الحالية، بل تتجاوزها لتشمل رقعة أوسع من ذلك بكثير.

ويمكن أن نضيف إلى التهديدات العسكرية (الإسرائيلية) المباشرة، تلك المشاريع التي تقوم (إسرائيل) بتنفيذها من أجل تضييق الخناق على الأقطار العربية المجاورة لها مباشرة، مثل سورية ولبنان والأردن ومصر، ونشير هنا إلى أطماعها بالمياه العربية، واستيلائها على منابع المياه كاستراتيجية بعيدة المدى، إضافة إلى تمتين علاقاتها مع تركيا وعقد اتفاقيات تعاون وتنسيق مشترك بينهما على الصُعد كافة: عسكرياً وأمنياً واقتصادياً وسياحياً.(المصري 2010 ص24)

لقد كانت اتفاقية السلام المصرية الاسرائيلية في كامب ديفيد 1970 هي بداية التشرذم والخلاف العربي داخل جامعة الدول العربية حيث انه كان لجامعة الدول العربية رأي مخالف لراي الحكومة المصرية في عملية السلام وتقرير المصير للشعب الفلسطيني، وعلى هذا تم تعليق عضوية مصر في جامعة الدول العربية من عام 1979 إلى عام 1989 م، وبسبب الضعف العربى والاسلامي والتغيرات الدولية بين معسكر الشرقي والغربي ايضا بسبب كثرة الخلافات الاقليمية في المنطقة ونخص بالذكر تركيا وايران واسرائيل بدأت تظهر الاصوات العربية التي تنادي بحل القضية الفلسطينية بمعاهدات سلام مع اسرائيل والضغط على الدول العربية بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية بالاعتراف بإسرائيل ومن هنا بدأت بعض الحكومات العربية لمناقشة الاعتراف على مستوى جامعة الدول العربية والتي كان من اهمها الملك فهد عام 1981 حيث طالب المجتمع الدولي بحل الدولتين والاعتراف بالدولة الفلسطينية والتي عاصمتها القدس الشريف كما تبنت جامعة الدول العربية هذا الطرح في قمة فاس في المغرب سنة 1982، ثم توالت الاعترافات العربية بالكيان الاسرائيلي حيث انه تم الاعتراف من منظمة التحرير الفلسطينية في اتفاقية اوسلو بالكيان الاسرائيلي 1993م، كما اعترفت المملكة الاردنية بإسرائيل في اتفاقية وادى عربة 1994م، كما فتحت بعض الدول العربية مكاتب تجارية في عواصمها منها الامارات العربية وقطر وموريتانيا والمغرب. واصبحت وتيرة التَّطبيع تتزايد بين بلدان عالمنا العربيِّ والإسلاميِّ تزداد يومًا بعد يوم، برغم المبادرة العربية (2002م)، والتي ترهن تطبيع واقامة علاقات مع اسرائيل بموافقتها على اقامة دولة فلسطينية مستقلة وحل قضية اللاجئين، وتزايد وتيرة التطبيع بين العرب والمسلمين وبين إسرائيل حقائق كشفها مدير معهد التَّصدير في إسرائيل، دافيد أرتزي، الذي قال" إنَّ المبادلات التِّجاريَّة لإسرائيل مع دول العالم "تشمل عددًا كبيرًا من الدُّول العربيَّة والإسلاميَّة، سواءً بطريق مباشر أو غير مباشر"، كما أكَّد أيضًا أنَّ رجال الأعمال الإسرائيليين يملكون العديد من المصانع في الدُّول العربيَّة (عامر 2011- نت).

وان المغرب يحل في المرتبة الثانية مباشرة بعد مصر في ما يتعلق بالتعاون الاقتصادي والتبادل التجاري مع إسرائيل، متقدما على كل من موريتانيا وإثيوبيا وأوغندا ثم غانا، وهي معطيات تغيد بأن المغرب اختار أن يكون شريكا اقتصاديا لإسرائيل. (عبدالمنعم – 2017).

تعد الإمارات أكثر دول الخليج انفتاحاً على إسرائيل، ويشمل الرابط الدبلوماسي بينهما المجالات الأمنية والاستخباراتية والعسكرية والتجارية. وتعمل أسماء إسرائيلية هامة لرجال أعمال وسياسيين بارزين من أجل تطوير العلاقة بين البلدين. وبلغ التعاون مداه حين قامت إسرائيل بدعم أبوظبي عام 2009 في ملف استضافة الوكالة الدولية للطاقة المتجددة

(IRENA) أمام منافستها ألمانيا، وبذلك أصبحت مشاركة إسرائيل في مؤتمرات هذه الوكالة أمراً محسوماً ليسفر ذلك في نوفمبر 2015 عن افتتاح مكتب تمثيل دبلوماسي إسرائيلي لدى الوكالة في أبوظبي. يبدو التعاون السعودي الإسرائيلي محتشماً، ولطالما وضعت السعودية شروطاً عسيرة للتعاون مع إسرائيل تتمثل في رضوخ تل أبيب لمبادرة السعودية للسلام في الشرق الأوسط، كشف موقع ويكيليكس عن اتصالات أمنية واستخباراتية بين المنامة وجهاز الموساد الإسرائيلي بنشر محتوى حوار ملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة مع سفير الولايات المتحدة في المنامة وليام مونرو تكشف "الرابط بين المنامة وتل أبيب على المستوى الأمنى كانت لقطر وعمان مبادرات أولية تجاه إسرائيل، لكن كلا البلدين أغلقا مكاتب التمثيل التجاري بعد الهجوم الإسرائيلي على قطاع غزة عام 2009. وأغلقت الدوحة مكتبها التجاري في تل أبيب ونظمت مؤتمر قمة عربية طارئ بمشاركة الرئيس الإيراني أحمدي نجاد ورئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل، تعتبر الكويت، الدولة الخليجية الوحيدة التي لم تعترف قط بوجود دولة إسرائيل. ويحظر القانون الكويتي على الكويتيين التعامل مع الإسرائيليين أفراداً وشركات. وغالباً ما تكرر مقاطعة الوفود الكويتية لإسرائيل في المحافل الدولية، من ذلك انسحابها من مؤتمر الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (IRENA) الذي انعقد بالإمارات في سنة 2014 معتبرة أن وجود وفد إسرائيلي رفيع المستوى في عاصمة عربية يُعد "تطبيعاً" (فاضل - 2017).

لقد التباين في موقف جامعة الدول العربية ما بين قمة الخرطوم التي كان من اهم قراراتها اللات الثلاثة والقمم العربية الاخيرة التي اعتبرت ان قرار الحل السلمي والمفاوضات مع اسرائيل هي قرار استراتيجي وهناك العديد من العوامل التي ادت لهذا التغير منها ان اكبر الدول العربية وهي مصر عقدت اتفاقية سلام مع اسرائيل منفردة ثم التحولات التي ترتبت الحرب على العراق واتجاهات الدول العربية نحو المشاركة في مؤتمر مدريد ومن ثم اتفاقيه اوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل.

ب- تركيا:

استطاعت تركيا أن تملأ جزءاً من الفراغ في القيادة، بعد أن حظيت بدعم معظم الشارع العربي. ووفقاً لمحمد نور الدين، مدير مركز الدراسات الاستراتيجية، تمكّنت تركيا من تحقيق ذلك بفضل رئيس وزرائها، رجب طيب أردوغان، الذي يتمتّع بالكاريزما القيادية بجانب السياسة

الخارجية والتطوير القدرات العسكرية والاقتصادية والذاتية لتركيا وتوجه تركيا نحو الشرق والوطن العربي كإمتداد اسلامي حيث كانت تركيا تسيطر على الوطن العربي من خلال الخلافة الاسلامية. كذلك، تُعتبر تركيا قادرةً على الاضطلاع بدور أساسي في الحثّ على الإصلاح وتحقيق الاستقرار والسلام في المنطقة، علما بأن النظرة العربية إلى تركيا هي إيجابية حيث حظيت تركيا على شعبية كبيرة، وذلك لأن سياسة تركيا الخارجية الحذرة استطاعت أن تستميل القوميين العرب ذوي الميول الإسلامية، والإصلاحيين في صفوف العامة والحكومات في المنطقة على حدّ سواء، وكذلك لاز دياد استخدامها للقوة اللينة، ومثال على ذلك الجدال العلني بين أردوغان والرئيس الإسرائيلي بيريز في دافوس، وحادثة أسطول الحرية.

كما حظيت تركيا بتردد وتراجع رسمي عربي كما اعتبر رامي خوري، من مؤسسة عصام فارس في الجامعة الأميركية في بيروت، أن الدول العربية تتّجه نحو الديمقراطية وتستعيد سيادتها. ونَسَبَ عجزَ كلِّ من تركيا وإيران على تأدية دور بارز في العالم العربي إلى واقع أنهما ليستا دولتين عربيّتين، وعليهما بالتالى أن تتخطّيا عقبات ثقافية وقومية كبيرة.

كما أن المشاكل التي شابت العلاقة بين تركيا والدول العربية تعود هي أيضاً إلى الاختلاف الكبير في النظامين السياسي والاجتماعي-الاقتصادي لهذين الطرفين. فالأتراك والعرب كان لهما، وفقاً لخوري، تاريخ من التشابه الكبير، إلا أن الأتراك تقدّموا في حين أن العرب تراجعوا.(حيدر - 2011).

ج- ايران:

مرت العلاقات التاريخية بين البلدان العربية وبين إيران بمراحل متعددة قبل وبعد الثورة الإسلامية، ولإيران مكانه هامة في الشرق الأوسط إذ أنها أحد أكبر البلدان الإسلامية؟ لاسيما في المشرق الإسلامي، فيما يشكل العرب مركز ثقل العالم الإسلامي. لدى إيران عموماً ثلاث حلفاء رئيسيين في العالم العربي، هُم العراق وسوريا وحزب الله في لبنان، فيما أن أكثر علاقاتها توتراً في المنطقة هي مع دول الخليج العربي.

شهدت العلاقات الخليجية الإيرانية توتراً دبلوماسياً لاسيما في قضية الجزر الإماراتية الثلاث (أبو موسى-طنب الكبرى-طنب الصغرى) التي تعتبرها الإمارات جزءاً من أرضيها وشدد مجلس التعاون الخليجي على ذلك، حيث ان جامعة الدول العربية قدمت الكثير من القرارات في قممها لحل قضية الجزر الاماراتية وطالبت من الجمهورية الإيرانية التنازل عن الجذر

الثلاثة مقابل حسن الجوار والتقارب السياسي والاقتصادي وهذا ما اكدته قرارات مجلس الجامعة على المستوى الوزاري السابقة وآخرها القرار رقم 7875 د (ع 143 (بتاريخ الجامعة على المستوى الوزاري السابقة وآخرها القرار رقم 145. (جامعة الدول العربية – 2014/9/7 بتاريخ) 143 ع (د 195. (جامعة الدول العربية – قرارات القمم).

كما كان لجامعة الدول العربية دور داعما في الحرب العراقية الايرانية 1982م، بتوصيات ودعم من دول الخليج العربي، ففي حرب الخليج الأولى دعمت دول الخليج العراق الأمر الذي دفع إيران لمهاجمة ناقلات النفط الخليجية وتهديد المصالح النفطية الخليجية.

وعلى الرغم من هذا فإن علاقات إيران بدول الخليج تحسنت نسبيا، وخصوصا بعد حرب الخليج الثانية 1991. ولكن ازداد التوتر بعد بدء إيران بتطوير قدراتها النووية وخشية دول الخليج من أن يكون هذا التطوير تهديدا لأمن واستقرار الخليج العربي والشرق الأوسط.

وبناءً على ما سبق يمكن حصر اسباب التوتر في العلاقات الايرانية العربية وخاصة دول الخليج في الاتي:

- 1- قضية الجزر الإماراتية الثلاث.
 - 2- الحرب العراقية الإيرانية.
 - 3- الاختلاف المذهبي.
 - 4- البرنامج النووي الإيراني.
 - 5- التدخل في الشؤون العربية.

لقد كان لجامعة الدول العربية موقفا واضحا من التوتر بين ايران والدول العربية حيث انها تبنت في قراراتها موقفا يساند الامارات في قضية الجزر الثلاثة وخاصة في قمة تونس 29 مارس/آذار 2008، وايضا في تدخلات ايران في العراق وسوريا وبعض الدول المجاورة حيث كان لقرارات جامعة الدول العربية الكثير من النقد لموقف ايران من تطوير قدراتها النووية والعسكرية ونفيد هنا ان العلاقة مع ايران ازدادت توترا بعد صعود الرئيس ترامب والتقارب السعودي الاماراتي الامريكي موقفا واحدا معاديا لايران واعتبار ايران هي المهدد الاول للأمن القومي العربي ولأمن المنطقة.

التحديات الدولية: امريكا - روسيا

أ- امربكا:

العلاقة التي تربط العرب وامريكا هي علاقة تبعية حيث ان الدول العربية في كل المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية تكون تابعة الولايات المتحدة الامريكية ولكن هذه العلاقات تتأرجح بين الزيادة والنقصان حسب الظروف السياسية التي يعيشها المنطقة العربية وخاصة ان هناك طرف ثالث في هذه العلاقة وهي اسرائيل ولقد ظهرت التبعية الولايات المتحدة الامريكية من خلال مواقف واضحه من اهمهما موقف بعض الدول العربية وخاصة الخليجية بالاصطفاف الي جانب امريكا في حربها على القاعده في افغانستان وايضا موقفها من دخول العراق الي الكويت واحتلال الجيش الامريكي لمساعدة دول الخليج وبعض الدول العربية للعراق كما يتضح موقف الدول العربية التابع الولايات المتحده في محاربة ما يسمى الارهاب في الدول العربية بما فيها سوريا والعراق واليمن وليبيا وغيرها، ولكن هناك احصائيات اعدها قبيل استطلاعات الأمم المتحدة وصفقات الأسلحة والتجارة الثنائية إجمالا؛ لكن السلوك الجمع كل البيانات المتعلقة بهذه السلوكيات لعشرين دولة عربية مختلفة خلال العشر سنوات الماضية، وتتبع كل تقرير مؤكد عن المظاهرات المعادية لأمريكا أيضا (ديفيد بولوك و 2010)

يرجع التعاون الأمني بين الولايات المتحدة وإسرائيل إلى ذروة "الحرب الباردة"، عندما كان يُنظر إلى الدولة اليهودية في واشنطن على أنها حائط صد ضد النفوذ السوفيتي في الشرق الأوسط ومناهض للقومية العربية. وعلى الرغم من أن العالم قد تغير منذ ذلك الحين، إلا أن المنطق الاستراتيجي للتحالف بين إسرائيل والولايات المتحدة لم يتغير. ولا تزال الولايات المتحدة تنظر لإسرائيل كثقل موازنة ضد القوى الراديكالية في الشرق الأوسط، بما فيها الإسلام السياسي والتطرف العنيف. كما أنها حالت دون الانتشار الإضافي لأسلحة الدمار الشامل في المنطقة عن طريق إحباط البرامج النووية لكل من العراق وسوريا ولا تزال إسرائيل تساعد الولايات المتحدة على التعامل مع التهديدات الأمنية التقليدية. فالدولتان تشاركان بعضهما البعض المعلومات الاستخباراتية بشأن الإرهاب والانتشار النووي والسياسة في الشرق الأوسط. كما أن التجارب العسكرية الإسرائيلية جسّدت منهج الولايات المتحدة في مكافحة الإرهاب والأمن الداخلي. وتعمل الحكومتان معاً لتطوير تقنيات عسكرية متطورة فالعلاقات القوية بين العرب والولايات المتحدة لم تفسد العلاقة والمصالح بين العرب والولايات المتحدة وهذا يظهر السرائيل والولايات المتحدة لم تفسد العلاقة والمصالح بين العرب والولايات المتحدة وهذا يظهر

في التعاون المشترك اقتصاديا وسياسيا وعسكريا حيث انهم خاضوا معارك معا لتحرير الكويت وايضا في محاربة الارهاب، كما كان للدول العربية وعلى راسها السعودية والامارات دور كبير في الدعم الاقتصادي لأمريكا عندما واجهة امريكا ازمة اقتصادية، كما ان العلاقة العربية الامريكية لم تتأثر تماما مع كل ما تفعله اسرائيل في الاراضي الفلسطينية من انتهاكات وتوسع في الاستيطان وتهويد للقدس. (آيزنشتات – بولوك – 2012).

وأمام الكونغرس في 3 آذار (مارس) 2015: افتتح نتنياهو كلمته بالتأكيد على أنه: يشعر بفخر شديد لحصوله على هذه الفرصة". واستهل خطابه بشكر الرئيس الأمريكي باراك أوباما على كل المساعدات التي قدمها ومنها إمداد إسرائيل بالصواريخ خلال عدوان عام 2014 على قطاع غزة، ومساعدته في خضم الحركات العربية عندما حوصرت السفارة الإسرائيلية في القاهرة، شاكراً إياه على التنسيق الدائم بين البلدين. مؤكداً أن هناك مساعدات لا يمكنه الإفصاح عنها لحساسية الموضوع بها. وقال: "هذه القبة في الكابيتول ساهمت ببناء قبتنا الحديدية وحماية الشعب الإسرائيلي من الصواريخ الحمساوية، التي وجهت تجاه بلداتنا من غزة".(Maxim Egorov)

ان المصالح التي تربط العرب بأمريكا هي مصالح تبعية للولايات المتحدة الامريكية حيث انها تستغل الثروات العربية من النفط وغيره في الاستثمار لصالحها مقابل الصداقة والحماية للأمراء والملوك والرؤساء وهذا ما شهدناه في مؤتمر القمة العربي الاسلامي الامريكي. فالعلاقة التبعية مع امريكيا اكثر بكثير مما يربط العرب بالأراضي الفلسطينية، ونقف هنا الي ان امريكا تحاول تقارب وجهات النظر للوصول الي اتفاق سلام بين اسرائيل والعرب، بعيدا عن التنازلات الاسرائيلية عن الارض وهذا ما ظهر في الضغط الامريكي على العرب للذهاب الي مؤتمر مدريد 1991م، واليوم نجد ان الامة العربية وعلى رأسها جامعة الدول العربية تقر ان الحل السلمي والاتفاقيات السلمية هي السبيل الوحيد لحل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني وهذا مما نتج من مؤتمراتها عام 1982 مؤتمر فاس الي يومنا هذا.

ب- روسيا:

العلاقات الروسية العربية في ذروة مجد الاتحاد السوفيتي ومجد القومية العربية شهدت تاريخا مشرفا من التعاون والصداقة التي سعت امريكا وحلفاؤها حتى من الانظمة العربية التي خرجت من نطاق الحركة القومية لتشويهها ولازالت بعض التيارات الاسلامية تشوهها وتشكك فيها كحرب بالوكالة عن داعميهم ومموليهم، حيث استعاد بوتين بعضا من امجاد الاتحاد السوفيتي في مواجهة التسلط الأمريكي وفي التعامل المحترم مع العرب بعد فترة غائمة اعقبت انهيار الاتحاد السوفيتي.

التشكيك بالاهتمام الذي تبديه روسيا حيال العرب، نابع إذاً من شبه قناعة بأن مصالح الدول الكبرى فوق كلّ اعتبار، وبأنها أي هذه القوى إذ تبدي مواقف إيجابيّة حيال العرب والمسلمين فلأن مصالحها فقط، ولا شيء غير مصالحها، هي التي تقتضي ذلك. وبالنسبة إلى روسيا بالتحديد، ونظراً لوجود عدد كبير من المستوطنين من أصل روسي في فلسطين، ولتفادي عودتهم إليها وما سيؤدي إليه ذلك من مشكلات سياسيّة، لن تفرّط في علاقاتها بإسرائيل. كما أن وجود قوة مثل إسرائيل في الشرق الأوسط تربطها علاقات جيّدة بروسيا سيضمن لهذه الأخيرة تحقيق الكثير من المصالح الاستراتيجية والعسكرية والاقتصادية. (شوقي – 2012)

المصالح الروسية في المنطقة:

ترتبط المصالح الروسية بثلاثة قطاعات رئيسية، هي: الطاقة (النفط والغاز)، والتعاون التقني في المجالات الصناعية والتتموية، والتعاون العسكري.

ويحتل التعاون والتنسيق في مجال الطاقة قمة أولويات السياسة الروسية في المنطقة العربية، وحوله تتمحور الدبلوماسية الروسية والتقارب الروسي مع الدول العربية،

على الصعيد الاقتصادي، تمثل المنطقة العربية سوقا مهمة ذات قوة استيعابية كبيرة للصادرات الروسية من السلع الاستراتيجية والمعمرة، مثل الالآت والمعدات والأجهزة والشاحنات والحبوب. إن روسيا حريصة على استمرار روابطها مع العالم العربي، وتتمية التعاون المثمر بينهما في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاستراتيجية. لذلك، تميل إلى ترجمة أهدافها ومصالحها في شكل علاقات تعاونية تخدم مصالحها ومصالح الأطراف العربية. وبقدر قراءتها السليمة والمبكرة للتغيرات في المنطقة، سيكون نجاح السياسة الروسية في تجاوز التحديات التي تفرضها، (شوقي - 2012)

ا إن روسيا الاتحادية متمثلة بوزارة الخارجية الروسية، والدول العربية ممثلة في جامعة الدول العربية، وإدراكا منهما لأهمية تعميق الحوار السياسي والتعاون بين روسيا الاتحادية والدول العربية في مختلف المجالات، يعربان عن ارتياحهما للتطور الذي تشهده علاقات الصداقة العربية – الروسية في مختلف المجالات'. (وفا – 2009 – نت)

وتهدف روسيا الي دفع علاقاتها قدما بالعالم العربي بناء على رؤيتها له باعتباره جارا مهما ترتبط معه بعلاقات صداقة تقليدية واحترام متبادل، ووجود خلفية تاريخية راسخة من التواصل الحضاري والتعاون الاستراتيجي على مدي عقود طويلة، كما يتسم موقف روسيا من القضايا العربية بالاعتدال والتوازن وتأييد الحق العربي، وعليه تعقد الدول العربية آمالا في دور روسيا

باتجاه المزيد من العدالة والإنصاف في مواقف المجتمع الدولي تجاه القضايا العربية المختلفة، لاسيما القضية الفلسطينية. فروسيا عضو الرباعية الدولية المعنية بالتسوية السلمية في الشرق الأوسط، وعضو دائم في مجلس الأمن، وهي وسيط نزيه، من وجهة نظر بعض العربية، يسعي للتسوية السلمية، مراعيا مصالح كافة الأطراف. وهي الطرف الدولي الوحيد الذي يحتفظ بقنوات مفتوحة مع كافة أطراف القضية، بما في ذلك حركة حماس التي تعدها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي منظمة إرهابية وفي هذه الايام هي اكثر ميلا واستعدادا للتعاون مع "العالم العربي" ككيان إقليمي، وهي بذلك تختلف في موقفها عن دول كبري أخري، ترفض من حيث المبدأ مفهوم الوطن العربي، وتسعي إلي إذابته في كيان أكبر "شرق أوسطي" أو "متوسطي" غير متجانس أو محدد الهوية. ويتضح ذلك ليس فقط في تصريحات القادة الروس، وإنما في إجراءات وسياسات فعلية، أبرزها زيارة بوتين لمقر جامعة الدول العربية، أنتاء زيارته للمنطقة في أبريل 2005، والتي كانت لها دلالة خاصة حول أهمية العالم العربي لروسيا، ثم زيارة الرئيس الروسي الاسبق ديمتري ميديفيديف للجامعة وخطابه بها في يونيو لروسيا، ثم زيارة الرئيس الروسي الاسبق ديمتري ميديفيديف للجامعة وخطابه بها في يونيو كرى أخرى تجد مصالحها في ضرب الوحدة الصف العربي وللعمل العربي المشترك، خلافا لقوى كبرى أخرى تجد مصالحها في ضرب الوحدة العربية. (الشيخ – 2011م)

ان موقف جامعة الدول العربية من بعض الدول الاقليمية والدولية كان موقفا لا يصب في صالح القضية الفلسطينية حيث كان العداء المستمر لإيران وتركيا وهذا على المستوى الاقليمي وكان يترنح ما بن الزيادة والنقصان في العلاقات العربية الروسية حسب المواقف السياسية المنوطة بذلك، لقد كان لموقف بعض الدول الاقليمية التذخل في شؤون الدول العربية ردود فعل سلبيه في داخل جامعة الدول العربية والدول المشاركة بها مثل تدخل تركيا في شؤون الدول التي وصل اليها الربيع العربي (الثورات العربية)، مثل مصر وليبيا وتونس كما كان الموقف التركي من الثورة وما يدور في سوريا موقفا لا يروق للدول العربية ولجامعة الدول العربية ولقد طالبت جامعة الدول العربية من الدول المجاورة ومنها تركيا بعدم التدخل في الشؤون الداخلية بهذه البلاد كما كان الموقف الايراني موقفا سلبيا جدا في تدخلها في العراق وسوريا ولبنان والبحرين واليوم في اليمن، وهذا جعل من ايران دولة غير مرغوب بها للتعاون مع الدول العربية بما فيها جامعة الدول العربية، وايضا موقف جامعة الدول العربية كان واستيطان واجتياحات وحصار، ووفي الموقف الدولي كان لجامعة الدول العربية كما اسلفنا موقفا ما بين الايجابية والسلبية وخاصة بندخل الولايات المتحدة الامريكية واوروبا في بعض موقفا ما بين الايجابية والسلبية وخاصة بندخل الولايات المتحدة الامريكية واوروبا في بعض الشؤن العربية كذلك من الموقف الروسي بالتدخل في سوريا وليبيا واليمن وكل هذه التدخلات

أثرت تأثيرا سلبيا على الصراع الاسرائيلي الفلسطيني حيث انتقلت البوصلة من بؤرة الصراع والقضية الفلسطينية الي الخلافات الداخلية العربية والاقليمية.

الفصل الثالث

موقف جامعة الدول العربية من تطورات القضية الفلسطينية

- ❖ المبحث الأول: المبادرة العربية وردود الافعال عليها
- ♦ المبحث الثاني: اجتياح الضفة الغربية 2002م وحصار الرئيس ياسر عرفات
- ♦ المبحث الثالث: موقف جامعة الدول العربية من نتائج الانتخابات الرئاسية 2005 و التشريعية الفلسطينية 2006م

المبحث الأول المبادرة العربية وردود الافعال عليها

بعد أن عملت منظمة التحرير الفلسطينية بعد حرب عام 1967م على أخذ زمام المبادرة واصبحت عي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وانضمام جميع فصائلها وبذلك رفعت المنظمة عن كاهل الأمة العربية عبء كبير، وهي المسؤولية الكاملة عن تحرير فلسطين، وعودة اللاجئين. ولقد كان هم الأمة العربية كبيرا حيث انها خاضت الحروب من أجل فلسطين ، وقدمت الدعم المادي للمنظمة والتي بدورها تتحمل هموم الشعب الفلسطيني وتحرير أرضه، ولقد عبرت المنظمة في ميثاقها الوطني المادتين (26)، (27) عن هذا الحق.

فقد ورد في الميثاق الوطني الفلسطيني بتاريخ 7 تشرين الأول (أكتوبر) 1968م، المادة (26): "منظمة التحرير الفلسطينية الممثلة لقوى الثورة الفلسطينية، مسئولة عن حركة الشعب العربي الفلسطيني في نضاله من أجل استرداد وطنه وتحريره والعودة إليه، وممارسة حق تقرير مصيره، وذلك في جميع مجالات الميادين العسكرية والسياسية والمالية، وسائر ما تطلبه قضية فلسطين على الصعيدين العربي والدولي". كما ورد في الميثاق الوطني الفلسطيني المادة (27): "تتعاون منظمة التحرير الفلسطينية مع جميع الدول العربية كل حسب إمكانياتها، وتلتزم بالحياد فيما بينها في ضوء مستلزمات معركة التحرير وعلى أساس ذلك، ولا تتدخل في الشؤون الداخلية لأي من الدول العربية (الموسوعة الفلسطينية – منظمة التحرير الفلسطينية).

لقد شعر العرب بعد الحروب التي خاضوها من أجل فلسطين وانهزموا فيها أن العمل العسكري ليس هو الحل الأمثل للقضية الفلسطينية، فمنهم من فكر بالسلام مع (إسرائيل)، وكان لهذا السلام والمفاوضات قصة طويلة بدأت من بعد هزيمة العرب في 1948م، وبداية المفاوضات العربية الإسرائيلية التي عقدت في جزيرة رودوس اليونانية بعد انتهاء الحرب. حيث كانت هذه المفاوضات غير مباشرة عبر وسطاء من اجل ترسيم خطوط وقف اطلاق النار سميت (بالخط الأخضر) وهو ما يعاني منه الفلسطينيين إلى هذا اليوم" (مؤسسة الدراسات الاستراتيجية، 2017).

وبعد حرب عام 1973م والانتصار العربي المحدود على (إسرائيل)، وعملية وقف إطلاق النار بين الطرفين، بدأت جولة من المفاوضات بين مصر -منفردة عن الأمة العربية -وبعيدة عن الفلسطينيين لإرجاع سيناء والأراضي المصرية باتفاقية كامب ديفيد عام 1979م، وتم هذا الاتفاق بين مصر و (إسرائيل) دون حل للقضية الفلسطينية، حيث كان قرار العرب تعليق عضوية مصر في جامعة الدول العربية بين عامي 1979–1989م، بسبب الاعتراف

المصري (بإسرائيل)، وتوقيع معاهدة سلام معها في عام 1979م، ومن ثم لحقتها منظمة التحرير بتوقيع اتفاق "أوسلو" مع الحكومة الإسرائيلية في عام 1993، ثم الأردن الذي وقع معاهدة "وادي عربة" مع (إسرائيل) في عام 1994م. وكان توقيع هذه المعاهدة مباشرة بعد أن اعترفت منظمة التحرير صاحبة القضية المركزية والتي تدافع عن أرضها المحتلة، وشعبها الذي شرد وأصبح مهجراً ولاجئاً في البلاد العربية، والبعض الآخر تفرق في دول العالم، وكانت منظمة التحرير قد اعترفت أولاً: في عام 1988م بقرار التقسيم رقم (181) لعام1947م والذي ينص على قيام دولة عربية: تبلغ مساحتها حوالي 4,300 ميل مربع (11,000 كم2) ما يمثل 42.3% من فلسطين وتقع على الجليل الغربي، ومدينة عكا، والضفة الغربية، والساحل الجنوبي الممتد من شمال مدينة أسدود وجنوباً حتى رفح، مع جزء من الصحراء على طول الشريط الحدودي مع مصر. دولة يهودية: تبلغ مساحتها حوالي 5,700 ميل مربع (15,000 كم2) ما يمثل 57.7% من فلسطين وتقع على السهل الساحلي من حيفا وحتى جنوب تل أبيب، والجليل الشرقي بما في ذلك بحيرة طبريا وإصبع الجليل، والنقب بما في ذلك أم الرشراش أو ما يعرف بإيلات حالياً. والقدس وبيت لحم والأراضي المجاورة، تحت وصاية دولية. والقرار (242) الذي ينص - سحب القوات المسلحة من أراض (الأراضي) التي احتلتها في النزاع. - إنهاء جميع ادعاءات أو حالات الحرب واحترام واعتراف بسيادة وحدة أراضي كل دولة في المنطقة واستقلالها السياسي وحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها وحرة من التهديد وأعمال القوة.

لقد أكد مجلسنا الوطني على ضرورة انعقاد المؤتمر الدولي والخاص بقضية الشرق الأوسط وجوهرها، قضية فلسطين، تحت إشراف الأمم المتحدة، وبمشاركة الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، وجميع أطراف الصراع في المنطقة، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وعلى قدم المساواة، باعتبار أن المؤتمر الدولي ينعقد على قاعدة قراري مجلس الأمن 242و 338، وضمان الحقوق الوطنية والسياسية المشروعة للشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير، وكما أكد مجلسنا الوطني على ضرورة انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية التي احتلتها عام 1967 ،بما فيها القدس العربية، وإقامة الدولة الفلسطينية، وإلغاء جميع إجراءات الإلحاق والضم، وإزالة المستعمرات التي أقامتها إسرائيل في الأراضي لفلسطينية والعربية منذ عام 1967، وهو ما أقرته القمم العربية، وخاصة في القمم العربية بفاس والجزائر. (مؤسسة الدراسات الفلسطينية – 2016).

في عام 1993 أخذت الأحداث في الشرق الأوسط مسار جديداً بعد موافقة كل من ياسر عرفات ورئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين على توقيع اتفاقية سلام تاريخي في

واشنطن بعد جولات من المفاوضات غير العلنية بين وفدين من المنظمة وإسرائيل في النرويج. عرفت "باتفاق أوسلو" الذي وقع يوم 1993/9/13 في واشنطن على أساس الأرض مقابل السلام وقد كانت هذه الاتفاقية مفاجأة للعالم، حيث تم الموافقة على تمكين الفلسطينيين من الحكم الذاتي وانسحاب إسرائيل التدريجي من المدن الفلسطينية، بدءاً بغزة وأريحا أولاً عام 1994، وكان قد سبق هذا الاتفاق تبادل رسائل بين ياسر عرفات وإسحق رابين تتضمن اعتراف منظمة التحرير بحق إسرائيل في الوجود وتتخلى عن اللجوء إلى الإرهاب، المقصود به مقاومة الاحتلال من وجهة النظر الإسرائيلية، مقابل التزام إسرائيل بإيجاد حل سلمي للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي واعترافها بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل الشعب الفلسطيني. (وكالة المعلومات الوطني – وفا – 2011).

لقد بدأت بعض الدول العربية في التسوية السياسية حيث كانت منظمة التحرير الفلسطينية ترفض هذه التسويات حتى تبني جامعة الدول العربية للمبادرة العربية للسلام التي قدمها الملك فهد سنة 1981م، حيث تم الاعتراف بقرار 242 ، 338 ومن هنا بدأت منظمة التحرير الفلسطينية بالتسوية السلمية وكان اعترافها بقرارات الدولية بناءً على تبني جامعة الدول العربية لبرنامج التسوية (النقاط العشر)، وبسبب الضغط السياسي العربي والاقليمي والدولي على منظمة التحرير الفلسطينية وتضييق الخناق عليها وتشردها من دولة الي دولة حتى تعترف بالقرارات الدولية والاعتراف بإسرائيل فكانت مدريد من ثم اوسلو.

المبادرة العربية للسلام مع اسرائيل 2002م:

إن فكرة السلام العربي الإقليمي فكرة عربية طرحها الملك السعودي فهد بن عبد العزيز في عام 1981م -من خلال مبادرة عربية للسلام -للخروج من حالة الصراع مع الكيان الإسرائيلي، وإعطاء الفلسطينيين دولة على جزء من أرض فلسطين، ولقد تبنت جامعة الدول العربية الطرح في مؤتمر القمة العربية في فاس عام 1982م. وصدر عن المؤتمر بيان ختامي تضمن مجموعة من القرارات أهمها: إقرار مشروع السلام العربي مع (إسرائيل)، وأهم ما تضمنه: انسحاب (إسرائيل) من جميع الأراضي العربية التي احتلتها عام 1967م، وإزالة المستعمرات الإسرائيلية في هذه الأراضي، وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، وتأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وتعويض من لا يرغب في العودة (جامعة الدول العربية، 2004).

ومن ثم تم تبنيها من قبل الملك السعودي عبد الله بن عبد العزيز بحلتها الجديدة، وسميت المبادرة العربية للسلام في عام 2002م، حيث تقوم على مرحلتين:

المرحلة الأولى: حل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وانسحاب (إسرائيل) من المناطق المحتلة التي احتلتها في عام 1967م، بناءً على القرار الدولي (242)، وحل مشكلة اللاجئين على أساس قرار مجلس الأمن رقم (194)، والمبادرة ترتكز على مبدأ حل الدولتين.

المرحلة الثانية: إقامة اتفاقية سلام عربية إسرائيلية، وتطبيع العلاقات بين الدول العربية و (إسرائيل) (القطاطي، 2015).

أسباب وتداعيات تقديم مبادرة السلام العربية:

إن أحداث أيلول (سبتمبر) 2001م، وتدمير أبراج التجارة العالمية في الولايات المتحدة، والتهديدات الأمريكية لمحاربة الإرهاب، وبعد فترة بسيطة من غزو أفغانستان ومطاردة حركة طالبان وتنظيم القاعدة، وانشغال العالم بقضية القاعدة والإرهاب، والأهم من ذلك هو سقوط نظام صدام حسين في العراق والذي كان يعتبر ركيزة من ركائز القوة العربية بيد أمريكا وحلفاءها من العرب بقرار من الامم المتحدة وبغطاء دولي، ايضا تفكك الاتحاد السوفيتي الي دويلات وتراجع مكانة وقوة روسيا في المنطقة العربية وايضا ضعف منظمة التحرير الفلسطينية بعد اتفاقية اوسلو التي اعترفت فيها بحق اسرائيل بالوجود على ارض فلسطين، وكل هذا كان تحت مظلة جامعة الدول العربية والتي كان لها موقف من اتفاقية اوسلو السلام الكويت وايضا موقف من الحرب على العراق كما كان لها موقف من اتفاقية اوسلو السلام وكل هذا كان له تأثير سلبي على الصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

نص المبادرة عربياً: (وثيقة 2)

أعلن الأمير عبد الله بن عبد العزيز –ولي العهد السعودي –خلال القمة العربية في بيروت عام 2002م مبادرته، داعياً إلى انسحاب (إسرائيل) الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة منذ عام 1967م، تنفيذاً لقراري مجلس الأمن (242) و (338) واللذين عززتهما قرارات مؤتمر مدريد عام 1991م ومبدأ الأرض مقابل السلام، وإلى قبولها قيام دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة وعاصمتها القدس الشرقية، وذلك مقابل قيام الدول العربية بإنشاء علاقات طبيعية في إطار سلام شامل مع (إسرائيل).

وانطلاقاً من اقتتاع الدول العربية بأن الحل العسكري للنزاع (للصراع) لم يحقق السلام أو الأمن لأى من الأطراف تم ما يلى:

- 1. يطلب المجلس من (إسرائيل) إعادة النظر في سياساتها، وأن تجنح للسلم معلنة أن السلام العادل هو خيارها الاستراتيجي أيضاً.
 - 2. كما يطالبها القيام بما يلي:

- أ. الانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة، بما في ذلك الجولان السوري وحتى خط الرابع من حزيران (يونيو) 1967م، والأراضي التي ما زالت محتلة في جنوب لبنان.
- ب. التوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين يتفق عليه، وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (194).
- ت. قبول قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ الرابع من حزيران (يونيو) 1967م في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتكون عاصمتها القدس الشرقية.

3. عندئذ تقوم الدول العربية بما يلي:

- أ. اعتبار النزاع (الصراع) العربي الإسرائيلي منتهياً، والدخول في اتفاقية سلام بينها
 وبين (إسرائيل)، مع تحقيق الأمن لجميع دول المنطقة.
 - ب. إنشاء علاقات طبيعية مع (إسرائيل) في إطار هذا السلام الشامل.
- 4. ضمان رفض كل أشكال التوطين الفلسطيني، الذي ينتافى مع الوضع الخاص في البلدان العربية المضيفة.
- 5. يدعو المجلس حكومة (إسرائيل) والإسرائيليين جميعاً إلى قبول هذه المبادرة المبينة أعلاه حماية لفرص السلام وحقناً للدماء، بما يمكن الدول العربية و (إسرائيل) من العيش في سلام جنباً إلى جنب، ويوفر للأجيال القادمة مستقبلاً آمناً يسوده الرخاء والاستقرار.
 - 6. يدعو المجلس المجتمع الدولي بكل دوله ومنظماته إلى دعم هذه المبادرة.
- 7. يطلب المجلس من رئاسته تشكيل لجنة خاصة من عدد من الدول الأعضاء المعنية والأمين العام، لإجراء الاتصالات اللازمة بهذه المبادرة والعمل على تأكيد دعمها على كافة المستويات، وفي مقدمتها الأمم المتحدة، ومجلس الأمن، والولايات المتحدة، والاتحاد الروسي، والدول الإسلامية، والاتحاد الأوروبي (جامعة الدول العربية 2002).

ويمكن في هذا الإطار الحديث عن ثلاثة أطروحات حيث رأت أولها: أن السلام مع (إسرائيل) أمر ممكن، وإن أخذت المسألة وقتاً أطول، وأن المبادرة العربية التي تقوم على مبدأ الأرض مقابل السلام هي تتويج للجهود التي بذلت من أجل السلام وستثمر في النهاية عن قيام الدولة الفلسطينية على التراب الوطنى الفلسطيني، ولكن من المعطيات يظهر أن

(إسرائيل) لا يمكن أن تتنازل عن أي شبر من أرض احتلتها إلاً بالقوة، أو اتفاق سلام يضمن لها امنها ووجودها كما هو الحال مع اتفاق السلام مع مصر والاردن فيما رأت وجهة النظر الثانية: أن (إسرائيل) دولة لا تهتم بجوهر السلام بقدر ما تلعب لعبة السلام، لمجرد كسب الوقت والتأييد لتغيير الواقع على الأرض، وتحقيق مزيد من المكاسب على مستوى الواقع المحلي والإقليمي والدولي، وتغير الجغرافيا من خلال بناء المستوطنات في الضفة الغربية بما فيها القدس، "في حين رأت وجهة النظر الثالثة والتي تقول إن (إسرائيل) وباعتبارها رابع أكبر قوة في العالم، وهي تملك ترسانة أسلحة نووية متطورة وسلاح جو قادر على ضرب أي هدف في المنطقة وخارجها، وأن إجبارها أو جرها إلى أي مبادرة أو عملية سلام يحتاج إلى قوة ردع تكافئ القوة الإسرائيلية. وهذا ما لا يملكه العرب في الوقت الحاضر، الأمر الذي يكون في ظله الحديث عن مبادرة عربية للسلام أمراً ليس منه جدوى" (الشقران، 2017).

المواقف الداعمة لمبادرة السلام العربية

ولقد وضحت القمم العربية الاهتمام البالغ في المبادرة العربية للسلام، ولكن بسبب عدم اهتمام اسرائيل لتلك المبادرة طالبت جامعة الدول العربية المجتمع الدولي وخاصة الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي وروسيا للضغط على اسرائيل للاستجابة على مطالب جامعة الدول العربية في مبادرة السلام، ولقد ارسل وفد من وزيري الخارجية المصري والاردني لانهم اصحاب علاقة مباشرة مع اسرائيل لمقابلة وزيرة الخارجية الاسرائيلية تسيبني لفني وشرح الموقف العربي ومع ذلك فشلت دبلوماسية جامعة الدول العربية لإقناع اسرائيل بالمبادرة العربية للسلام (خروب: 2008).

ولكن بعد فتره من عرض المبادرة على اسرائيل ومناشدة جامعة الدول العربية في اكثر من مؤتمر قمة عربي واكثر من محفل بالضغط على اسرائيل للقبول بالمبادرة والنتيجة رفض اسرائيل للانصياع للمناشدات نجد ان المبادرة الان مركونة على رفوف جامعة الدول العربية او موت المبادرة سريريا والتوجه الان الى التقارب العربي الاسرائيلي القطري كل دوله تسعى للتطبيع بطريقتها وخاصه بعد مؤتمر القمر العربي الاسلامي الامريكي في الرياض، فتبنت المملكة السعودية ومصر والامارات والبحرين هذا النهج والكثير من السياسيين والكتاب والصحفيين ينادون بهذا التقارب بعيدا عن المبادرة العربية لمصالح قطريه متعددة الاسباب وممن هنا يتضح لنا فشل المبادرة العربية للسلام مع اسرائيل.

الموقف الإسرائيلي من مبادرة السلام:

فيما يخص موقف "أيهود أولمرت" رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق، فقد قال في صحيفة الغارديان البريطانية: "وفي العالم العربي هناك اعتراف أوسع بأن (إسرائيل) لن تزول

من الخارطة، إنني أنظر إلى عرض التطبيع الكامل في العلاقات بين (إسرائيل) والعالم العربي بصورة جدية، وأنا مستعد لمناقشة مبادرة السلام العربية بطريقة صريحة ومخلصة. وإذ نعمل مع شركائنا، فإننا نأمل في العمل مع دول عربية أخرى، وعلينا السعي إلى سلام شامل برؤية حيوية، وأتطلع إلى أن أكون قادراً على مناقشة هذا الأمر مع جيراننا الآخرين، ولكن المحادثات يجب أن تكون نقاشاً وليس إنذاراً نهائياً" (صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، 2007).

أما رد "أرئيل شارون" رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك فكان: أنها لا تساوي قيمة الحبر الذي كتبت به، وتابع القول بالفعل باجتياح الضفة الغربية في نيسان (أبريل) 2002م، بما سمي بعملية "السور الواقي"، حيث حاصر الرئيس ياسر عرفات في المقاطعة برام الله، دون أي سند أو نصير عربي (عبيدات، 2017: نت).

ولقد رفضت الحكومات الاسرائيلية المبادرة العربية بطريقه غير مباشرة واحيانا بطريقه مباشره حيث كان آخر رفض إسرائيلي على لسان رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، في اجتماع مع وزراء الليكود، إذ قال إنه لن يقبل أبدا بمبادرة السلام العربية بشكلها الحالي.(العربي - 2016م).

الموقف الفلسطيني من مبادرة السلام العربية

قال الرئيس محمود عباس إن المبادرة العربية هي أثمن وأهم مبادرة للسلام منذ عام 48 حتى اليوم، وإن على الشعب الإسرائيلي أن يفهم ما هي الجائزة التي سيحصل عليها من موافقته على المبادرة العربية، والتي تتلخص باعتراف الدول العربية والإسلامية بإسرائيل. (وكالة الانباء الفلسطينية 2015)

اكد الرئيس الفلسطيني محمود عباس في عمان يوم 27 اذار وهو في طريقه الى دمشق وقبل انعقاد قمة دمشق 29 /3/802 : ان الفلسطينيين سيقاتلون من اجل المبادرة التي اطلقتها قمة بيروت عام 2002 واكدتها قمة الرياض العام الماضي مضيفا: ان لا مجال لتغيير او تبديل او تعديل المبادرة.. كان موقفنا دائماً وابداً ان هذه المبادرة يجب ان تبقى كما هي وان ندافع عنها جميعاً لأنها – يستطرد الرئيس عباس – مبادرة ثمينة وعلى الطرف الاخر ان يقبل بها، كما هي، لا أن نأتي الان فنغيرها او نعدلها .(مركز الرأى للدراسات 2017)

وفي مؤتمر صحفي مشترك مع الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية في الاتحاد الأوروبي فدريكا موغريني، في بروكسل 27-3-2017 جدد الرئيس محمود عباس التزامة بالمبادرة العربية للسلام قائلا "ملتزمون بصنع السلام العادل والشامل والدائم مع جيراننا الإسرائيليين، وفق المرجعيات وقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لأرض دولة فلسطين المحتلة منذ العام 1967، بعاصمتها القدس الشرقية، التي

نريدها مدينة مفتوحة للعبادة لجميع أتباع الديانات السماوية". (وكالة الانباء والمعلومات الفلسطينية 2017)

في 2006، صرح نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس الدكتور موسى أبو مرزوق عبر الهاتف لوكالة "أسوشيوتد برس" بأن حماس ستنظر في المبادرة العربية للسلام فقط إذا قبلتها (إسرائيل)، وأن حماس لن تعرقل محاولات إحياء المبادرة العربية التي أقرها الزعماء العرب في قمة بيروت 2002، مؤكداً أن مثل هذه المبادرات محكوم عليها بالفشل. وفي لقاء أجراه الأستاذ شاكر الجوهري عبر الهاتف يوم الأربعاء (10/20) مع أبو مرزوق، أكد الأخير الموقف ذاته لحركته تجاه هذه المبادرة، وأكد أن حماس أبلغت وفد "الحكماء" في لقاء مع قادتها في دمشق يوم الثلاثاء (10/19) أنها لا تعارض المبادرة العربية، وأنها أبلغت في الماضى عدداً من الدول العربية بهذا الموقف. (الريفى 2010)

مواقف تحليلية للمبادرة العربية

في نقاش جرى في الجامعة العبرية في مدينة القدس، برعاية معهد البحث الإسرائيلي السياسة الخارجية الإقليمية "متفيم" وبالتعاون مع معهد ديفيس العلاقات الدولية، تم التطرق إلى مبادرة السلام العربية بمناسبة مرور 15 عاما على عرضها المرة الأولى إسرائيل ستجني فائدة من علاقاتها مع العالم العربي أكبر مقارنة بعلاقاتها مع الاتحاد الأوروبي". هذا وفق أقوال الباحث الإسرائيلي، المحاضر في قسم دراسات الشرق الأوسط، دكتور نمرود جورن من معهد "متفيم". أكد د. نمرود غورن على أنه يجب جعل المبادرة العربية متاحة أكثر أمام الجمهور الإسرائيلي تماماً كما يجب تجهيز الجمهور العربي من أجل التنازلات. كما وأشار إلى أهمية الحوار بين الأديان في هذا السياق أيضا. اختار دكتور عبد الله صوالحة من مركز الدراسات الإسرائيلية في الأردن التشديد على أن "المرة الأولى هناك مصالح مشتركة لإسرائيل والدول العربية، مثل مواجهة داعش وإيران. مبادرة السلام العربية هي فرصة لاستثناف التعاون بين الدول". على عماس على الموافقة على إجراء مفاوضات وتعترف بإسرائيل. سيلين طوبول من صندوق حماس على الموافقة على إجراء مفاوضات وتعترف بإسرائيل. سيلين طوبول من صندوق التعاون الاقتصادي هذه الأفكار. فهي أشارت أيضا إلى أهمية دور مصر والأردن في دفع المبادرة العربية قدما. (ليخترمان – هروش 2017)

الخلاصة هي سؤال قد يجيب عليه سياسيين او مجموعة باحثين بنعم ويسوقوا من المبررات ما يدعم رايهم وفريق اخر متيقن بان المبادرة العربية للسلام لم تعد الاطار المرجعي لحل الصراع العربي الإسرائيلي ولديهم من المبررات ما يسند رايهم، بل هناك فريق اخر يرى ان

المبادرة العربية ولدت ميتة، وبالتالي منذ البداية المبادرة ليست الاطار المناسب لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي من وجهة نظر هذا الفريق .

اذا نحن اما إشكالية مرتبطة بمدخلات كثيرة على راسها مدى القناعة بجدية اطراف الصراع في الوصول الى حلول نهائية بالإضافة الى دور النظام الدولي في هذا الصراع وانعكاسات مصالحه على صيرورة هذا الصراع ، وأيضا البعد المصلحي الذاتي لأطراف الصراع يشكل احد اهم مدخلات الصراع ، وعندما تكون المدخلات بهذا التعقيد حتما ستكون المخرجات اكثر تعقيدا.

واذا ما عدنا الى تاريخ نشوء القضية الفلسطينية عام 1917 أي منذ مائة عام سنلحظ عديد المبادرات التي قدمت بشكل مباشر او غير مباشر ، سرية او علنية، سياسية او بأثواب أخرى كلها كانت مرتبطة بالبعد المحلى والإقليمي والدولي وكذلك بمصالح متعددة أحيانا لا نستطيع حصر اوجهها كباحثين، وبالنظرة مرة الى أخرى الى هذا القرن من عمر الصراع يتبين انه مر بمرحل متعددة واشكال مختلفة منها الصراع الخفي ثم الشعور الحقيقي بهذا الصراع وادراكه ثم المحاولات الكثيرة لحله سواء عبر وسطاء او منظمات دولية او من خلال مبادرات متعددة الاشكال.

المبحث الثاني

اجتياح الضفة الغربية 2002م وحصار الرئيس ياسر عرفات.

في الساعات الأولى من فجر يوم الجمعة 29 آذار (مارس) 2002م، قامت القوات الإسرائيلية بتطبيق خطة "السور الواقي" التي أقرتها الحكومة الإسرائيلية في جلستها الوزارية، واحتلت مدينة رام الله بالكامل، ودارت معارك بين الفلسطينيين والقوات الإسرائيلية، وشملت مقر الرئيس عرفات، حيث قامت الدبابات الإسرائيلية بتدمير الجزء الأكبر منه، وكان هذا الاجتياح هو أوسع عملية اجتياح للمدن الفلسطينية، تقوم بها منذ احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة في حزيران (يونيو) عام 1967م، حيث اجتاحت قوات عسكرية إسرائيلية، يقدر عددها بمائتي دبابة ومدرعة وناقلة جند، وأعداد كبيرة من قوات المشاة والمظليين والقوات الخاصة مدينتي رام الله والبيرة، وحاصرت مقر الرئيس عرفات، تنفيذاً لما أعلنه رئيس الحكومة الإسرائيلية بأن حكومته اتخذت قراراً بعزل رئيس السلطة الفلسطينية في مكتبه (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2002).

وتم اجتياح كل مناطق الضفة الغربية ما عدا منطقة الخليل، ولقد قصف الجيش الإسرائيلي الأحياء المدنية، وقتل ودمر البيوت والمساجد والكنائس، ولم تسلم كنيسة المهد في بيت لحم من الاعتداء الإسرائيلي، حيث تم حصارها كما حوصر مقر الرئيس عرفات بالمقاطعة.

الأسباب التي أدت إلى قرار الحرب على السلطة الفلسطينية من قبل (إسرائيل):

لقد اعتقد الإسرائيليون أن الاتفاق الذي نفذته (إسرائيل) مع منظمة التحرير سيكون هو الفيصل في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، ولريما كان من الممكن أن يحل السلام، وأن تساعد (إسرائيل) الرئيس عرفات والسلطة الفلسطينية في تحقيق التفاهم والبناء والتلاحم بين السلطة والمعارضة، لو استكملت (إسرائيل) العمل على الاتفاق على الحل النهائي حسب اتفاقية أوسلو.

ولكن اسرائيل رفضت مفاوضات الحل النهائي وحل باقي القضايا العالقة للحل النهائي مثل (القدس اللاجئين الحدود الدولة المياه), وطالبت منهم البقاء تحت الحكم ذاتي وتضيق الحصار, مما زاد الخلاف بين السلطة الفلسطينية واسرائيل حتى جاء القمة 2000م والتي حاول الرئيس بيل كلينتون على ان يتنازل الفلسطينيين على اجزاء من الضفة الغربية والقدس واللاجئين ولكن الرئيس ياسر عرفات رفض ذلك بشدة وتم تحميله المسئولية عن فشل المفاوضات من قبل الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل وعلى اثر ذلك كانت انتفاضة

الاقصى والتي اتهم الرئيس عرفات بالمسؤولية عن اندلاعها والتحريض على أعمال العنف بالسر والعلن.

حصار الرئيس ياسر عرفات في رام الله:

الاحتياج الاسرائيلي للضفة الغربية اثر على السلطة الفلسطينية سلبا، من جميع النواحي ، وقد تم حصار الرئيس ياسر عرفات في المقاطعة وفرض العزلة عليه حيث ان رئيس الوزراء الاسرائيلي شارون رفض في 31 اذار مارس 2002 طلبا شخصيا من المبعوث الامريكي انطون زيني بالتقاء ياسر عرفات برام الله، كما رفض طلب المبعوث الروسي الخاص اندري فيدوبين والاوربي ميغيل موراتينوس، ونقلت صحيفة هآرتس عن شارون: "إن عزل عرفات في رام الله هو جزء من نشاطات اقتلاع الإرهاب. إن هذه ليست أحقاداً شخصية، فعرفات يقف على رأس منظمة إرهابية، وهو أقام ائتلاف الإرهاب واتخذ استراتيجية الإرهاب ... لا نعتزم المس به شخصياً، ولكنه حين يكون معزولاً تقل قدرته على إدارة ائتلاف الإرهاب" (الطناني: 2005).

وقام شارون عقب بدء "عملية السور الواقي" في الضفة الغربية، بتضييق الخناق على عرفات ومنع دخول الزوار عليه، وأوضح أنه إذا استمرت العمليات فإن (إسرائيل) لن تلتزم بتعهداتها بالامتناع عن المس به وبقيادته، قال وزير "الأمن" الإسرائيلي, شاؤول موفاز, في لقاء أدلى به لصحيفة "يديعوت أحرونوت", إن الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات يشكل "عقبة أمام السلام" وهو "خطير للعملية (السياسية) أكثر من المنظمات الإرهابية", كما ورد في الصحف الإسرائيلية ,على الدول الأجنبية إخراج عرفات من المناطق، بشرط أن يوافق سلفاً على عدم العودة، وألا يصطحب معه مطلوبين (يديعوت احرونوت: 2010).

تداعيات الاجتياح الإسرائيلي لمدن الضفة الغربية:

دعا الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن في مؤتمر صحفي مع رئيس الوزراء البريطاني توني بلير، في 6 نيسان (أبريل) 2002م (إسرائيل) للانسحاب من المدن الفلسطينية دون إبطاء، وجاءت هذه الدعوة عشية جولة وزير الخارجية الأمريكي كولن باول في الشرق الأوسط التي استهلها بالرباط، وشملت أيضاً القاهرة، مدريد، عمان، وتل أبيب، حاملاً في جعبته خطة الرئيس بوش لتهدئة الأوضاع، تمهيداً لاستئناف المفاوضات، وجدد بوش دعوته لرئيس الوزراء الإسرائيلي شارون البدء بسحب القوات الإسرائيلية دون تأخير من الأراضي والمدن الفلسطينية التي احتلتها أخيراً، إلا أن شارون لم يستجيب لتلك الدعوات التي فسرت بأنها ليست بدعوات حازمة، وبخاصة أن بوش لم يقل بضرورة الانسحاب الإسرائيلي في الضفة الغربية.

وتأكيداً لذلك استعرضت صحيفة يديعوت أحرنوت أهداف عملية الاجتياح وهي: عزل الرئيس عرفات، والقضاء على القاعدة الإرهابية، وجمع الأسلحة، واعتقال المطلوبين (صحيفة الشرق الأوسط، 2002).

ثم تتالت الأحداث بصورة متسارعة لتضع حداً للحصار الإسرائيلي المفروض على مقر الرئيس عرفات في رام الله، حيث انسحب الجيش الإسرائيلي من رام الله والبيرة حول المقاطعة، ففي خطوة كان واضحاً أنها ثمرة لمباحثات ولى العهد السعودي الأمير عبد الله في الولايات المتحدة، وافقت (إسرائيل) على اقتراح من الرئيس الأمريكي بوش لإنهاء حصار المقاطعة، عبر إرسال حراس أمريكيين وبريطانيين لمراقبة اعتقال المتهمين بقتل وزير السياحة الإسرائيلي رحبعام زئيفي في سجن فلسطيني، الذين تمت محاكمتهم فلسطينياً. ورغم ميل الأمور نحو انفراج الأزمة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، قامت القوات الإسرائيلية باجتياح مدينة الخليل في 29 نيسان (أبريل) 2002م، وأكد الناطق باسم وزارة الخارجية الأمريكي ريتشارد باوتشر، خلال تصريح صحفى أن واشنطن تريد رؤية (إسرائيل) تنهى انسحابها العسكري من الأراضي الفلسطينية، لا سيما الخاصة بما يتعلق بالأوضاع الخاصة في مقر الرئيس عرفات وكنيسة المهد. علماً بأن (إسرائيل) قد وافقت على المبادرة الأمريكية بهذا الشأن، وتم نقل المطلوبين بالإضافة إلى "أحمد سعدات"، و"فؤاد الشوبكي" إلى سجن أريحا المركزي، بعد أن حصل الرئيس عرفات من القنصلين الأمريكي العام، والبريطاني خلال اجتماعه بهما في 30 نيسان (أبريل) على رسالة ضمانات تؤكد أن الولاية في مقاطعة أريحا ستكون ولاية فلسطينية سيادية تحت حراسة فلسطينية بحتة، كي لا تمسهم الحكومة الإسرائيلية أو تتعرض لهم. كما تضمنت الرسالة نصاً صريحاً على حرية حركة الرئيس عرفات في الضفة الغربية وقطاع غزة وتمت الصفقة ولكن الحصار لم يرفع عن الرئيس. (شبكة قدس الإخبارية، 2013).

الموقف الفلسطيني

أمام الرفض الفلسطيني لشروط "شارون" المهينة، عمدت قوات الاحتلال إلى تصعيد درجة عدوانها، على مقر المقاطعة، لغرض شروط الاستسلام على القيادة الفلسطينية قبل تضافر جهود الدبلوماسية الفلسطينية في الأمم المتحدة ,لاستصدار قرار من مجلس الأمن الدولي, يلزم إسرائيل الانسحاب من المقر، وتمثل هذا التصعيد في تفخيخ المبنى الذي يتواجد فيه الرئيس ياسر عرفات ومرافقيه، وإمهال الجميع 10 دقائق للخروج والاستسلام، بمن فيهم ياسر عرفات، ومع إذاعة هذا الخبر، في تلفزيون الجزيرة "كخبر عاجل" نزلت الجماهير الفلسطينية في مدينتي رام الله والبيرة إلى الشوارع مباشرة، لحماية قيادتها المحاصرة والمهددة،

وتأكيد تمسكها بهذه القيادة ورفضها لسياسات حكومة "شارون ". وسرعان ما امتدت هذه المسيرات و الاحتجاجات إلى كافة المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية، ولم يقتصر الموقف الفلسطيني على تنظيم المسيرات والمظاهرات، بل سارعت القيادة الفلسطينية إلى إجراء اتصالاتها مع قادة الدول العربية والصديقة لتعرية الموقف الإسرائيلي من حصار المقاطعة، كما سارعت الدبلوماسية الفلسطينية وعلى رأسها ناصر القدوة، ممثل السلطة الوطنية الفلسطينية في الأمم المتحدة، إلى فضح الممارسات الإسرائيلية، في أروقة الأمم المتحدة، وتقديم مشروع قرار لمجلس الأمن الدولى، يلزم إسرائيل برفع حصارها عن مقر المقاطعة.

الموقف الامريكي

ويبقى الموقف الأمريكي من حصار وتدمير مقر المقاطعة، من أهم المواقف الدولية وينك لخصوصية العلاقات ما بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، حيث بدا الموقف الأمريكي في بداية الحصار "راضياً " عن سياسة حكومة شارون، ولكن مع اشتداد التنديد الدولي، والشعبي، للموقف الأمريكي، تحول الموقف الأمريكي إلي "رفض" استمرار الحصار، لأنه يعري الموقف الأمريكي من المسألة العراقية، ويفضح سياساتها في الشرق الأوسط. وأمام تعاظم الاحتجاج الدولي على هذه السياسة وافقت الأمم المتحدة على تشكيل لجنة لتقصي الحقائق لمعرفة حقيقة ما جرى في المخيم، حيث شعرت إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية على حد سواء بحرج سياسي، تريدان الإفلات منه، لذلك عرضت الولايات المتحدة الأمريكية، تسوية لإنهاء حصار المقاطعة، مقابل تنازل فلسطيني عن مطالبة الأمم المتحدة بإلغاء لجنة تقصي حقائق أحداث مخيم جنين، والموافقة على إبعاد المحاصرين في كنيسة المهد، ووضع أحمد سعدات، وفؤاد الشوبكي في سجن أريحا، تحت إشراف بريطاني وأمريكي .

موقف جامعة الدول العربية

كما سارعت جامعة الدول العربية إلى عقد اجتماع على مستوى الممثلين الدائمين، وأصدرت بياناً، مندداً بسياسات حكومة "شارون" القمعية، ونددت معظم دول العالم بحصار وتدمير مقر السلطة الوطنية الفلسطينية، كما نددت الولايات المتحدة الأمريكية بهذا الحصار, بالإضافة إلى دول الاتحاد الأوروبي والاتحاد الروسي والصين

إن مجلس الجامعة على مستوى القمم في بيروت 2002 وشرم الشيخ 2003 وتونس 2004

- يؤكد وقوفه الدائم إلى جانب الشعب الفلسطيني وقيادته السياسية في النضال من أجل الحقوق الوطنية المشروعة، ودعمه المطلق لانتفاضة الشعب الفلسطيني المباركة

وصموده حتى يصل إلى غايته في الحرية والاستقلال واقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف

- واذ يدين بكل شدة حملة القمع العسكرية الدموية، التي تقوم بها حكومة إسرائيل تجاه الشعب الفلسطيني الصامد، وتدمير المؤسسات الفلسطينية واعادة احتلال المدن والقرى والمخيمات، وقتل المدنيين الفلسطينيين والتتكيل بهم واعتقال المئات منهم وفرض الحصار العسكري والاقتصادي الخانق عليهم،
- واذ يأخذ في الاعتبار توصيات لجنة المتابعة والتحرك المنبثقة عن مؤتمر القمة العربي العادي (عمان المملكة الأردنية الهاشمية مارس/ آذار 2001)
- 1 التأكيد على مواصلة وتعزيز الدعم السياسي والمادي للشعب الفلسطيني وقيادته الوطنية في انتفاضتهم البطولية وتصديهم الشجاع لحملة القمع والإرهاب والتنكيل الإسرائيلية، وفي نضالهم المشروع من أجل الحصول على حقوقهم الوطنية في تقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، التي تمكنهم من العيش في حرية وكرامة أسوة بباقي الشعوب .
- 2 إعادة التأكيد على أن خيار السلام الشامل والعادل هو موقف ثابت للدول العربية يتحقق في ظل تنفيذ قرارات الشرعية الدولية ويقتضي
- 3 إدانة انتهاكات إسرائيل لاتفاقية الصليب الأحمر الدولي، واعتداءاتها المستمرة على الأطقم الطبية، وعربات الإسعاف الخاصة بالصليب الأحمر الدولي، والهلال الأحمر الدولي، ومنع إسرائيل هذه المؤسسات الإنسانية من أداء مهماتها، وفقا للقانون الإنساني الدولي، وخاصة اتفاقية جنيف الرابعة .
- 4 تحميل إسرائيل المسؤولية الكاملة لعدوانها وممارساتها ونتائجه، بما في ذلك مسؤولية التعويض عن الأضرار والخسائر المادية والاقتصادية، التي أحدثها في البنية التحتية الفلسطينية للمدن والقرى والمخيمات والمؤسسات والاقتصاد الوطني الفلسطيني، وتحذيرها من مغبة الابتزاز والتمادي في هذه السياسات الخطيرة ضد الشعب الفلسطيني ومؤسساته الوطنية وقيادته الشرعية.
- 5 إدانة إرهاب الدولة الذي تمارسه الحكومة الإسرائيلية والمؤسسة العسكرية الإسرائيلية، وعمليات قتل المدنيين وتدمير مؤسسات السلطة الفلسطينية وبنيتها الأساسية، واقتحام واعادة احتلال المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية، ومطالبة المجتمع الدولي، وبشكل خاص مجلس الأمن وأعضائه الدائمين، العمل الفوري لوقف العدوان الإسرائيلي والمجازر البشعة التي ترتكب بحق المدنيين، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتوفير الحماية الدولية للشعب

الفلسطيني تحت الاحتلال. والتأكيد على تنفيذ بنود الإعلان الصادر عن مؤتمر الدول الأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 الصادر في 12/5./2001

6 - تمكين الشعب الفلسطيني وسلطته الوطنية بما يدعم صمودهم طالما استمر الاحتلال والعدوان الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة. (جامعة الدول العربية - 2003).

رد الفعل العربي على وفاة الرئيس ياسر عرفات:

عاشت البلدان العربية امس أجواء حزينة بعد إعلان وفاة الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، وأعلنت اكثر من 15 دولة الحداد رسميا وتتكيس الاعلام وألغت عددا منها الاحتفالات الرسمية بعيد الفطر. وتلقت المملكة العربية السعودية نبأ وفاة الرئيس عرفات بحزن بالغ وفق ما جاء في برقية لخادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز الى القيادة الفلسطينية. وجاء في البرقية «ببالغ الألم وعميق الأسى تلقينا نبأ وفاة الرئيس ياسر عرفات. وإننا إذ نعرب لكم ولذويه وللشعب الفلسطيني باسم شعب وحكومة المملكة العربية السعودية وباسمنا عن أحر التعازي وأصدق المواساة لندعو الله العلي القدير أن يتغمده بواسع رحمته ومغفرته ويسكنه فسيح جنته». كما قطع الأمين العام للجامعة الدول العربية عمرو موسى زيارته الى اسبانيا وعاد الى القاهرة للمشاركة اليوم في الجنازة الرسمية. وأعلن في بيان الحداد لمدة سبعة أيام ينكس خلالها علم الجامعة العربية. وقال بيان الجامعة «ان عرفات كرس حياته كلها لخدمة القضية الفلسطينية». واعتبر موسى موت عرفات «فجيعة كبرى». واضاف ان الرئيس «عرفات كان تجسيدا حيا وحقيقيا لآلام وآمال الشعب الفلسطيني ونموذجا يحتذى المثابرة والكفاح الوطني، لينهي مشوار نضاله في الأسر. (جريدة الشرق الاوسط - 2004)

أعلن الحداد على رحيل الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات في الأراضي الفلسطينية لمدة 40 يوما، وتم اعلانه كذلك في عدة دول عربية؛ حيث اعلن الأردن الحداد الرسمي لمدة ثلاثة اليام، واغلقت المؤسسات العامة والشركات الخاصة أبوابها تعبيرا عن الحزن، وفي تونس حيث مقر منظمة التحرير الفلسطينية أعلنت السلطات الحداد، وبدأ التلفزيون التونسي في بث آيات من القرآن الكريم وبرامج دينية. وفي لبنان أعلنت الحكومة اللبنانية حدادا رسميا وشعبيا لمدة ثلاثة أيام، وقال رئيس الحكومة اللبنانية عمر كرامي في نعيه للزعيم الراحل اليوم الخميس ان "لبنان سيبقى دائما الى جانب القضية الفلسطينية وحق العودة". ومن جهتها أعلنت الحكومة المصرية حدادا رسميا في البلاد، وأعلنت جامعة الدول العربية حالة الحداد في مقرها الرئيس المصرية أما في اليمن التي أعلنت الحداد، فقد أشاد الرئيس اليمني على عبد الله صالح بالرئيس الراحل، وقال بيان لرئاسة الجمهورية ان عرفات كان "عنوانا بارزا للتضحية والفداء،

ومثالا للقائد الشجاع الصلب الذي لم تهزه صروف الدهر وخطوب الايام".وفي ليبيا نعت رئاسة الوزراء الرئيس الراحل، واعلنت الحداد والغاء كافة مظاهر الاحتفال في البلاد بما فيها، الاحتفال بعيد الفطر، لمدة ثلاثة أيام. (العربية 2004)

الخلاصة ان الادانات, والاستتكارات العربية, وخاصة من جامعة الدول العربية لما حصل في الضفة الغربية من اجتياحات, وقتل وتدمير وحصار للرئيس ياسر عرفات , ومذبحة جنين غير كافيه للرد على تلك الجرائم, ولان جامعة الدول العربية بما فيها من اعضاء تستطيع تحريك الرأي العالمي الدولي ضد اسرائيل, من خلال الدبلوماسيات العربية, او من خلال الضغط على الدول الحليفة والصديقة او التهديد بالنفط , ولكن الدول العربية التابعة للسياسة الأمريكية لا تستطيع ان تواجه الحقيقية بانها عاجزة عن تقديم اكثر من الاستتكار, لقد وضحنا في البحث الكثير من المواقف لجامعة الدول العربية الرافض للسلوك الإسرائيلي في التعامل مع المدنيين , والمدن الفلسطينية, ومقرات السلطة, ودعت جامعة الدول العربية العالم للتحرك الدولي, وحماية دوليه للفلسطينيين, من البطش الاسرائيلي ولكن العالم يحتاج الى مزيد من الضغط, وربما احيانا يحتاج الى تجميد علاقات, وسحب دبلوماسيات, واحيانا للتهديد بالقوة الدبلوماسية , والاقتصادية , ولقد كان للملك السعودي الملك فيصل اكبر مثال في حرب 1973 عندما قطع النفط عن الغرب, حيث قال لكيسنجر عندما قطع الملك فيصل مد البترول عن الغرب في حرب أكتوبر، وقال قولته الشهيرة: "عشنا، وعاش اجدادنا، على التمر واللبن، وسنعود لهما"، زاره يومها وزير الخارجية الأمريكي وقتها هنري كسينجر، في محاولة لإثنائه عن قراره، ويقول كيسينجر في مذكراته، إنه عندما التقى الملك فيصل في جدّه، سنة 1973م، رآه متجهماً، فأراد أن يستفتح الحديث معه بمداعبة، فقال: "إن طائرتي تقف هامدة في المطار، بسبب نفاذ الوقود. فهل تأمرون جلالتكم بتموينها، وأنا مستعد للدفع بالأسعار الحرة؟ يقول كيسنجر: "قلم يبتسم الملك، بل رفع رأسه نحوي، وقال: وأنا رجل طاعن في السن، وامنيتي أن اصلى ركعتين في المسجد الاقصىي قبل أن أموت، فهل تساعدني على تحقيق هذه الأمنية؟

الميحث الثالث

موقف جامعة الدول العربية من نتائج الانتخابات الرئاسية 2005 و التشريعية الفلسطينية 2006م

لقد مرت القضية الفلسطينية بأحداث كثيرة من عام 2000 حتى عام 2006 حيث انتفاضة الاقصى، واجتياح الضفة الغربية واستشهاد الرئيس ياسر عرفات وفقدت القضية رموز كبيره في تلك الفترة وعلى رأسهم الرئيس ياسر عرفات والشيخ احمد ياسين الامين العام للجبهة الشعبية ابو على مصطفى والكثير من القادة والشهداء، واصبحت السلطة الفلسطينية على اثر الاعتداءات المتكررة عليها من قبل اسرائيل لا تستطيع تحقيق امال وطموح المواطن الفلسطيني من الامن والامان حيث كانت الاجتياحات والمواجهات اليومية مع الجيش الاسرائيلي من القرى والمدن كبير جدا وتطور هذا العمل المقاوم من الحجر الى البندقية الى الصاروخ المحلى الصنع كل هذا كان له تأثير على الوضع الامنى بالسلطة وفي تلك الفترة الزمنية من بعد 2002 واجتياح الضفة وحرصا على ابناء التنظيمات داخل السجون تم اطلاق المعتقلين من سجون السلطة ولذا تم اعادة تشكيل القوى المسلحة من المنظمات حركة حماس والجهاد الاسلامي وغيرهم كما بدأ العمل الدعوي واللجان الاجتماعية وبناء المؤسسات الداعمة للمواطن على حساب تراجع السلطة الفلسطينية لأداء مهامها وبعد استشهاد الرئيس ياسر عرفات كان لابد من استحقاق انتخابي جديد لرئيس السلطة والمجلس التشريعي وكان في 2005 اجراء انتخابات الرئاسية والتي فاز بها مرشح حركة فتح الرئيس محمود عباس وايضا كانت هناك انتخابات المجلس التشريعي في عام 2006م، والتي فازت بها حركة المقاومة الاسلامية حماس بأغلبية المقاعد ومن خلال هذا المبحث سنتطرق في الانتخابات الفلسطينية 2005 - 2006 ورد فعل جامعة الدول العربية في نتائجها.

انتخابات الرئاسة لعام 2005م:

تعتبر الممارسة الديمقراطية أحد المطالب الرئيسة لقوى المجتمع الفلسطيني المتعددة وخاصة بعد وفاة الرئيس عرفات في 11 تشرين الثاني (نوفمبر) 2004م، وذلك في محاولة لانتقال السلطة السياسية بطريقة هادئة وسلمية تجنبه فقدان ما حققه من وجود السلطة الفلسطينية بعد اتفاقات أوسلو، وما لاقاه من المجتمع الدولي من دعم في عملية الانتقال الهادئ للسلطة واتجاهه نحو إقامة انتخابات رئاسية.

وقد جرت الانتخابات الرئاسية في 9 كانون الثاني (يناير) 2005م، حيث شارك سبعة من المرشحين تتافسوا على منصب الرئاسة، وقد فاز بهذا المنصب مرشح حركة فتح الرئيس محمود عباس (أبو مازن)، في ظل المقاطعة من قبل حركتي حماس والجهاد الإسلامي للانتخابات.

أثبتت نتائج الانتخابات الرئاسية الفلسطينية أن لها مصداقية كبيرة محلياً ودولياً، حيث حصل الفائز (محمود عباس) على نحو (62.5%).(لجنة الانتخابات المركزية – 2005). وهي نسبة غير مألوفة مطلقاً في الشارع العربي، حيث جرت العادة أن يفوز المرشحون العرب بنسبة تقارب اله (90%)، وهي بذلك تؤكد أيضاً للشارع الفلسطيني عدم وجود شائبة في الانتخابات، حيث أشاد بذلك الرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر رئيس بعثة مراقبة الانتخابات الدولية، بأن الانتخابات خضعت للإطار القانوني المنصوص عليه في القانون الأساسي وفي قانون الانتخابات، كما أشاد تقرير البعثة الدولية بقوى المعارضة مثل حماس والجهاد الإسلامي اللتين قاطعتا الانتخابات، ولكن أياً منهم لم يلجأ إلى العنف، مما يدل دلالة واضحة على رغبة الفلسطينيين على إجراء العملية السياسية بشكل حر، كما انتقد كارتر الإجراءات الإسرائيلية وقال: "إن استمرار العنف في غزة وبعض مناطق الضفة الغربية مع تعدد الحواجز والجدار العازل والإغلاق المؤقت، وبالإضافة إلى عدد كبير من القيود الأمنية

قد أعاق عمل مسئولي الانتخابات، وحدت من قدرة المرشحين على التنقل" (شعبان،

الانتخابات التشريعية الفلسطينية لعام 2006م:

.(2005

لم يكن عقد الانتخابات التشريعية الفلسطينية عام 2006م بموعدها خيار الرئيس محمود عباس، لأنه على ثقة بأن حركة فتح لن تستطيع تجاوز المشكلة والفوز؛ بسبب الأوضاع الصعبة التي عاشها الشعب الفلسطيني على إثر اتفاق أوسلو، وأيضاً بسبب نتائج الانتخابات البلدية التي أجريت في عام 2005م، والتي أظهرت قوة حركة حماس وتراجع حركة فتح، ولكن بسبب الضغوطات الأمريكية على الرئيس عباس لتثبت أنها الحامي للديمقراطية في المنطقة العربية، وأيضاً تم عمل استطلاعات للرأي أوروبياً وأمريكياً أظهرت تقدم حركة فتح في الانتخابات التشريعية المقبلة، وكذلك العمل على إرغام حركة حماس من الخوض في معترك السياسة، والتنازل عن بعض المبادئ التي سبقتها حركة فتح في التنازل عن بعض الرئيس عباس على عدم قبول الانتخابات إلاً عنها خلال مفاوضات أوسلو. وبإصرار من الرئيس عباس على عدم قبول الانتخابات إلاً بمشاركة سكان القدس ضغطت الحكومة الأمريكية على (إسرائيل)، فوافقت الأخيرة على

تصويت سكان القدس في الانتخابات. فكانت النتائج صادمة للجميع بما فيهم حركة حماس، حيث كانت النتائج غير متوقعة. (صالح - 2006)

لقد أظهرت النتائج فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية، وحصولها على 74 مقعد مقابل 45 مقعد لحركة فتح، وباقي المقاعد كالتالي: أربعة للمستقلين، وثلاثة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، واثنان لكل من البديل والمستقلة والطريق الثالث.

نتائج الانتخابات التشريعية لعام 2006م: (المصدر: لجنة الانتخابات المركزية)

عدد المقاعد	اسم القائمة	الرقم
74	التغيير والإصلاح	1
45	حركة فتح	2
3	أبو على مصطفى	3
2	البديل (الديمقراطية، حزب الشعب، فدا، مستقلين)	4
2	فلسطين المستقلة	5
2	الطريق الثالث	6
4	المستقلون المدعومون من حماس	7
132	المجموع	

كانت حركة حماس بعد فوزها في الانتخابات التشريعية ترى تشكيل حكومة وحدة وطنية تتحمل المسؤولية الوطنية، تضم كل الفصائل بما فيها حركة فتح، والمشاركة بحكومة ترأسها حماس. أما الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وفصائل اليسار انقسموا بين مؤيد ومعارض، ووضعوا شروطاً تعجيزية أمام حركة حماس، وفي النهاية رفضوا المشاركة في الحكومة. وبذلك أفشلت الأطراف الفلسطينية المختلفة تشكيل حكومة وحدة وطنية، فكان القرار النهائي لحماس هو تشكيل حكومة ذات طابع حمساوي متحدية كل المعارضين، أملاً بأن يتغير الواقع الإقليمي والدولي لصالح الحكومة الجديدة (مجلة الدراسات الفلسطينية، 2006).

1. الموقف الاسرائيلي من فوز حركة حماس 2006:

اتفقت مواقف التكتلات السياسية المختلفة في إسرائيل على وصف فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية بالزلزال السياسي من جهة، وعلى رفض التفاوض مع الحركة طالما لا تعترف بالدولة اليهودية، وبقيت محتفظة بسلاحها من جهة أخرى. ومع ذلك فقد اختلفت هذه التكتلات في تحديد أسباب هذا الزلزال. فبينما عزت أحزاب إسرائيلية

أسباب فوز حماس إلى الانسحاب الإسرائيلي الأحادي الجانب من غزة، الذي عزز القناعة حسب هذا الرأي - لدى لجمهور الفلسطيني بأن أسلوب "العنف" هو الطريقة الأفضل لانتزاع ما يراه الفلسطينيون حقوقاً من الإسرائيليين. ومن جانب آخر ركز حزب كديما وحزب العمل على انعدام الشريك في الطرف الآخر في محاولة لفرض حلّ أحادي الجانب في الضفة الغربية في المرحلة القادمة، على غرار ما جرى في غزة، وتحديد حدود الدولة العبرية وفق أسس ديمغرافية على ما يبدو، وقد أعلنت إسرائيل موقفها الرسمي من فوز حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في الانتخابات التشريعية، على لسان القائم بأعمال الحكومة (إيهود أولمرت) أنها لن تتفاوض مع حكومة فلسطينية تضم وزراء من حماس (هآرتس "بالعبرية" -2006).

وأضاف (أولمرت) بأن إسرائيل ستسعى إلى إقناع المجتمع الدولي بتجريد حماس من سلاحها، ودفعها إلى التخلي عن دعوتها لتدمير الدولة العبرية. ومن جهة أخرى قال رئيس الوزراء الاسرائيلي السابق، (شمعون بيرس) من حزب (كاديما): يتوجب على حماس الاستعداد لوقف المساعدات الدولية للفلسطينيين (2006-Haaretz).

وقال بن إليعيزر وزير الدفاع السابق (من حزب العمل): يجب الانتظار لمعرفة كيف سينظم الفلسطينيون أنفسهم، ذلك أن الدستور الفلسطيني لا يُلزم الرئيس تكليف أكبر الكتل تشكيل الحكومة. مضيفاً بأن إسرائيل مستعدة للحديث مع أي كان شرط اعترافه بالأخيرة بوصفها دولة يهودية (, 2006-Ynetnews).

كما عقب رئيس حزب "الليكود" (بنيامين نتنياهو) في مقال له بعنوان (حركة طالبان هنا): "لقد قامت دولة "حماستان" تابعة لإيران. وكل هذا يجري على بعد 1000 متر عنا، وعلى مقربة من مطار اللد والقدس. ويجري الحديث عن قيام دولة إسلامية أيدي كل قادتها ملطخة بالدماء". وأضاف نتنياهو: "حماس ستظل نفسها حماس. ولا يمكن التوصل معها إلى تفاهمات لأن الحركة تدعو إلى إبادة دولة إسرائيل. وعلينا إعادة سياسة تحصين

الحدود والأمن التي قادها الليكود، ووقف سياسة الانسحابات في المقابل التي انتهجتها الحكومة الإسرائيلية" (يديعوت "بالعبرية"-2006).

وفي حديث للإذاعة الإسرائيلية، قال رئيس لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست، (يوفال شطاينيتس) من حزب الليكود: إنه كان بإمكان إسرائيل منع حركة حماس من تحقيق إنجازات في انتخابات السلطة الفلسطينية عن طريق منع إجراء الانتخابات، وتابع قائلا: فشلت الحكومة فشلاً ذريعاً في حربها مع حماس، واصفاً فوز الحركة في الانتخابات بالزلزال. وأضاف كان بالإمكان منع إجراء الانتخابات حتى لو كان الثمن مواجهة مع الولايات المتحدة (, 2006-Haaretz).

وكان نُقِل عن مصادر في حزب الليكود في أول رد فعل له بأن فوز حماس هو نتيجة مباشرة لفك الارتباط، ذلك أن الفلسطينيين أدركوا بأن الإرهاب والعنف هو الطريق إلى تحقيق إنجازات سياسية. وأضافت المصادر ذاتها، بأن أولمرت وكديما يؤسسون لدولة إرهاب (حماسية) ستكون تابعة لإيران على بعد كيلومترات معدودة من المراكز السكانية في إسرائيل ،وقال عضو الكنيست، (آفي إيتام) من الاتحاد القومي "اليميني المتطرف" إنه على (محمود الزهار) أن يرسل باقةً من الورد (لإيهود أولمرت)، ووزراء حكومته الذين فضلوا الاستسلام أمام الإرهاب، وأضاف: بدلاً من العمل على تصفية قادة حماس، اختارت الحكومة طرد اليهود من أرضهم، لتثبت للفلسطينيين أن طريق حماس والإرهاب تتصر على إسرائيل (2006-Ynetnews).

وأكد (زفلون أورليف) من الحزب القومي الديني (المفدال) على أن انتصار حماس كان نتيجةً للانسحاب أحادي الجانب من قطاع غزة. بينما ذهب (أفيغدور ليبرمان) من يسرائيل بيتو "يميني متطرف" بأن نتائج الانتخابات الفلسطينية تُعدّ نصراً للإسلام الراديكالي (,2006–Jerusalem Post).

ومن جهته قال رئيس حزب ميرتس اليساري (يوسي بيلين)، في مقابلة مع الإذاعة الإسرائيلية: بأن انسحاب إسرائيل أحادي الجانب من قطاع غزة، قد ساهم كثيراً في تقوية حركة حماس، لأن ذلك أضعف السلطة الفلسطينية. وأضاف بأنه: لا تزال إمكانية التوصل إلى تسوية مع العناصر المعتدلة قائمة، وطالب (بيلين)القائم بأعمال رئيس الحكومة (إيهود أولمرت) بإطلاق مفاوضات مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس، وأضاف أنه في حال عدم التوصل إلى تسوية في الفترة المقبلة، فإن حماس ستنتصر في الانتخابات القادمة (2006-Haaretz).

2. الموقف الامريكي من فوز حركة حماس 2006:

قال الرئيس الأمريكي (جورج بوش)، إن نتائج الانتخابات البرلمانية الفلسطينية تمثل "جرس تنبيه" لقيادة حركة فتح التي تتولى السلطة في الأراضي الفلسطينية منذ 10 سنوات، وهي تعكس عدم رضا الناخبين ورغبتهم في التغيير. غير أنه قال، إن حماس لا يمكن أن تكون "شريكا في السلام" طالما أن برنامجها يدعو إلى تدمير إسرائيل، وقال إن النتائج "تذكرني بقوة الديمقراطية".

وأضاف، أن "من الواضح أن الناس غير راضين عن الوضع القائم. إن الناس يطالبون بحكومة أمينة ومخلصة. والناس يريدون خدمات. إنهم يريدون أن يكونوا قادرين على تربية أبنائهم في مناخ يستطيعون الحصول فيه على تعليم جيد، ويستطيعون الحصول فيه على الرعاية الصحية. ولذلك فإن الانتخابات يجب أن تفتح عيون الحرس القديم هناك في الأراضي الفلسطينية."

وقال بوش إنه يرحب بتنافس الأفكار، دليلاً على وجود نظام ديمقراطي سليم، لكنه أعرب عن شكوكه في إمكانية أن تكون حركة حماس "شريكا في السلام" إذا ما تمسكت ببرنامجها السياسي الذي يدعو إلى تدمير إسرائيل، واحتفظت بجناحها العسكري المسلح.

وأشار بوش إلى أنه "سيتابع باهتمام شديد كيفية تشكيل الحكومة" ثم أضاف "لكنني سأواصل تذكير الناس بما قلته للتو، من أنه إذا كان برنامجك هو تدمير إسرائيل، فإن ذلك يعني أنك لست شريكا في السلام، وأنك لست مهتما بالسلام."

وقد كرر الرئيس ذكر ما تنص عليه سياسة الولايات المتحدة، المتمثلة في أن "الحزب السياسي الذي يعلن بوضوح تدمير إسرائيل كجزء من برنامجه هو حزب لن نتعامل معه."

كما أعرب بوش عن أمله في أن يحتفظ الرئيس الفلسطيني (محمود عباس) بمنصبه. (موقع وزارة الخارجية الأمريكية، 2006/1/26).

3- الموقف الاوروبي من فوز حركة حماس 2006:

أكدت المفوضة الأوروبية للعلاقات الخارجية (بينيتا فيريرو -فالدنر)، أن المفوضية ستتعاون مع الحكومة الفلسطينية المقبلة "أياً تكن إذا كانت مصممة على التوصل إلى أهدافها بطريقة سلمية". وأضافت أن "الأمر لا يتعلق بأحزاب سياسية بل بحقوق الإنسان، ودولة القانون

والمبادئ الديموقراطية" ويُذكر أن الاتحاد الأوروبي يضع حماس على لائحة المنظمات التي يعتبرها إرهابية، ويطالبها بالتخلي عن العنف والاعتراف بإسرائيل (وكالة الأنباء الفرنسية، 2006/1/26).

الموقف العربي من فوز حماس في الانتخابات التشريعية:

أ. موقف جامعة الدول العربية من فوز حماس 2006:

أشادت جامعة الدول العربية بالانتخابات الفلسطينية وبالنتائج التي أفرزتها، واعتبرتها نزيهة وشفافة، وطالبت (إسرائيل) القبول بها، كما طلبت من المجتمع الدولي احترام الديمقراطية الفلسطينية والقبول بنتائجها، إذ لا فرق بين حماس وفتح في ظل العمل في حكومة للسلطة الفلسطينية، كما أوصى حماس الاعتراف بالقرارات الدولية بما فيها اتفاق أوسلو التي وقعتها منظمة التحرير، جدد ترحيبه بالنتائج عند لقائه بوزير الخارجية الفلسطيني، ووعد بدعم الحكومة ودعم عملية السلام (Reuters, 2006).

وحذر (عمرو موسى) الأمين العام للجامعة العربية، الولايات المتحدة من ممارسة الكيل بمكيالين قائلاً: "لا يمكن أن تسعى واشنطن لتعزيز الديمقراطية فيما ترفض نتائج هذه الانتخابات الديمقراطية". وقال الأمين العام للجامعة الدول العربية (عمرو موسى) على هامش منتدى دافوس الاقتصادي العالمي في سويسرا، إن حماس ستظهر وجها آخر في الحكم. وأضاف "إذا كانت حماس ستشكل حكومة وهي في موقع السلطة، بحيث تكون لديها مسؤولية الحكم والتفاوض والوصول إلى السلام، فسيكون هذا شيئاً مختلفاً عن تنظيم حماس الذي ينتشر أفرادا في الشارع". وأشار موسى إلى ضرورة وجود شريكين للسلام، داعياً إسرائيل بعد الانتخابات المقرر إجراؤها في مارس/ آذار القادم، إلى مساعدة الفلسطينيين أياً كانت حكومتهم للمضي نحو السلام (BBC بالعربية-2006).

رغم ان الموقف الرسمي لجامعة الدول العربية كان ايجابيا مع نتائج الانتخابات الفلسطينية 2006، الا انه تراجع بعدها وانسجم مع الموقف الامريكي وموقف بعض الدول العربية مثل مصر والامارات ويتضح ذلك بأنه لم يستطيع ان يواحد الجبهة الداخلية الفلسطينية او يتدخل فيها كما انه لم يحاول الضغط على الجانب المصري برفع او تخفيف الحصار على قطاع غزة حيث ان الشعب الفلسطيني في قطاع غزة قد عوقب من قبل اسرائيل والدول العربية لاختياره الديمقراطي بفوز حماس وكان هناك موقفا سلبيا من بعض الدول العربية مثل مصر والامارات وكان هذا الموقف غير معلن ولكنه كان على الارض حصار وتضيق مع ان الموقف الشعبي لتلك الدول كان يدور في محور توافق على فوز حماس وتشكيل حكومة ولقد

وقفت جامعة الدول العربية والدول التي كانت ضد فوز حماس موقفا واحدا ضد حكومة حماس المنتخبة برئاسة اسماعيل هنية وكان هذا يظهر من خلال التعامل معه في الأروقة السياسية.

وفي الأردن، أكد الملك عبد الله الثاني خلال اتصال هاتفي مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس، على ضرورة استمرار عملية السلام مهما كانت نتائج الانتخابات التشريعية، معرباً عن أمله في أن تشكل الانتخابات خطوة على طريق بناء الدولة الفلسطينية المستقلة. كما أشار الملك الأردني أثناء لقائه أعضاء بالبرلمان الفرنسي إلى أنه مهما كانت نتائج الانتخابات، فإن حل الدولتين سيبقى الحل المنطقي والمعقول لإرساء الاستقرار والأمن في المنطقة. ودعا الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي إلى العودة لطاولة المفاوضات (قناة العربية, 2006).

وفي الدوحة، هنأ أمير قطر الرئيس الفلسطيني بنجاح الانتخابات التشريعية الفلسطينية، وقال الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني في اتصال هاتفي مع الرئيس عباس، إن هذه العملية الانتخابية ستكون لها نتائج إيجابية على طريق بناء الدولة الفلسطينية. كما أجرى أمير قطر اتصالاً هاتفياً مع رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل، هنأه فيه بفوز الحركة في الانتخابات التشريعية الفلسطينية، متمنياً للشعب الفلسطيني الأمن والاستقرار والرخاء (الجزيرة، 2006).

من جانبه هنأ الرئيس اليمني علي عبد الله صالح نظيره الفلسطيني الرئيس محمود عباس بنجاح الانتخابات التشريعية، وطلب من حركة حماس والمجلس التشريعي الجديد المضي في عملية السلام، وفقاً للقرارات الدولية الخاصة بالقضية الفلسطينية، وبما يحقق للشعب الفلسطيني طموحاته وآماله وحقوقه الوطنية المشروعة. وقال صالح في رسالة بثت نصها وكالة الأنباء اليمنية الرسمية: "لا شك أن ما أسفرت عنه الانتخابات من نتائج واستحقاقات ديمقراطية، دليل على ما يتمتع به الشعب الفلسطيني من الحرية الكاملة في ممارسة حقه في اختيار ممثليه" (وكالة الأنباء اليمنية، 2006).

أما رئيس الوزراء اللبناني فؤاد السنيورة فقد هنأ حركة حماس على فوزها بالانتخابات، واتفق مع رئيس المكتب السياسي للحركة خالد مشعل على استئناف البحث في العلاقات اللبنانية الفلسطينية. ومن جانبه دعا النائب سعد الحريري حركة حماس إلى تحمل مسؤولية الشعب الفلسطيني، "واتخاذ قرار حول كيفية البحث عن السلام مع (إسرائيل)" (الجزيرة، 2006).

كما اشارت جامعة الدول العربية بمؤتمرها في قمة الخرطوم بالإشادة بعملية الانتخابات التشريعية الفلسطينية التي تؤكد مجددا قدرة الشعب الفلسطيني وجدارته بحقه في تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني عاصمتها القدس الشرقية، ودعوة المجتمع الدولي إلى احترام الخيار الديمقراطي للشعب الفلسطيني، والإعراب عن الدعم الكامل للسلطة الوطنية الفلسطينية بقيادة الرئيس محمود عباس وللحوار الوطني الفلسطيني الهادف لتأكيد وحدة الصف لفلسطيني ولإيجاد أنجع الوسائل من اجل تحقيق الفلسطيني الهادف لتأكيد وتحقيق السلام القائم على أساس الدولتين وفق مرجعيات عملية السلام وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبادرة لسلام العربية. (جامعة الدول العربية – 2006).

بعد تشكيل الحكومة الفلسطينية عام 2006م، وجدنا ان بعض الدول العربية رحبت بتلك الحكومة والتعامل معها حيث انها شكلت فوز حركة حماس بانتخابات نزيه شهد لها الجميع لتجسيد الديمقراطية في فلسطين، ولكن بعض الدول العربية التي لم تتوقع فوز حركة حماس رفضت التعامل بالشكل المباشر والغير مباشر معها ووضعت بعض الدول امامها العراقيل مثل تضبيق الخناق والحصار على غزة.

الفصل الرابع

موقف جامعة الدول العربية من القضية الفلسطينية بين عامى 2007-2016م

- ❖ المبحث الأول: موقف جامعة الدول العربية من الاتفاقيات الفلسطينية الفلسطينية لإنهاء الانقسام.
- ❖ المبحث الثاني: موقف جامعة الدول العربية من الاعتداءات الإسرائيلية
 على قطاع غزة (2008-2014م)
- ♦ المبحث الثالث: موقف جامعة الدول العربية من الانتفاضة الثالثة (انتفاضة السكين عام 2015م).

المبحث الأول

موقف جامعة الدول العربية من الاتفاقيات الفلسطينية - الفلسطينية لإنهاء الانقسام

كان عام 2007م هو عام الانقسام الفلسطيني سياسياً وجغرافياً بعد فوز حركة حماس في الانتخابات, وتشكيل حكومة، ولقد ظهر فيها عمق الانقسام الفلسطيني وخاصة بين حركتي فتح وحماس، وفشل الانتقال السلمي للسلطة، فكان الاقتتال الداخلي سعيا من فتح للإمساك بزمام السلطة التي فقدتها من خلال صناديق الانتخابات، حيث إن حركة فتح كانت هي المهيمنة على القرار الفلسطيني و منظمة التحرير الفلسطينية في السنوات الماضية ، والنتظيمات الفلسطينية الاخرى هي المعارضة، ولأول مره تصبح حركة فتح على كراسي المعارضة.

ولقد شرعت إسرائيل والولايات المتحدة وحلفائها من العرب بفرض الحصار والتضييق وشاركهم في الحصار الرئاسة الفلسطينية في رام الله بسبب سيطرة حماس على قطاع غزة، فطال الحصار اساسيات الحياة من المحروقات والتموين والغاز، وقطع الكهرباء، واعتقال نواب حماس بالضفة الغربية من قبل إسرائيل لشل قدرات المجلس التشريعي على الانعقاد، وشل قدراته على اتخاذ القرارات. (الجزيرة- 2016-حصار غزة.. من البداية في انتظار النهاية)

وكان للجامعة العربية بعد الانتخابات مباشرة مواقف حيادية، فقد حذر عمرو موسى الأمين العام للجامعة العربية، الولايات المتحدة من ممارسة الكيل بمكيالين قائلاً: "لا يمكن أن تسعى واشنطن لتعزيز الديمقراطية فيما ترفض نتائج هذه الانتخابات الديمقراطية". وطالب على هامش منتدى دافوس الاقتصادي العالمي في سويسرا، في 29 كانون الثاني (يناير) ما 2006م المجتمع الدولي بإعطاء الفرصة لحركة حماس للدخول في العملية السلمية، وقال إنه من الضروري إعطاء الفرصة لحركة حماس للدخول في العملية السلمية بعد فوزها في الانتخابات التشريعية. ووصف تصريحات العواصم الغربية بالمتسرعة، وقال: إن الديمقراطية والانتخابات الحرة وإرادة الشارع الفلسطيني هي التي أنت بحماس، وعلينا احترام ذلك. ودعا الدول العربية إلى تشجيع التيارات الليبرالية في الشارع العربي، مشيراً إلى أن الديمقراطية مثل رقصة "التانجو" تحتاج إلى اثنين، تيار محافظ وآخر ليبرالي. وقال: إن عملية السلام في المنطقة في وضع حرج للغاية، ليس بسبب فوز حماس ولكن بسبب السياسات (الإسرائيلية) المتعنتة، مشيراً إلى أن السبيل أمام البلدان العربية هو الإيمان بالديمقراطية بكل قواعدها، وتحقيق النتمية الشاملة. (الوثائق الفلسطينية: 2006).

وهذا مما دفع رئيس الوزراء الفلسطيني إسماعيل هنيه للحديث عن احترام منظمة التحرير الفلسطينية واتفاقياتها الموقعة، والثناء على الرئيس محمود عباس راعي المسيرة الديمقراطية، فقال في خطابه أمام المجلس التشريعي: "قبل الدخول في الحديث عن المحاور الرئيسية في برنامج الحكومة أتوجه بخالص التحية للرئيس محمود عباس (أبو مازن) رئيس السلطة الفلسطينية، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، الذي نسجل له باحترام دوره البارز في إجراء الانتخابات التشريعية، وفي تعزيز أسس الديمقراطية الفلسطينية. فقد كان حريصاً على رعاية التعددية السياسية وحمايتها. ولقد كانت الأيام التي رافقت الانتخابات الأخيرة فلسطينية بامتياز مما أدهش العالم أجمع، وعكس الوجه الحضاري للشعب الفلسطيني. وأود أن أؤكد حرصنا على احترامنا للعلاقة الدستورية مع الرئيس وترسيخها لخدمة مصالح والتعاون والتنسيق المستروعة، ملتزمين بمعالجة السياسات والمواقف من خلال الحوار والتعاون والتنسيق المستمر بين مؤسسة الرئاسة والحكومة وسائر المؤسسات الوطنية، وعلى رأسها منظمة التحرير الفلسطينية، وعلى قاعدة الاحترام المتبادل، وحماية الصلاحيات رأسها منظمة التحرير الفلسطينية، وعلى قاعدة الاحترام المتبادل، وحماية الصلاحيات الدستورية والوظيفية لكل مستوى من المستويات" (مجلة الدراسات الفلسطينية، وعلى 100:

ولم تستطيع السلطة الفلسطينية ان تعمل على نقل السلطة بطريقه بسيطة وديمقراطية كما كانت الانتخابات واحتدم الصراع بين فنح التي كانت تمسكت بذمام الامر في الحكومة السابقة وبين حماس التي انتخبت من الشعب الفلسطيني واعتبرت انها صاحبة الحق في تشكيل الحكومة الفلسطينية الجديدة ومع ان الرئيس محمود عباس اعطى امرا للنائب اسماعيل هنية بتشكيل الحكومة الا ان اوساط كثيرة في حركة فتح رفضت هذا التكليف ورفضت الدخول في حكومة تترأسها حماس وكان هذا من وجهة نظر المعارضين للحكومة الجديدة بأنه سيعرقل عملية السلام والدعم الاوروبي والامريكي للحكومة الجديدة ووصل الحال الي طريق مسدود حيث كان الاقتتال بين الاشقاء في كل شارع ومن هنا وصلت من داخل السجون الاسرائيلية وثيقة الوفاق الوطني والتي تعتبر مرجعا للتوافق الوطني حيث وافق عليها جميع التنظيمات الفلسطينية بما فيها فتح وحماس مع تحفظ بسيط لحركة الجهاد الاسلامي على بعض البنود كما كانت هناك حوارات اخرى للوفاق الفلسطيني مثل حوارات دمشق واتفاق مكة والمبادرة اليمنية واعلان الدوحة واتفاق القاهرة الاول والثاني واخرها كان اتفاق الشاطئ في غزة ولكنها جميعا باءت بالفشل لعدم جدية التفاوض والاجندات الخارجية وسنذكر منها التالي:

أولاً: وثيقة الأسرى (وثيقة 3)

بعد احتدام الصراع بين فتح وحماس، وكانت ذروة الفلتان الأمني الذي خلقته ودعمته إسرائيل. ومن هنا برزت وثيقة الوفاق الوطنى أو ما يسمى وثيقة الأسري، وكانت الحوارات

جادة بخصوص الوثيقة، وتم التوصل إلى اتفاق حولها بعد إدخال بعض التعديلات عليها، ووافق عليها جميع الأطراف، وكان على أساسها يتم تشكيل حكومة وحدة وطنية يشارك فيها الجميع. وهنا ظهرت أصوات رافضة لهذه الحكومة، وكان موقف أحد رموز حركة فتح محمد دحلان الرئيس السابق لجهاز الأمن الوقائي الأكثر تشدداً لعدم المشاركة مع حماس في حوار أو حكومة، والذي أكد أن حركته لن تتراجع عن رفضها المشاركة في حكومة تشكلها حماس، مشدداً على أن "قرار فتح نهائي" (الجزيرة، 2006: نت).

وهذا ما اعتبره البعض بمثابة إعلان حرب على حركة حماس لا هوادة فيها لإسقاط حكومتها، مما أدى إلى ازدياد المواجهات وسقوط قتلى وجرحى من الطرفين. ولقد كان في عام 2007م لقاءين بين الرئيس محمود عباس ورئيس الوزراء إسماعيل هنية للوصول إلى وقف إطلاق النار، وانسحاب القوات المقاتلة من الشارع الفلسطيني، واستمرار الهدوء، كما طلبت حركة فتح من قيادة حركة حماس وقف حملتها التحريضية ضد قيادات الحركة، والتي تجاوزت خطورتها التخوين والتكفير، إلى حد التحريض على القتل وسفك الدم.

وحذر الناطق الرسمي باسم الحركة في بيان صحفي أرسل إلى وكالة وفا وبشدة من تداعيات استمرار هذا التحريض على أمن الساحة الفلسطينية، وحرمة دم المواطن الفلسطيني، قالت فيه: "إننا ومن منطلق المسؤولية الوطنية في مواجهة هذه المهاترات الرخيصة، ندعو جميع الوطنيين الفلسطينيين وكل الأطر الحركية الفتحاوية إلى الحذر واليقظة والاستنفار والترفع كعادتنا دائماً عن ردود الفعل التي لا تخدم إلا أصحاب النهج التذمري في إشعال الحرب الأهلية. لقد أشدنا بكل التوجهات العقلانية من بعض قيادات حركة حماس التي طالبت بوقف التحريض الإعلامي والدعوات لاستباحة الدم، وأكدنا أنه لا يجوز استبدال الكلمة بالرصاصة (وفا، 2007).

كان للإدارة الأمريكية موقف مهم، حيث شرح الجنرال كيث دايتون منسق الأمن الأمريكي بين (إسرائيل) والسلطة الفلسطينية القضية في خطاب أمام أكاديميين في برنامج ندوة "SOREF" حول سياسة الشرق الأوسط، قال فيها: " ركزنا نشاطنا التنسيقي الدولي على المساعدة بالنهوض باقتصاد غزة، وعلى نطاق واسع من خلال التنسيق مع إسرائيل ومصر والفلسطينيين على المعابر الرئيسية، وتحديداً في معبري رفح وكارني. ونسقنا أيضاً المساعدة التدريبية التي قدمها الكنديون والبريطانيون للحرس الرئاسي الفلسطيني الذي كان يدير تلك المعابر الحدودية،"(فلسطين اليوم الإخبارية، 2009).

وقال ايضا " ولأن الحرس الرئاسي يقدم تقاريره مباشرة إلى الرئيس عباس، وليس خاضعاً لنفوذ حماس، اعتبروا طرفا في اللعبة. لكن كافة قوى الأمن الأخرى ايضا عانت كثيراً

من إهمال حماس لها، وعدم دفع رواتبها، واضطهادها، وفي الوقت نفسه واصلت حماس بناء قوات أمن خاصة بها بدعم سخي من إيران وسوريا." (فلسطين اليوم الإخبارية، 2009 مرجع سابق).

ثانياً: حوارات دمشق 20 كانون الثاني (يناير) 2007م:

بادرت القوى الفلسطينية في عقد اجتماعات للحوار وكانت الحوارات في دمشق، وكان اللقاء تمهيداً للقاء بين خالد مشعل والرئيس محمود عباس، وكانت مواضيع الوساطة الرئيسية تتركز حول الأمور التالية:

- رئاسة حكومة الوحدة الوطنية هل تكون لحركة حماس صاحبة الأغلبية في المجلس التشريعي أو لشخص مستقل لإرضاء اللجنة الرباعية.
- كتاب التكليف ماذا يتضمن على صعيد الاعتراف بشروط اللجنة الرباعية، وهل سيكون برنامجها متفقاً مع موقف كتاب التكليف أم التحفظ عليه.
- الوزارات السيادية (الخارجية، الداخلية، الإعلام، المالية) هل ستكون كلها لحركة حماس أم ستكون للمستقلين وبالاتفاق.

وبعد أن بلور الوفد في دمشق اتفاقاً حول الحكومة المنشودة، يقوم على قاعدة ترشيح الوزارات السيادية بدون ذكر أسماء على أن ترشح حماس جزء والجزء الآخر ترشحه فتح، واقتراح تشكيل مجلس أمنى جديد، والبحث في إعادة تشكيل منظمة التحرير، اجتمع في 20 كانون الثاني (يناير) 2007م، الرئيس محمود عباس، والرئيس السوري بشار الأسد، ليقود الاجتماع إلى تسهيل نجاح اللقاء بين رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل والرئيس محمود عباس، غير أن اللقاء تأجل بسبب استمرار الخلاف على مسألة كتاب التكليف الذي يوجهه الرئيس إلى رئيس الوزراء المكلف، إذ في حين تمسك الرئيس بتضمين الكتاب عبارة "الالتزام بقرارات القمم العربية وقرارات (الشرعية) الدولية، والاتفاقات التي وقعتها منظمة التحرير"، فإن حركة حماس واصلت تمسكها بعبارة "احترام قرارات القمم العربية وقرارات (الشرعية) الدولية، والاتفاقات التي وقعتها منظمة التحرير" (جريدة الأيام، 2007).

وكل هذه القرارات تعترف (بإسرائيل) وبوجودها، وتتنازل عن 78% من أرض فلسطين الانتدابية لصالح (إسرائيل)، وكان الرئيس عباس يريد من الاتفاق موافقة حماس بالتنازل عن ثوابتها، والتنازل عن مبادئها بكلمة واحدة هي الالتزام بدلاً من احترام لكل ما سبق من القرارات. فحماس تريد إنجاح الوساطة، والخروج من مأزق الالتزام بما التزمت به منظمة التحرير من قرارات، بكلمة احترام هذه القرارات، وتخرج من اللقاء دون خسائر تذكر.

من جهة أخرى قال مسئول ملف المفاوضات بمنظمة التحرير صائب عريقات في تصريحات سابقة: "أن الرئيس عباس أبلغ الرئيس الأسد أن برنامج الحكومة الفلسطينية القادمة يجب أن يلبي الشروط التي وضعها الغرب، من أجل رفع العقوبات التي أضرت بالاقتصاد الفلسطيني". وقال عريقات: "نحتاج إلى حكومة وحدة وطنية وفقاً لبرنامج قادر على فك الحصار عن شعب فلسطين" (الجزيرة، 2007: نت).

على الرغم من أن الخلاف ظاهرياً يعد بسيطاً جداً، فوضع كلمة (التزام) بدلاً من كلمة (احترام) تعني الكثير بالنسبة لحماس، فكلمة الالتزام في باطنها الكثير من الترتيبات على حركة فتح وحركة حماس بهذه الكلمة تصل فتح إلى إيصال حماس إلى الوضع الذي تسعى إليه (إسرائيل) والولايات المتحدة والرباعية الدولية، من اعتراف واضح (بإسرائيل)، والتنازل عن الأرض مقابل السلام. وكلمة احترام تصل بحماس للخروج من المأزق مع جامعة الدول العربية والدول العربية ودولة قطر، حيث تحترم قراراتهم وقرارات العرب بالاتفاقيات دون أن تلتزم بها وبأصولها، وبذلك تكون قد حافظت على مبادئها ووثيقتها في الاحتفاظ بالحق الفلسطيني، وعدم الاعتراف (بإسرائيل) اعترافاً صريحاً، وعدم اعتراف حماس بحق إسرائيل باحتلال الأراضي الفلسطينية، وقيام دولة (إسرائيل) عليها، وكذلك بالحفاظ على حقها في المقاومة.

ثالثاً: اتفاق مكة 8 شباط (فبراير) 2007م (وثيقة 4)

وقعت حركتا فتح وحماس يوم 8 شباط (فبراير) 2007 برعاية العاهل السعودي عبد الله بن عبد العزيز في مكة المكرمة على "اتفاق مكة"، الذي ينص على تشكيل حكومة وحدة وطنية، ووضع نهاية للاقتتال بينهما. وكلف رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس رئيس الوزراء الفلسطيني إسماعيل هنية رسمياً بتأليف حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية، ودعا الحكومة المقبلة إلى "احترام (الشرعية) الدولية والاتفاقيات التي وقعتها منظمة التحرير الفلسطينية" (اتفاقية مكة، 2007).

قرارات قمة الرياض 2007، جامعة الدول العربية:

التأكيد على الدعم الكامل لاتفاق مكة الذي تم التوصل إليه برعاية كريمة من خادم الحرمين الشريفين، والإعراب عن فائق التقدير للجهود التي بذلتها الدول العربية الشقيقة وكذلك جهود الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي والتي أسهمت في الوصول إلى هذا الاتفاق والذي نتج عنه قيام حكومة وحدة وطنية. والدعوة لمساندة جميع الدول العربية للرئيس الفلسطيني وحكومته - حكومة الوحدة الوطنية - حتى تستطيع القيام بدورها في تلبية احتياجات الشعب الفلسطيني وتحقيق مصالحه، وأهدافه الوطنية.

2 - دعم الدول العربية للسلطة الوطنية الفلسطينية وحكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية ورفض التعامل مع إجراءات الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني بكافة مظاهره.

3 - دعوة الدول والمنظمات الدولية إلى رفع هذا الحصار فوراً، وتوفير الدعم حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية، والاعتراف بها والتعامل معها دون تمييز، وقيام الدول الأعضاء -20 بإجراء الاتصالات اللازمة مع الأطراف الدولية المعنية في هذا الشأن.

4 -إدانة الحصار السياسي والاقتصادي والعسكري، وكافة الاعتداءات والإجراءات لتي اتخذتها إسرائيل والتي أدت إلى خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات وتحميل إسرائيل القوة القائمة بالاحتلال – مسؤولية تعويض الشعب الفلسطيني عن كل هذه الخسائر، والضغط عليها للإفراج عن المستحقات الضريبية العائدة للسلطة الوطنية الفلسطينية.

5 - دعوة المجتمع الدولي إلى استئناف مساعدته للسلطة الوطنية الفلسطينية والشعب الفلسطيني، واحترام خياره الديمقراطي والتأكيد على مسؤولية هذه الاطراف الدولية تجاه دعم الشعب الفلسطيني واقتصاده الوطني بما يلبي الاحتياجات التتموية والإغاثية في الأراضي الفلسطينية المحتلة ويواكب التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه السلطة الوطنية الفلسطينية. (جامعة الدول العربية - 2007 - القمم).

رابعاً: المبادرة اليمنية (وثيقة 5)

هي مبادرة مصالحة، طرحها الرئيس اليمني علي عبد الله صالح؛ لحل الخلاف بين حركتي فتح وحماس، إثر الاشتباكات التي اندلعت في صيف عام 2007م، وأدت إلى سيطرة حركة حماس على قطاع غزة.

ومن الجدير بالذكر، أن وفد اليمن نجح في دفع جامعة الدول العربية ومجلسها الوزاري على مستوى وزراء الخارجية العرب قبل حوالي أكثر من أسبوع، نحو تبني مبادرة الرئيس اليمني بكامل بنودها السبعة لإصلاح ذات البين بين الأشقاء الفلسطينيين. وكشف مندوب اليمن لدى جامعة الدول العربية: أن جميع الدول العربية أعلنت عبر مندوبيها الدائمين بجامعة الدول العربية تأييدها للمبادرة اليمنية، واعتبرتها الأرضية الأسلم لرأب الصدع الفلسطيني (عوض، 2008).

ولقد كان لجامعة الدول العربية الدور الكبير في اتفاقية صنعاء, حيث تبنت الجامعة فكرة الاتفاق في مجلسها، على انهاء الانقسام الفلسطيني, وانهاء الخلاف القائم, ولكنها لم تستطيع تنفيذ الاتفاق على الارض، لأنها لا تملك مقومات القوة التي تجعلها قادرة على تنفيذ ما اتفق علية .

خامساً: إعلان الدوحة للمصالحة الفلسطينية (وثيقة 6)

وقعت حركتي فتح وحماس بحضور أمير قطر في العاصمة القطرية الدوحة في 6 شباط (فبراير) 2012م (تأكد من العام) اتفاقاً للمصالحة، حيث وقع الرئيس عباس نيابة عن حركة فتح وخالد مشعل نيابة عن حركة حماس بهدف تسريع وتيرة المصالحة الوطنية الفلسطينية، وفي مؤتمر القمة العربي في الدوحة 2012، ثمنت جامعة الدول العربية، أمس، إعلان الدوحة الذي وقع بين حركتي «حماس» و «فتح» بشأن المصالحة الفلسطينية. معربة في الوقت نفسه عن دعمها وترحيبها الكبير بكافة الخطوات الجدية التي تقوم بها القيادة والفصائل الفلسطينية من أجل إنهاء الانقسام، وتطبيق اتفاق المصالحة الوطنية الموقع في الرابع من مايو الماضي. فقد رحب الدكتور نبيل العربي، الأمين العام لجامعة الدول العربية، بإعلان الدوحة، معربا عن أمله بأن يتم إنجاز ما ورد في الاتفاق من تشكيل لحكومة توافق بإعلان الدوحة، معربا عن أمله بأن يتم إنجاز ما ورد في الاتفاق من تشكيل لحكومة توافق الفلسطيني. وأجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية، وغيرها من القضايا، وإنهاء الشق في الصف ودعم هذا الاتفاق الذي يرسخ الوحدة الوطنية ويسهم في تحقيق تطلعات وطموحات الشعب الفلسطيني. وفي هذا الصدد أشار الأمين العام إلى اجتماع لجنة مبادرة السلام العربية، المقرر انعقاده يوم الأحد المقبل، حيث ستستمع اللجنة إلى تقرير كامل سيقدمه الرئيس الفلسطيني محمود عباس حول آخر التطورات على الساحة الفلسطينية (الوطن – 2012).

طالبت جامعة الامة العربية في مؤتمرها القمة العربية في دورتها العادية (24) – الدوحة على عقد قمة عربية مصغرة برئاسة جمهورية مصر العربية وعضوية دولة قطر ودولة فلسطين والأمين العام والدول الأعضاء التي ترغب في المشاركة للإسراع في تنفيذ المصالحة الوطنية الفلسطينية باعتبارها الضامنة الحقيقية للحفاظ على الوحدة الفلسطينية ومواجهة التحديات الماثلة أمام القضية الفلسطينية وفقاً لاتفاقيتي القاهرة 2011 والدوحة 2012 (جامعة الدول العربية – 2013).

سادساً: اتفاق القاهرة 2010م (وثيقة 7)

وهي تتضمن مقترحات تنص خصوصاً على تنظيم انتخابات في منتصف عام 2010م، وإعادة دمج الأجهزة الأمنية، وإطلاق سراح المعتقلين لدى كل من حركتي فتح وحماس قبل تنفيذ الاتفاق. فقد اجتمعت حركتي حماس وفتح في 22 كانون الثاني (يناير) 2013م (بيت المقدس للدراسات التوثيقية، 2009).

أهمية تحقيق المصالحة الفلسطينية بشكلٍ فوري وبما يحقق المصالح العليا للشعب الفلسطيني، ودعوة جمهورية مصر العربية للاستمرار في جهودها لتأمين التوصل إلى اتفاق

المصالحة ليتم التوقيع عليه من كل الأطراف الفلسطينية (جامعة الدول العربية – قمة سرت 2010).

الترحيب بالتوقيع على اتفاق المصالحة الوطنية الفلسطينية بتاريخ 2011/5/4 ،وبما يحقق المصالح العليا للشعب الفلسطيني ، والتعبير عن الشكر لجمهورية مصر العربية لرعايتها لمتواصلة واستمرار جهود ها الحثيثة لتنفيذ اتفاقية الوفاق الوطني الفلسطيني ، ودعوة القوى الفلسطينية إلى سرعة تنفيذ بنود هذا الاتفاق، وذلك لمواجهة التحديات التي تواجهها القضية الفلسطينية (جامعة الدول العربيه – قمة الكويت – 2013).

سابعاً: اتفاق الشاطئ (غزة)

وبعد سنوات طويلة من المماطلة في تنفيذ الاتفاقيات التي تم التوافق عليها بين الطرفين، وقعت حركتي فتح وحماس اتفاقاً للمصالحة، ينهي بموجبه حالة الانقسام على الساحة الفلسطينية المستمرة منذ عام 2006، حيث جرى التوقيع على الاتفاق في منزل إسماعيل هنية في غزة، وذلك وسط حالة من الارتياح والأجواء الإيجابية انعكست على الساحة الفلسطينية ككل.

واشتملت بنود اتفاق المصالحة الفلسطينية على ما يلي: (وثيقة تفاهمات حركتي فتح وحماس لتنفيذ اتفاق المصالحة، 2014)

- أ. التأكيد على الالتزام بكل ما جاء في اتفاق القاهرة وإعلان الدوحة.
- ب. يبدأ الرئيس عباس مشاورات تشكيل حكومة التوافق من تاريخه وإعلانها خلال 5 أسابيع.
- ج. التأكيد على تزامن الانتخابات التشريعية والرئاسية والمجلس الوطني، ويخول الرئيس بتحديد موعدها بعد النقاش مع الفصائل على أن تتم بعد 6 أشهر من تشكيل الحكومة.
- د. تم الاتفاق على لجنة تطوير وتفعيل منظمة التحرير خلال 5 أسابيع من تاريخه، مع التأكيد على دورية لقاءاتها.
 - ه. الاستئناف الفوري للجان المصالحة الاجتماعية.
 - و. التأكيد على تطبيق ما تم الاتفاق عليه في القاهرة بشأن الحريان العامة.
 - ز. التأكيد على تطبيق ما تم الاتفاق عليه لجهة تفعيل المجلس التشريعي لممارسة دوره.

دوافع التوقيع على اتفاق الشاطئ:

1. دوافع حركة فتح: (التقرير الاستراتيجي، 2014)

- أ. انسداد الأفق مجدداً أمام مسار التسوية السلمية؛ نتيجة للتطرف الإسرائيلي والانحياز الأمريكي، مما قد يجبر فتح على إدخال تعديلات كبيرة على نهجها السياسي.
- ب. سعي فتح إلى معالجة الأزمات التنظيمية الداخلية خصوصاً المرتبطة بقطاع غزة والشتات، إذ لم تنجح فتح في إعادة بناء مؤسساتها التنظيمية فيهما بالشكل الذي ترجوه. وكذلك فإنها تسعى إلى التصدي لمحاولات محمد دحلان؛ لمعاودة ممارسة دور قيادي داخل فتح.
- ت. تعزيز شرعية منظمة التحرير الفلسطينية والرئيس عباس في تمثيل وقيادة الشعب الفلسطيني.
- ث. استثمار ما تعتقد فتح أنه لحظة ضعف تمر بها حماس؛ نتيجة الحصار الخانق من الطرف المصري على قطاع غزة، ونتيجة الموجة الواسعة التي تستهدف "الإسلام السياسي في المنطقة".
- ج. الاعتقاد بأن الانتخابات المزمع عقدها بعد ستة أشهر ستكون في صالح فتح، استناداً إلى العديد من المعطيات واستطلاعات الرأي.
- ح. إعادة الاعتبار لصورة حركة فتح الوطنية التي تضررت جراء سلوك الأجهزة الأمنية، والتنسيق الأمني مع الاحتلال، وانسداد الأفق السياسي.
- خ. رغبة الرئيس عباس الشخصية في إنهاء حقبته السياسية بعمل وطني نوعي، وبالذات على صعيد ترتيب البيت الفلسطيني.
- د. عدم القدرة على إقصاء حماس كلياً من المشهد، بالرغم مما تعرضت له من ضغوط داخلية وخارجية.

2. دوافع حركة حماس:

- أ. تضاؤل الأمل في تغيير إيجابي في البيئة الاستراتيجية المحيطة بفلسطين، يدعم برنامج المقاومة الذي تمثله حركة حماس.
- ب. تفكك "محور الممانعة" الداعم للمقاومة الفلسطينية، وانقطاع الدعم السوري، وتراجع الدعم الإيراني.

- ت. محاولة إخراج قطاع غزة من حالة الحصار الذي ازداد قسوة بعد الإطاحة بحكم الرئيس المصري محمد مرسى.
 - ث. إعادة الاعتبار لدور الضفة الغربية في التصدي للاحتلال والاستيطان والتهويد.
- ج. الضغط من أجل إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية وتطويرها عبر مشاركة حماس والجهاد الإسلامي؛ وبما يضمن شراكة سياسية في القرار الوطني الفلسطيني.
- ح. الشعور بأن هذا قد يكون وقتاً مناسباً للاتفاق مع حركة فتح، التي تعاني من أزمة إدارة السلطة الفلسطينية، وأزمة مسار مفاوضات التسوية السلمية، ومن أزماتها الداخلية.
- خ. اطمئنان حماس إلى قوتها الذاتية، والاعتقاد بأن لديها من الحضور الشعبي الواسع في الداخل والخارج، ومن القوة العسكرية والتنظيمية في قطاع غزة ما يجعل أيّ طرف فلسطيني غير قادر على إقصائها عن المشهد السياسي. (التقرير الاستراتيجي، 2014)

رد الفعل العربي والاسرائيلي والدولي على اتفاق الشاطئ:

عربياً: من الصعب الحديث عن موقف سياسي عربي، فالدول العربية منغمسة في همومها الداخلية إلى الحد الذي باتت معه القضية الفلسطينية لا تشكل أولوية لأي منها. لذا لا يُعتقد بوجود معارضة جدية للاتفاق، كما أنه لن يتوفر له دعم مؤثر أيضاً، إلا من بعض الدول التي قد ترى في ذلك إبعاداً لحماس (كامتداد لحركة الإخوان المسلمين) عن المشهد السياسي.

"إسرائيلياً": من المتوقع أن يعمل الكيان على عرقلة الاتفاق وإجهاضه بكل السبل الممكنة، نظراً لأنه المستفيد الأكبر من حالة الانقسام. والوسائل التي قد يستخدمها الاحتلال كثيرة ومؤثرة، فالضغوط الاقتصادية والأمنية والعسكرية قد تتجح في التأثير، بالذات على موقف السلطة في رام الله.

دولياً: لن تستعجل القوى الغربية التراجع عن شروط الرباعية في التعامل مع الحكومة الفلسطينية (السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير بشكل عام)، ومن المتوقع أن يتم السكوت عن الاتفاق، بالذات من القوى الغربية، إذا ما قاد لتعزيز المسار السياسي الذي تدعمه هذه القوى (حلّ الدولتين، وتهميش حماس). لذا فقد يكون الموقف الغربي متحفظاً وحذراً، وقد ينتظر نتائج الانتخابات، إن جرت، ليتعرف على طبيعة القيادة الجديدة للشعب الفلسطيني، وليقرر الشكل الأنسب للتعامل معها. (المركز الفلسطيني للإعلام - 2014)

موقف جامعة الدول العربية من الانقسام الفلسطيني

مصادر إعلامية مصرية وفلسطينية قد تحدثت عن أن الأمين العام للجامعة، عمرو موسى، تقدم باقتراح لتأليف قوات حفظ سلام عربية للاستعانة بها عند الضرورة، وأشارت إلى أنها جزء من خطة عربية تهدف إلى إنهاء الانقسام الفلسطيني بين حركتي "حماس" و "فتح".". (فلسطين اليوم -2010 نت)

وحينها نفى نائب الامين العام هذا الخبر قائلا:

نفى مصدر مسؤول في جامعة الدول العربية وجود أي نية لتشكيل قوات حفظ سلام عربية تكون مهمتها إنهاء الانقسام بين حركتي "فتح" و "حماس"، وأكد أن الجامعة بالنسبة لملف المصالحة الوطنية الفلسطينية تدرك حجم الهوة الفاصلة بين الفرقاء وتدعم كل الجهود العربية الخيرة لتقريب وجهات النظر بين "حماس" و "فتح".". (فلسطين اليوم -2010 نت)

ولم تقم الجامعة بدور حتى في المصالحة الفلسطينية - الفلسطينية، رغم التوافق على إمكان قيامها بخطوات تنهي الانقسام الفلسطيني. وتهرب عمرو موسى مراراً، عند مطالبته، بتفعيل أداء الجامعة لطي صفحة الانقسام الفلسطيني. (ابو حسنة -2011)

ولقد سلمت جامعة الدول العربية ملف المصالحة للدولة المصرية حيث ان لها امتداد قومي مع قطاع غزة صرح رئيس مكتب الامين العام قائلا:

قال رئيس مكتب الأمين العام للجامعة العربية هشام يوسف في تصريح له، اليوم، إن جامعة الدول العربية على اتصال مع مختلف القوى السياسية الفلسطينية من أجل تجاوز وإنهاء حالة الخلافات، مشيرا إلى أن هناك دعما عربيا كبيرا لجهود مصر لإنهاء حالة الانقسام على الساحة الفلسطينية لأن استمرار هذا الانقسام يدمر المصالح الفلسطينية. (وفا -2009 - نت)

لقد كان دور جامعة الدول العربية دور ثانويا حيث كانت تؤيد كل الاتفاقات التي كانت تتم بين الطرفين من اتفاقية دمشق حتى اتفاقية الشاطئ ولم يكن لها تأثير قوي على القرار لأنها لا تملك القرار وايضا لا تملك جيشا لحفظ السلام بالمنطقة لتحل نزاعات الامة العربية او انهاء الانقسام الفلسطيني الذي اضعف من حجة اصحاب مشروع السلام امام اسرائيل والعالم كما اضعف من قوة المقاومة بسبب معاقبة قطاع غزة وحصارهم بعد فوز حماس في الانتخابات.

ولقد كان لجامعة الدول العربية الكثير من القرارات لوحدة الصف الفلسطيني وانهاء الانقسام حيث انها تؤيد كل الاتفاقات التي ابرمت في هذا الشأن من اتفاقية مكة حتى اتفاقية الشاطئ ولكنها لم يكن لها دور رئيسي في هذه الاتفاقيات سوى التأييد لكن الاتفاقيات كانت تأتي من خلال مشاورات قطرية بين الدول والسلطه الفلسطينية وحماس ولكن جامعة الدول العربية كان لها دور فقط في تبني القرارات الناتجة عن المشاورات ودعمها وكان من الممكن ان تقوم جامعة الدول العربية باكثر مما قامت به حيث ان السيد عمرو موسى كان له مواقف مشرفه في هذا الشأن حيث توجه الي دمشق تعبيرا منه على دعم القيادة الفلسطينية في تقرير مصيرها وانهاء الخلاف وكان هناك اتصالات بين السيد عمرو موسى والحكومة اليمنية والحكومة القطرية في توحيد الصف الفلسطيني ، وكان من المأمول ان يكون هناك قوة حفظ سلام تحل هذا الخلاف الفلسطيني وتقف لتحل هذا الخلاف الفلسطيني، ولكن جامعة الدول العربية على لسان مساعد الأمين العام محمد الخمليشي نفا ذلك.

المبحث الثاني

موقف جامعة الدول العربية من الاعتداءات الإسرائيلية على قطاع غزة العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة (2008-2009م)

لم يمر على اتفاق التهدئة بين المقاومة الفلسطينية وإسرائيل بوساطة مصرية الذي تم توقيعه في 19 حزيران (يونيو) 2008م سوى ستة شهور، ولقد كانت التهدئة للعمل على رفع الحصار أو تخفيفه عن قطاع غزة مقابل وقف إطلاق الصواريخ ضد مستوطنات غلاف غزة. ولقد شعرت المقاومة أن اتفاق التهدئة كانت حبراً على ورق، وأن المصريين لا يحركون ساكناً، وأن الاختراقات الإسرائيلية في ضرب مواقع المقاومة، إضافة إلى الاجتياح والاعتداءات الإسرائيلية في الضفة الغربية كانت مستمرة. وقبل انتهاء التهدئة بأربعة أيام قامت الطائرات الإسرائيلية بقصف موقع لكتائب عز الدين القسام واستشهاد ست عناصر من حركة حماس، ما دعا المقاومة للرد على الاختراقات الإسرائيلية بقصف المستوطنات الإسرائيلية حول قطاع غزة. (Theguardian — 2008)

وفي 27 كانون الأول (ديسمبر) بدأت الطائرات الحربية الإسرائيلية بشن غارات مكثفة على قطاع غزة منذ ساعات الظهر الأولى، وقد شمل القصف عدداً من المقرات الأمنية والأحياء السكنية في شمال ووسط وجنوب قطاع غزة، سميت إسرائيلياً بالرصاص المصبوب، وسميت من قبل حماس والمقاومة بحرب الفرقان، وأسفرت عن استشهاد 1417 فلسطينياً على الأقل (من بينهم 926 مدنياً و 412 طفلاً و 111 امرأة)، وإصابة 4336 آخرين، إلى جانب مقتل 10 جنود إسرائيليين و 3 مدنيين وإصابة 400 آخرين أغلبهم مدنيين أصيبوا بالهلع وليس اصابات جسدية حسب اعتراف الجيش الإسرائيلي، لكن المقاومة أكدت أنها قتلت قرابة 100 جندي خلال المعارك في غزة. وقد ازداد عدد شهداء غزة جراء العدوان الإسرائيلي على القطاع اللى 1328 شهيداً، والجرحى إلى 5450، بعد أن تم انتشال 114 جثة لشهداء منذ إعلان إسرائيل وقف إطلاق النار. (Free Palestine agency, - 2014)

أسباب العدوان على غزة من وجهة النظر الإسرائيلية

أولاً: القضاء على حكم حماس في قطاع غزة

كان العدوان على غزة لإنهاء حكم حماس تحت ذريعة أنها لا تعترف بإسرائيل، ولا تعترف بالاتفاقيات الموقعة من قبل منظمة التحرير، وغير مستعدة لحل الدولتين كتسوية للصراع (سعيد، 2009: 17)

هنا رأت إسرائيل أن حماس تحاول تغيير قواعد اللعبة، وبأن حماس تعتمد على فرض قواعد جديدة، تتمثل في تأكيد أنها حركة مقاومة مسلحة، تعمل على تحرير الأرض، وتواصل قصف مدن الجنوب الإسرائيلي بالصواريخ (جاد، 2009: 112).

ثانياً: فرض التهدئة على حماس وإيقاف إطلاق الصواريخ

اتخذت الحكومة الإسرائيلية قرارات مفادها تجنيد الإعلاميين والسياسيين، وتجنيد الرأي العام الدولي ضد حماس، لأن الأخيرة ترفض التهدئة بدون سبب، واستمرار صواريخ حماس بالنزول على القرى الإسرائيلية، وتهويل المناظر حيث مناظر صور الصواريخ وهي تسقط في المستوطنات، والإعلان عن وجود ضحايا إسرائيليين، والخوف والهرع على وجوههم أثناء الهروب للملاجئ، وتصوير الأطفال والنساء وكبار السن وهم يبكون من هول الصواريخ (تيك ديبك، 2008).

ثالثاً: الانتخابات الاسرائيلية

يعلم الجميع أن الدم الفلسطيني هو ورقة رابحة للانتخابات في المجتمع الإسرائيلي، فكان عدوان غزة 2008–2009 هي ورقة رابحة للفوز في الانتخابات من قبل أولمرت، ليفني، باراك إذا ربحوا المعركة، ونتانياهو المعارض إذا فشل العدوان. فأولمرت كرئيس للوزراء اعتبر أفشل قائد عرفته إسرائيل وكانت ملفات الرشاوى والفساد تنتظره والتي من شأنها أن تزج به في السجن. فعندما تم الإعلان عن موعد الانتخابات الإسرائيلية العامة، كان موقف حزب العمل ورئيسه باراك في استطلاعات الرأي الإسرائيلي في أسوأ نتائجها، حيث منحه أكثر استطلاعات الرأي نتيجة إحدى عشر مقعداً لا أكثر، بالإضافة إلى ارتباط هزيمة حرب لبنان صيف عام 2006م أمام حزب الله باسم حزب العمل، الذي كان يرأسه حينئذ وزير الحرب بيرتس. هذا الوضع ينطبق تماماً على وزيرة الخارجية ليفني التي ورثت حملاً ثقيلاً من أولمرت في الحكومة وحزب كاديميا الاسرائيلي، ولذلك رأت أن أقصر الطرق لكسب المعركة الانتخابية هي دم الفلسطينيين (ملحم، 2009: نت).

رابعاً: ضرب التحالف الإيراني السوري الحمساوي

التحذيرات الإسرائيلية المتتالية من تكاتف الفصائل الفلسطينية مع حزب الله اللبناني ومن ورائهم إيران وسوريا، كان وراء دفع عجلة العدوان نحو الطرف الأضعف وهو قطاع غزة. ولقد كان التفكير بإمكانية جر سوريا وإيران لحرب أوسع في حال اشتركوا مع حليفتهم حماس في الحرب، لاتخاذ موقف قد يعجل بضربة لإيران من الولايات المتحدة (سعيد، 2009: 26).

خامساً: سرقة الغاز الفلسطيني من بحر غزة

في أعقاب العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة أواخر عام 2008م، "تم تقييد حقول الغاز الفلسطينية بحكم الأمر الواقع من قبل إسرائيل في انتهاك للقانون الدولي". فبعد عام من العدوان الإسرائيلي، أعلنت تل أبيب عن اكتشاف حقل الغاز الطبيعي في ليفياثان في شرق البحر المتوسط قبالة ساحل إسرائيل. وتشكل حقول غاز غزة جزءاً من منطقة تجمع الغاز في الشرق الاوسط. ويملك الفلسطينيون حصة في حقل غزة البحري الذي يقع على بعد 35 كيلو متراً من ساحل قطاع غزة، الذي تم اكتشافه في نهاية التسعينيات، ولم يتم استخراج أي شيء منه حتى الآن – (Julie Lévesque, 2014)

سادساً: فك أسر الجندى شاليط

في حزيران (يونيو) 2006م، تم أسر الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط من قبل ثلاثة فصائل مسلحة على رأسهم حماس، ورغم الحصار والعنف والاجتياح لم تستطع إسرائيل إطلاق سراحه، لقد جندت اسرائيل العملاء، وطواقم الطائرات بدون طيار، وبعض الدول العربية، والسلطة الفلسطينية للتوسط، وفشل الجميع للوصول إلى مخبأ شاليط، فاعتبرت إسرائيل أن عدواناً على غزة واستسلام عناصر القسام، هو السبيل لمعرفة مكان شاليط وإخراجه من أسر حماس. إن عوفر ديكل المسئول السابق عن ملف الأسرى لدى حزب الله وحماس اعترف في مذكراته: أن حزب الله خدع إسرائيل وأعاد الجنود الإسرائيليين في صناديق خشبية، حيث قالت أسرة شاليط: "ما من جدوى لكتابة هذه المذكرات، فنحن نريد عودة جلعاد إلى بيته سالماً"، فعوفر ديكل كان على علاقة جيدة مع أهل الجنديين المخطوفين في لبنان ولكنهم رجعوا بصناديق خشبية، ونحن لا نتمنى أن يعود ابننا بنفس الصورة نريده حياً" (مذكرات عوفر، 2008).

موقف جامعة الدول العربية من العدوان الإسرائيلي

منذ بداية العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في 27 كانون الأول (ديسمبر) 2008م، أدانت جامعة الدول العربية هذا العدوان، وبحثت في عقد قمة عربية طارئة لكنها فشلت، فتقدمت إلى أمير قطر بالمقترح؛ للضغط من طرفه على باقي الدول العربية، وتبني الأمير حمد بن خليفة آل ثاني المبادرة. لكن لماذا لم تتحمل الجامعة مسؤولياتها حيال العدوان، وطالبت العالم بحماية الشعب الفلسطيني في غزة؟ ولماذا لم يكن لها خطوات عملية لحماية الشعب الفلسطيني في غزة؟ الجواب؛ لأن جامعة الدول العربية لا تملك قرارها، فقرار الجامعة بيد التشرذم العربي والضغط الغربي، وما هي سوى منسقة سياسات للدول العربية. ولكن موقف عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية كان واضحاً، إذ انتقد بعض

الدوائر الرسمية الغربية الواصفة للعدوان بأنه عمل دفاعي أو دفاع عن النفس، واعتبر ما حدث في قطاع غزة هو انتهاك لحقوق الإنسان، وهو نتيجة للاستضعاف العربي والانقسام الفلسطيني، مقابل الاستقواء الإسرائيلي، وخلفه اصطفاف عالمي أمريكي وأوروبي، كما استنكر إمداد الولايات المتحدة لإسرائيل بالسلاح أثناء وقبل العدوان. ثم كان اجتماع الدوحة الذي قاطعته بعض دول "الاعتدال" مثل: السعودية، ومصر، وتونس، والسلطة الفلسطينية، فقد قال الرئيس "محمود عباس" لأمير قطر: "لو حضرت للدوحة سأذبح من الوريد للوريد" (سعيد، 284:2007).

وكما فشلت قمة الدوحة العربية فقد فشل اجتماع القمة الاقتصادية العربية بالكويت أيضاً، وكذلك اجتماع وزراء الخارجية العرب في اليوم الخامس من العدوان، وكأنهم يمنحون إسرائيل الفرصة لتتم عمليتها بنجاح، ولكي تستسلم حماس والمقاومة خلال ثلاث أيام كما أخبروهم الإسرائيليين (سعيد، 2007: 380).

شهدت سنة 2009 تفاعلا عربيا محدود مع العدوان الاسرائيلي على قطاع غزة، من 2008/12/27 الى 2008/1/18, ومن الواضح ان هذه الاحداث اظهرت الى حد كبير عجز جامعة الدول العربية, عن مواجهة التحديات، التى تواجه اعضائها.

عجزت الجامعة عن انشاء حالة من الالتفاف العربي لنصرة القضية الفلسطينية، والخروج بموقف عربي موحد، وقوي، ضد الة الحرب الإسرائيلية، التي مارست التدمير لأكثر من ثلاثة اسابيع، وعلى الرغم من نجاحها بعقد اجتماع طارئ لمجلس وزراء الخارجية العرب, لمناقشة العدوان، الا انها لم تنجح في تبني موقف واضح وضاغط لوقف العدوان، ولقد اكتفى البيان بإدانة العدوان، واستمرار الجهود الإغاثية. (صالح -2009).

وايضا عجزت جامعة الدول العربية , عن تأمين النصاب في القمة, حيث تغيبت كلا من مصر والسعودية والامارات واليمن والاردن وتونس وفلسطين وخرجت القمة بقرارات من اهمها:

إذ ينبه إلى خطورة استمرار إسرائيل في تجاهل المساعي السلمية العربية والدولية وتحدي قرارات الشرعية الدولية، ورفض مبادرة السلام العربية واتخاذ الإجراءات أحادية لجانب، التي تضر بشكل خطير بنتائج مفاوضات الوضع النهائي ومحاولاتها تهويد مدينة لقدس وتغيير معالمها التاريخية والديموغرافية وبناء وتوسيع المستوطنات واستمرار بناء جدار الفصل العنصري وفرض الحصار على قطاع غزة وإغلاق المعابر والاجتياحات اليومية لمدن الضفة الغربية، – وبعد أن استعرض الآثار المدمرة للعدوان الإسرائيلي الوحشي على قطاع غزة وتداعياته السلبية الخطيرة على أمن واستقرار المنطقة بأسرها، – وإذ يؤكد أن الوحدة

الوطنية الفلسطينية شرط لا غنى عنه لتحقيق الأهداف الوطنية وإقامة الدولة الفلسطينية عاصمتها القدس الشريف، ونجاح التحرك العربي في هذا الشأن طبقًا لمبادرة السلام العربية،

1- توجيه تحية إكبار وإجلال للشعب الفلسطيني في مقاومته الباسلة لمواجهة العدوان الإسرائيلي الغاشم على قطاع غزة ودعم صموده ومقاومته لهذا العدوان والإدانة الشديدة للعدوان الإسرائيلي الهمجي على قطاع غزة والذي أوقع الآلاف من الشهداء والجرحى الفلسطينيين، خاصة بين المدنيين من الأطفال والنساء، وأحدث دمارا هائلا وشاملا للبنية التحتية والمؤسسات العامة والخاصة، والمطالبة بوقف العدوان الإسرائيلي، وتثبيت وقف إطلاق النار، ورفع الحصار الجائر، وتحميل إسرائيل القوة القائمة بالاحتلال المسؤولية القانونية والمادية عما ارتكبت من جرائم حرب، وانتهاكاتها للقانون الدولي والقانون الدولي الإسرائيلية التي والطلب من مؤسسات الأمم المتحدة ذات العلاقة، التحقيق بجرائم الحرب الإسرائيلية التي ارتكبت بحق الشعب الفلسطيني في قطاع غزة جراء هذا العدوان الغاشم، وملاحقة المسؤولين عن تلك الجرائم وإحالتهم إلى المحاكم الدولية.

2 -دعم الجهود التي تقوم بها الأمانة العامة للتحقيق في جرائم الحرب الإسرائيلية التي ارتكبت في حق الشعب الفلسطيني إبان العدوان الإسرائيلي على غزة ودعوتها إلى التحرك نحو عرض هذه الجرائم على المحاكم الدولية المختصة.

3 -إدانة استمرار إسرائيل في حصارها المفروض على قطاع غزة، الذي أدى إلى تدهور خطير وغير مسبوق في الأوضاع الإنسانية والمعيشية للمدنيين الفلسطينيين ومطالبتها بفك الحصار فورا وفتح كافة المعابر، ودعوة مختلف الدول والمؤسسات العربية والدولية ومنظمات المجتمع المدني إلى الاستمرار في تقديم الدعم والمساعدة الإنسانية للشعب الفلسطيني.

4 – تثمين الجهود العربية والجهود التي تبذلها جمهورية مصر العربية لتثبيت وقف إطلاق النار في قطاع غزة والمساعي التي تبذلها لبلوغ اتفاق بشأن التهدئة، والترحيب بإعلان القاهرة لبدء المصالحة الوطنية الذي صدر عن اجتماع الفصائل بالقاهرة يوم 2009/2/26 ومطالبة كافة الأطراف الفلسطينية التجاوب مع هذا الجهد المصري، والترحيب بنتائج المؤتمر الدولي للمانحين الذي عقد في شرم الشيخ في 2009/3/2 بدعوة من جمهورية مصر العربية بهدف توفير التمويل اللازم لإعادة إعمار قطاع غزة.

5 - تحميل إسرائيل مسؤولية وضع العراقيل في طريق الجهود المبذولة لتثبيت التهدئة وما يترتب على ذلك من زيادة معاناة الشعب الفلسطيني.

6 - تقديم الشكر لجمهورية مصر العربية و جميع الدول العربية حكومة وشعبا لما قدمته من مساعدات إنسانية عاجلة لقطاع غزة ومساهماتها المختلفة المقدمة إلى وكالة الغوث الدولية وبرنامج الغذاء العالمي والمؤسسات الدولية المعنية بهذا الشأن. (قرارات قمة قطر – 2009).

قرارات مهمة للقمة ولكن هل استطاعت جامعة الدول العربية فرض هذه القرارات على الدول العربية هل توقفت الحرب ؟ هل رفع الحصار ؟ هل جمدت العلاقات ؟ لم ينفذ من القرارات الا ما تقدمت به دولة قطر من المساعدة الانسانية للإعمار .

عدوان عام 2012م على قطاع غزة

أطلق عليها الجيش الإسرائيلي اسم عامود السحاب، بدأت رسمياً في 14 تشرين الثاني (نوفمبر) 2012م، باستشهاد أحمد الجعبري أبرز قادة كتائب القسام في قطاع غزة، وردت عليها الفصائل الفلسطينية بعملية أسمتها حجارة السجيل (الجزيرة، 2012: نت).

الأهداف المعلنة للعدوان على قطاع غزة

بحسب المصادر الرسمية الإسرائيلية، وخطاب كلاً من نتنياهو وباراك، هي وقف إطلاق الصواريخ، ومنع المقاومة من تغيير قواعد الاشتباك، واستعادة هيبة الردع للجيش الإسرائيلي. لكن الأهداف المعلنة لم تكن كل الصورة، فقد أرادت حكومة نتنياهو أهدافاً أخرى منها:

- 1. أراد نتنياهو تصعيد حظوظه في الانتخابات المقبلة عبر صورة انتصار في غزة.
- 2. فرض الأجندة الأمنية والتغطية على المطالب الاقتصادية والاجتماعية التي أنتجتها الأزمة الاقتصادية.
- 3. اختبار النظام المصري الجديد بشأن المسألة الفلسطينية، وإحراجه في ظل عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في مصر، ولهزّ علاقة النظام الجديد بواشنطن (الجزيرة، 2012: نت).

هناك من رجح العدوان على قطاع غزة، أقرب إلى "بروفة" للمواجهة المحتملة بين إسرائيل وجماعة الإخوان المسلمين في مصر. هذا هو الأمر الأساسي الذي شغل أصحاب القرار في تل أبيب والقاهرة، فقد أراد كل طرف أن يختبر نوايا الطرف الآخر وحدود فعله، كما أراد الطرفان عن قصد الوصول إلى نقطة اتفاق تجنب الجميع المواجهة الحقيقية. فإسرائيل أرادت هدنة طويلة المدى بوصاية سياسية وأمنية مصرية. ومصر أرادت تجنب احتمالات الانزلاق المستمرة نحو حرب خاسرة بالنسبة لها، وفي ذات الوقت إبراز النتيجة بوصفها

انتصاراً تحرزه المقاومة في غزة بمؤازرة مصرية. نجحت مصر في الوقوف إلى جانب غزة دون خسارة الموقف مع إسرائيل والولايات المتحدة (صاغية، 2012).

أما أهداف المقاومة فتلخصت في: (العدوان على غزة، 2012)

- 1. الرد القوي على اغتيال القائد الجعبري.
- 2. تأكيد حق المقاومة في مواجهة العدوان والتصدي له.
- 3. محاولة كسر هيبة الردع الصهيونية، وفرض قواعد اشتباك جديدة، وخلق معادلة رعب جديدة، وربما إرساء معادلة ردع جديدة.
 - 4. اختبار المواقف العربية بعد الحراكات العربية.
 - 5. إطلالة على ساحة الحرب وتمرس المقاتلين على المواجهة مع العدو.
 - 6. تجريب بعض الأسلحة الصاروخية محلية الصنع وفاعليتها.

إن تكتيكات المقاومة قامت على استيعاب الصدمة وامتصاصها، وكان جسم المقاومة تحت الأرض بشبكة معقدة من الأنفاق، وبدوره أكد المحلل والخبير العسكري اللواء واصف عريقات أن العقيدة العسكرية الإسرائيلية ضربت في العمق بفعل ضربات المقاومة الفلسطينية، التي جاءت محسوبة ومفاجئة بكل المقاييس للقيادة الأمنية والعسكرية والسياسة لدولة الاحتلال، مستبعداً في الوقت ذات إمكانية حسم الجيش الإسرائيلي المعركة بضربات خاطفة وموجعة لقطاع غزة، كما تشتهي القيادة الإسرائيلية. وتابع حديثه قائلاً: واضح تماماً أن قيادة المقاومة الفلسطينية استطاعت أن تمتص الضربة العسكرية الإسرائيلية بسرعة، وأن تدير المعركة من خلال غرفة العمليات المشتركة بأسلوب تكتيكي جديد يتناسب مع طبيعة المرحلة (الجبور، 2012).

ففي هذا العدوان وصلت الصواريخ الفلسطينية (M75) إلى مدينة هرتزيليا شمال تل أبيب، والتي تبعد 80 كم شمال قطاع غزة، وقصفت المقاومة القدس، وتل أبيب، بالإضافة إلى بئر السبع، وبات نحو خمسة ملايين إسرائيلي؛ في مرمى هذه الصواريخ. وأطلقت المقاومة نحو 1731 صاروخاً باتجاه إسرائيل لكسر إرادة القتال عند الإسرائيليين وعمل نظام جديد نظام الردع (القاسم، 2015)

موقف جامعة الدول العربية من العدوان على قطاع غزة عام 2012م:

اظهرت جامعة الدول العربية بعض الاشارات الإيجابية، بالنسبة للقضية الفلسطينية وخاصة في العدوان الاسرائيلي على قطاع غزة في 2012. وذلك بسبب صعود قوى منتخبة

عربيا على سدة الحكم، في عدد من الدول العربية، بعد الثورات العربية، ومن ابرزها مصر، حيث التقى امين جامعة الدول العربية نبيل العربي، مع رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل في 2012/1/6، وايضا الوقفة التضامنية، لجامعة الدول العربية مع قطاع غزة والتي شكلت سابقة من نوعها، حيث زار وفد من وزراء الخارجية العرب، في مقدمتهم الامين العام لجامعة الدول العربية ووزراء الخارجية لبعض الدول العربية قطاع غزة فكان لها الاثر الكبير في نفوس الفلسطينيين من اهل قطاع غزة. (صالح -2012-2013)

وانتقد السفير محمد صبيح الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية لشئون فلسطين والأراضي العربية المحتلة، حفظ المحكمة الجنائية الدولية للدعوى المقامة أمامها ضد العدوان الإسرائيلي على غزة، بسبب مسائل شكلية وإدارية تتعلق إذا كانت فلسطين دولة أم لا. وقال صبيح: إن هناك جريمة حرب ضد الإنسانية وقعت، ولكن إسرائيل تحاول استغلال الإشكالية الإدارية؛ للإيحاء بأنه لا توجد قضية ضدها، وهذا غير صحيح، فالقضية موجودة لكن الإشكاليات الإدارية هي التي تسببت في كل هذا اللغط، وهذا لا يعنى أنه لا يوجد جريمة تستدعى المساءلة والحساب والعقاب. وأضاف أنه لا بد أن يراعى الجميع أن هناك جريمة حرب ارتكبت في غزة، ولا بد من تنفيذ الأحكام الدولية فيما يخص هذه المذابح، ويجب متابعة محاكمة المجرمين، مشيراً إلى ما ورد في تقرير "جولد ستون"، وتقرير القاضي الجنوب أفريقي جون دوجارد، وكذلك الفريق الذي أرسلته الجامعة الأمريكية وكلها تقارير واضحة (وكالة فلسطين اليوم الإخبارية، 2012).

كما عقدت جامعة الدول العربية في القاهرة اجتماعاً استثنائياً على مستوى وزراء الخارجية لبحث العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، حيث أكد المتحدثون ضرورة اتخاذ خطوات عملية، والتوافق على قرار يؤكد التضامن مع الشعب الفلسطيني، ويدفع المجتمع الدولي لإلزام إسرائيل بوقف العدوان ورفع الحصار عن القطاع. وقال الأمين العام لجامعة الدول العربية نبيل العربي: لا يجوز أن تمر الجرائم التي ترتكب ضد الشعب الفلسطيني كل يوم دون عقاب. ووصف العربي العدوان الإسرائيلي بأنّه "جريمة حرب" لا ينبغي السكوت عليها، وقال: إن العالم يعلم حقيقة أن لا سلام ولا أمن في كل المنطقة في ظل الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، ولكنّه يتجاهل ذلك أو يلتف حوله.

ودعا وزير الخارجية القطري حمد بن جاسم وزراء الخارجية العرب إلى اعتماد الصراحة مع الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، وعدم إطلاق الوعود التي لا يمكن تحقيقها. ومن جانبه، قال وزير الخارجية المصري "محمد كامل عمرو" إن بلاده لن تغلق معبر رفح، وستقدم كل ما بوسعها لدعم غزة، داعياً العرب إلى اتخاذ إجراءات تاريخية فاعلة لنصرة الفلسطينيين. وقال: إن الشعوب تراقب ما سيخرج به اجتماع القاهرة (الجزيرة، 2012: نت).

ولكن في المحصلة، فان الدور التي لعبته جامعة الدول العربية في تلك الفترة، لم يخرج عن سياق الموقف السياسي الغير مقرون بالأفعال, لان جامعة الدول العربية مرتبطة بالأجندات العربية المختلفة, فاختلاف الموقف العربي يؤدي الى اختلاف موقفها الداعم, ولو كان الموقف العربي موحدا، ويتسم بالوطنية كما كان موقف القيادة في مصر، وبعض الدول العربية بعد الحراكات العربية, والانتخابات المصرية، لكان قرار جامعة الدول العربية اكثر تأثيرا في الصراع من الموقف الحالى .

عدوان عام 2014م على قطاع غزة:

دخلت المواجهات الإسرائيلية الفلسطينية مرحلة جديدة من التصعيد بشن القوات الإسرائيلية عدواناً جديداً على قطاع غزة، وهو العدوان الثالث على قطاع غزة الذي بدأ فعلياً يوم 8 تموز (يوليو) 2014م، والتي أطلق عليها الجيش الإسرائيلي عملية "الجرف الصامد"، وأسمتها كتائب عز الدين القسام بمعركة "العصف المأكول"، وأسمتها حركة الجهاد الإسلامي بعملية "البنيان المرصوص"، وذلك بعد تجميد المفاوضات مع السلطة الفلسطينية، وبعد اتفاق الشاطئ بين حماس وفتح، وبداية عمل حكومة الوفاق، وبعد مراوغة الاحتلال في تنفيذ الاستحقاقات المترتبة في تهدئة عام 2012م، إذ استغلت إسرائيل اختفاء ثلاثة من المستوطنين في محافظة الخليل في 12 حزيران (يونيو) 2014م، ومن ثم العثور على جثثهم المستوطنين في محافظة الخليل في 12 حزيران (يونيو) 2014م، ومن ثم العثور على جثثهم في 30 من الشهر نفسه (وكالة معاً الإخبارية، 2014).

أسباب العدوان من وجهة النظر الإسرائيلية:

- 1. تدمير البنية التحتية لحركة حماس، والقضاء التام على قدراتها العسكرية.
- 2. تقويض تجربة المصالحة الفلسطينية، وإفشال حكومة الوفاق الفلسطينية.
- 3. منع أي تقدم في المصالحة وعمل الانتخابات التشريعية في الأراضي الفلسطينية.

وجاءت جملة هذه التطورات في وقت كانت فيه حركة حماس في أضعف حالتها، إذ تراجعت شعبيتها بصورة كبيرة في العالم جراء فشل حكومتها في قطاع غزة في توفير رواتب موظفيها، وفي توفير الحد الأدنى من الخدمات للجمهور بعد إغلاق الحدود، والأنفاق، والمعابر مع مصر عقب الإطاحة بحكم الرئيس مرسى (دراغمة، 2014).

الموافقة على هدنة إسرائيلية فلسطينية:

بدأت المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية غير المباشرة بواسطة مصرية لوقف العدوان على غزة، وكان الوفد الفلسطيني المكون من المقاومة والسلطة في رام الله، فحرص الوفد

الإسرائيلي على أن تتتهي المفاوضات على استسلام غير مشروط من حماس بنظرية الهدوء مقابل الهدوء، واعلان هزيمة كاملة من طرفها.

وقد وافق الوفد الفلسطيني على المبادرة المصرية والتي من ضمن شروطها:

- أ. فتح المعابر وفق آلية يتفق عليها كلاً من السلطة الفلسطينية واسرائيل.
 - ب. السماح للتصدير من قطاع غزة للضفة الغربية والعكس.
- ت. السماح للسلطة الفلسطينية بتحويل الأموال لدفع رواتب موظفي السلطة في غزة، شرط عدم وصولها إلى المقاومين.

إن حماس حافظت على الحد الأدنى من التوازن العسكري، وأفشلت سياسة الردع الإسرائيلي لان المبادرة المصرية أفرغت النتائج الحربية الإيجابية التي حققتها المقاومة في العدوان من مضمونها السياسي (أبو نحل؛ الأخرس، 2014: 161).

وبهذه الشروط لا يكتب لحماس الانتصار، وفي نفس الوقت تضمن إسرائيل تسليم السلطة في غزة كاملة إلى الرئيس عباس بشروط إسرائيلية، فوافقت على المقترح. بينما رفضت حماس الشروط مؤكدة عدم التتازل عن شروطها، وأضافت حركة الجهاد الإسلامي عبر مندوبها لا بد من الموافقة على ميناء ومطار في غزة لتسهيل الحركة.

فشل المفاوضات وعودة القصف:

انتهت المفاوضات بعد أن سقطت ثلاث صواريخ من غزة على مدينة بئر السبع، فسحب رئيس الوزراء "نتانياهو" أعضاء الفريق الإسرائيلي من القاهرة، وطالب قواته استئناف الضرب والقصف على غزة، كما انسحب الوفد الفلسطيني من حماس والجهاد الإسلامي أثر استشهاد زوجة القائد العام لكتائب القسام محمد الضيف، ونجله الأصغر في ضربة جوية.

وأخيراً اتفق ممثلو حماس والجهاد الإسلامي مع الجانب المصري على أن يكون البيان مقتضباً وعاماً (روسيا اليوم، 2014).

وتشير بعض التقارير إلى أن المبادرة المصرية لتثبيت تهدئة بين المقاومة الفلسطينية وإسرائيل، صدرت بالتنسيق مع إسرائيل دون عرضها على الفصائل الفلسطينية المقاومة، وتذرعت مصر بأن السلطة الفلسطينية أخذت علماً بالمبادرة، غير أن السلطة الفلسطينية ليست طرفاً في العدوان ليتم استشارتها بشأن المبادرة، وأن هذه المبادرة كانت تصب في مصلحة إسرائيل ضد الفصائل الفلسطينية. فلا عجب من قبولها من طرف إسرائيل، ورفضها من قبل المقاومة واشتراط تعديلها بما يتناسب مع مطالب الفصائل (أبو نحل؛ الأخرس: 168).

موقف جامعة الدول العربية من العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة عام 2014م:

كان أول اجتماع لوزراء خارجية العرب بالجامعة بعد المبادرة المصرية بحوالي ساعة، وقال طارق فهمي أستاذ العلوم السياسية: لم يكن حتى وقتها موقفها معلن من العدوان الإسرائيلي، وقد خرج الاجتماع بضرورة الالتزام بالهدنة التي تم إقراراها عام 2012م، واتخاذ كافة التدابير لوقف إطلاق النار، وحثت الجامعة المجتمع الدولي على ضرورة التحرك لإنقاذ المدنيين وعقب اجتماع وزراء الخارجية العرب، الذي تم في منتصف تموز (يوليو) لم تقدم الجامعة أي حلول، ولم يصدر حتى بيانات بالشجب أو الإدانة كما كان يحدث قبل ذلك، غير أن الأمين العام لجامعة الدول العربية "نبيل العربي" استقبل وزير الخارجية الأمريكي جون كيري في 22 تموز (يوليو)؛ لبحث العدوان على غزة، وخرجا بعدة توصيات. (القولي،

يمكن القول ان الدور الذي لعبته جامعة الدول العربية في عدوان 2014، كان اكثر محدودية من ذي قبل, وكان هذا بسبب التغير السياسي في المنطقة العربية، وخاصة التغير السياسي في مصر، وبعض الدول العربية, والعلاقات العربية المعادية لحركة الاخوان المسلمين, مثل مصر والسعودية والامارات والتي توحدت بموقف سلبي ضاغط على جامعة الدول العربية في العدوان على غزة، متهمتا حماس بانها تسيطر على غزة، وهي التي تسببت بالعدوان وسوريا , وبسبب انتمائها لحركة الاخوان المسلمين . وايضا انشغال الدول العربية مثل العراق وسوريا وليبيا وتونس وغيرها بمشاكلهم الداخلية. وايضا الخلاف السياسي بين قطر ومصر وتركيا ومصر, اثر على الدعم بالموقف على جامعة الدول العربية الوقوف مع الشعب الفلسطيني في قطاع غزة. ومع كل هذا التراجع في المواقف، لم نقدم قمة الكويت او القمم التي تلتها، حديدا يذكر الفلسطينيين, لا في الحرب على غزة، ولا في الانقسام، ولا في الدعم العربي، لقد كان موقف جامعة الدول العربية هزيلا بالنسبة الى الموقف المتواضع في 2012 فان جامعة الدول العربية لم تسجل أي تحركات دبلوماسية او سياسية خلال عام 2014 لصالح القضية العربية للوقوف امام الصعاب، من الخلافات العربية الداخلية، وعدم قدرة جامعة الدول العربية للوقوف امام الصعاب، من الخلافات العربية وهذا اثر بتراجع اهتمامها بالقضية. الفلسطينية.

المبحث الثالث

موقف الجامعة العربية من الاجراءات الاسرائيلية في تهويد القدس

الاجراءات الاسرائيلية ورد الفعل الفلسطيني:

كانت حكومة نتنياهو حاولت على فرض التقسيم الزماني للصلاة بين المسلمين واليهود في المسجد الأقصى كما هو في المسجد الابراهيمي في الخليل، وقد راحت تستفز الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية بما فيها القدس وارض الـ 48، وكل من يهمه أمر المسجد الأقصى. مما أطلق انتفاضة القدس التي أخذت تتعاظم يوما بعد يوم. الانتفاضة الفلسطينية الثالثة أو انتفاضة القدس، وكذلك سُميت انتفاضة القدس، هي موجة الاحتجاجات والعمليات التي أبرزها الطعن، والدهس، وأحيانا استخدام الأسلحة النارية؛ لكن الطابع الأبرز هو الطعن بالسكاكين؛ وهو ما جعلها تحمل اسم انتفاضة القدس؛ لأنها بدأت رداً على الاعتداءات التي تركزت على القدس في محاولة لتهويدها بالكامل لإخراجها من أي عملية تفاوض لاحقة عبر فرض الأمر الواقع السكاني الصهيوني.

ومن خلفيات انتفاضة القدس، قام مستوطنون بحرق منزل عائلة الدوابشة في 31 تموز (يوليو) 2015م، وهو ما أدى إلى زيادة في أعمال المقاومة ضد الاحتلال؛ وسبقها عدداً من الأحداث التي اتسمت بصفة المقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي، قابلها الجانب الإسرائيلي بأعمال عنف مضادة، من بين هذه الأحداث كان إضراب الأسرى والذي استمر شهرين.

وبشكل مباشر قام الجانب الإسرائيلي بعدد من الخطوات تجاه المسجد الأقصى في أيلول (سبتمبر)؛ ففي 9 من الشهر نفسه صدر عن وزير الدفاع الإسرائيلي قرار بحظر مصاطب العلم والرباط في الأقصى، وفي 14 منه اقتحم وزير الزراعة الإسرائيلي "أوري آرئيل" المسجد الأقصى بصحبة أربعين إسرائيلياً، واقتحمت وحدات خاصة وعناصر المستعربين باحات المسجد، وفي 17 منه، قام عشرات من شبيبة حزب الليكود (الحزب الحاكم) باقتحام المسجد الأقصى (إبراهيم، 2016).

المشروع الصهيوني حول خطوات التقسيم الزماني والمكاني للمسجد الأقصى:

فكرة طرحها اليمين الإسرائيلي بقيادة حزب الليكود تمهيداً لتهويد المسجد الأقصى، من خلال تكريس سياسة اقتحام المسجد والاعتداء على المرابطين داخله، وفرض تقسيم ساحاته زمانياً بين الفلسطينيين والمحتلين الإسرائيليين في غير أوقات الصلاة كمرحلة أولية يتبعها

تقسيم مكاني، ثم السيطرة الكاملة عليه لاحقاً، وتغيير هويته ببناء ما يسميه الاحتلال الإسرائيلي "الهيكل الثالث" مكان قبة الصخرة) الجزيرة، 2015: نت).

تلك الاقتحامات العنيفة أعقبتها تصريحات إسرائيلية من رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو أكد فيها سعيهم الدؤوب لتقسيم المسجد الأقصى زمنياً ومكانياً، إذ قال إنه يريد الحفاظ على الوضع الراهن في المسجد الأقصى والذي يجيز للمسلمين الوصول إلى المسجد الأقصى في كل ساعة من ساعات النهار والليل، ولليهود بدخوله في بعض الساعات بخلاف أوقات صلاة المسلمين، لافتاً إلى تحرك إسرائيل بكل الوسائل للحفاظ على الوضع الراهن في "جبل الهيكل"، ويعني المسجد الأقصى. وكانت مصادر مقربة من نتنياهو قد تحدثت عبر صحيفة معاريف الإسرائيلية عن زيارة قريبة له إلى المسجد الأقصى للوقوف على الأوضاع الأمنية هناك، كما تحدثت عن استنفار أمني إسرائيلي، وتعزيزات أمنية كبيرة في القدس تحسباً لوقوع أية مواجهات إسرائيلية فلسطينية (الحديدي، 2015).

معنى التقسيم الزماني والمكاني:

التقسيم الزماني:

أي أنهم يقسمون ساعات النهار بحيث يسمحوا للمسلمين بالدخول وقت الصلاة، ويمنعونهم ما بين الساعة 7 صباحاً إلى أذان الظهر مثلاً، ويكون باقي الوقت مخصص فقط لليهود بحجة أنه لا صلاة بذلك الوقت للمسلمين. وأصدر اليهود قانوناً يعتبرون فيه المرابطين في المسجد إرهابيين يحاكمون بهذه التهمة، ثم من التقسيم الزماني أنهم جعلوا الحق لليهود بالدخول للمسجد الأقصى في كل أيام أعياد اليهود والبالغ عددها (100 يوم)، إضافة إلى أيام السبت التي تخصص لليهود، ويمنع المسلمون من الصلاة فيه، يعني المجموع يقارب الـ 150 يوم بالسنة.

أما التقسيم المكاني:

أي أنهم يريدون مبدئياً أن يجعلوا للمسلمين فقط الأماكن المسقوفة (مثل مصلى قبة الصخرة والمصلى المرواني)، ويكون لهم حق السيطرة على جميع الساحات الخارجية. وقد انتهوا من عمل مخططات لبناء كنيستين سينفذهما داخل السور، في زاويتي من زوايا المسجد الخالية من البناء (الجزار، 2015).

.

^{*} المرابطين: هم أشخاص من أهل القدس يتواجدون فيه ليشغلوه بحلقات ذكر وعلم حتى لا يخلو لليهود.

ردود الفعل على الاعتداءات الاسرائيلية وانتفاضة القدس:

1. السلطة الفلسطينية في رام الله

ما أظهرته الانتفاضة رفض القيادة السياسية الفلسطينية لاشتعال الأحداث، وقالت إنها: "لا تخدم المصلحة الفلسطينية"، فيما دعت الفصائل الفلسطينية في أكثر من وقت إلى تصعيدها وإدخال العمل المسلح إليها. وظهر رفض السلطة بأكثر من موضع على لسان الرئيس محمود عباس؛ ووصفها بأنها "ردود أفعال سببها اليأس والإحباط"؛ مطالباً مجلس الأمن الدولي بإنشاء نظام حماية للشعب الفلسطيني، نتيجة ما يتعرض له من انتهاكات إسرائيلية مستمرة.

وتجاهل الرئيس محمود عباس الانتفاضة، وأخذ يكرم الفنانين، وفي رد على التصريحات المتكررة للرئيس عباس، وصف القيادي في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين "بدران جابر" موقف الرئيس عباس من الانتفاضة بأنه "مشين ومؤلم جداً". وسعت السلطة مع اشتداد الانتفاضة إلى تسميتها بغير اسمها، حيث أطلقت عليها "هبة جماهيرية"، وهو الدارج في خطابات القيادة السياسية، كما اعترف مدير المخابرات "ماجد فرج" بتمكن أجهزة أمن السلطة من إحباط تنفيذ 200 عملية ضد الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية خلال الأشهر الثلاثة الأولى لانتفاضة القدس (وكالة صفا، 2016).

2. حركة حماس:

وصف "إسماعيل هنية" نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، الهجمات الفلسطينية والمواجهات في الضفة الغربية والقدس المحتلتين بالانتفاضة الحقيقية، داعياً إلى احتضانها فلسطينياً وعربياً. وقال هنية خلال خطبة الجمعة في غزة: إن ما يجري ليس هبّة جماهيرية أو مواجهة مؤقتة، بل "انتفاضة حقيقية تحتاج إلى توفير كافة وسائل الدعم والإسناد لحمايتها". وكان القيادي في حماس "محمود الزهار" رجح بأن تتحول المواجهات إلى انتفاضة جديدة، وندد في الوقت نفسه باستمرار التسيق الأمني (الجزيرة، 2015: نت).

وقال "مشير المصري" النائب في المجلس التشريعي عن حماس في كلمته بالمسيرة الحاشدة التي نظمتها حركة حماس في مدينة خان يونس جنوب قطاع غزة: "إننا أمام موقف تاريخي فاصل، وملحمة بطولية يقودها شباب فلسطين في القدس والضفة والداخل وغزة ينتصروا فيها للأقصى". وأشار إلى أن العدو ظن أنه قادر على تغيير مسلمات تاريخية ودينية بالتقسيم الزماني أو المكاني في ظل الانشغال العربي والإسلامي عن القضية المركزية، إلا أنه اصطدم بصحوة أهل الضفة والقدس (مركز الشرق العربي للدراسات، 2015).

3. حركة الجهاد الإسلامي:

قال القيادي في حركة الجهاد الإسلامي الشيخ "بسام السعدي": إن الانتفاضة هي الطريق الأصوب للخلاص من كل آثار اتفاق أوسلو التدميري، وهي الخيار الأفضل لتصحيح بوصلة النضال وقاعدة الوحدة والإجماع الفلسطيني، نحو تشكيل البرنامج المشترك لقوى المقاومة، وهي الكفيلة بإعادة القضية الفلسطينية للشارع العربي والإسلامي، ودعا السعدي في كلمة عبر الهاتف الفصائل الفلسطينية للتوافق على برنامج وطني يرتكز على المقاومة لدحر الاحتلال، وتفكيك الاستيطان، وإنهاء الانقسام، داعياً السلطة الفلسطينية وأجهزتها الأمنية للتوقف عن ملاحقة المقاومين، ووقف التنسيق الأمني الذي يخدم الاحتلال بالدرجة الأولى. وأكد على مشروعية الخطوات النضالية التي يخوضها الأسرى، مشدداً على أن المقاومة لن تدخر جهداً لتحريرهم، مُذكراً الأمة العربية والإسلامية أن القدس والمقدسات وفلسطين هي أمانة في أعناقهم. وحيا السعدي كافة فصائل المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة، وأرواح الشهداء على امتداد تاريخ مقاومة الشعب الفلسطيني، والحركة الأسيرة. (فلسطين اليوم – 2016)

من جهته أكد القيادي في حركة الجهاد الإسلامي "أحمد المدلل": أن انتفاضة القدس التي انطلقت بسكين الشهيد "مهند حلبي" قبل عام، جاءت لتؤسس لمرحلة جديدة في تاريخ الجهاد الفلسطيني، وتشعل الثورة من جديد، وتؤكد بأن الجيل الفلسطيني الذي جاء بعد أوسلو لا يمكن أن يقيل أو يستقيل أو يهدأ، وأن دماء الشهداء من قبلهم تزيدهم اشتعالاً للدفاع عن أرضهم المحتلة التي تهود في القدس، ويتغول فيها الاستيطان في الضفة. وقال المدلل في كلمة له خلال مسيرة ذكرى تأسيس وانطلاقة حركة الجهاد الإسلامي وذكرى انتفاضة القدس: "إن سكين مهند حلبي نقول أن القدس لا يمكن أن تكون "اورشليم"، والأقصى لا يمكن أن يكون الهيكل المزعوم، والضفة لن تكون "يهودا والسامرة (فينيق نيوز، 2016).

4. الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين:

طالبت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين القيادة الفلسطينية الانحياز إلى الانتفاضة، وتوفير كل إمكاناتها لتصعيدها واستمرارها، وتعزيز صمود ذوي الشهداء، ووقف كل أشكال التنسيق والتعاون مع إسرائيل، وعدم الإصرار على سياسة المراوحة في المكان، والالتزام بالخطاب السياسي الذي لا يتعارض مع حالة الإجماع والمزاج الشعبي الفلسطيني، ومستوى تضحيات الشباب الفلسطيني الذين يقدم روحه من أجل الوطن (الهدف الإخبارية، 2016).

5. الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين:

دعت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين الشباب الفلسطيني لتشكيل قيادات شبابية في كل محافظة فلسطينية، وقيادة وطنية موحدة تواصل نضالها، وتتبع الأساليب التي تمكن الانتفاضة من الاستمرار. وشددت الجبهة في مؤتمر صحفي لها في ختام أعمال مؤتمرها السابع على رفضها لمحاولات تطويق الانتفاضة، أو إجهاضها واحتوائها إلى أن تتطور الهبة الحالية إلى "انتفاضة شعبية ثالثة". وطالبت بضرورة تطبيق قرارات المجلس المركزي لمنظمة التحرير الأخيرة، في ظل انسداد الأفق السياسي والواقع الاقتصادي الصعب الذي دفع جيل الشباب للانتفاض بوجه الاحتلال. داعيةً لإنهاء الانقسام، وبناء الوحدة الوطنية، والتصدي للعدوان الإسرائيلي (الديمقراطية، 2015).

التحديات التي قد تواجه خيار انتفاضة القدس:

- 1. عزوف شرائح معتبرة من الفلسطينيين في الضفة الغربية عن المشاركة في الانتفاضة، ليس حباً في الاحتلال أو التنسيق الأمني، ولكن خوفاً من الاستحقاقات المادية، والتضحيات البشرية، وحفاظاً على مصالح شخصية وعائلية، بنيت على وجود السلطة الناشئة عن خيار التسوية، هذا ناهيك عن حالة انعدام اليقين من مآلات الانتفاضة المنبعثة عن جسم سياسي فلسطيني منقسم على ذاته. فالناس وخاصة الجيل المتقدم في السن والذي عايش انتفاضتي الحجارة والأقصى، قد يقارن بين نتائج الماضي وما يمكن أن يحمله المستقبل، ولعل هذا ما يفسر لحد الآن سر انحسار العمليات الفردية، كطعن المستوطنين بالسلاح الأبيض على الشباب دون العشرين ربيعاً، وغلبة المظاهرات على الفئات الجامعية بشكل أساس.
- 2. ضعف بنية حركات المقاومة في الضفة الغربية؛ نتيجة الاعتقالات المباشرة من الاحتلال، والتتسيق الأمني مع السلطة، وإغلاق مؤسسات المجتمع المدني المحسوبة على حركتي حماس والجهاد الإسلامي.
- 3. انشغال الحكومات والشعوب العربية بأوضاعها الداخلية، والأزمات الناتجة تحديداً عن تداعيات الملف السوري الذي يضع المنطقة العربية برمتها في عين العاصفة؛ وبالتالي هناك تخوف من أن يواجه الفلسطينيين مصيرهم منفردين أمام بطش الاحتلال، كما حدث في العدوان الأخير على غزة عام 2014م، لا سيما وأن واقع الحال اليوم ينذر بذلك؛ نظراً لسلبية العالم العربي والإسلامي، حيث الصمت المريب، والغياب المعيب لجامعة الدول العربية ولمنظمة المؤتمر الإسلامي وللجنة القدس، في وقتٍ شهدت فيه مدينة القدس ذروة الحراك الاستيطاني الهادف لتقسيم الأقصى زمانياً

4. ضعف أو تراجع علاقات حركة حماس السياسية مع المنظومة العربية التي يمكن أن تشكل شبكة أمان سياسي لها ولخيار الانتفاضة الذي تدعو له؛ كمصر، والسعودية، والأردن، وسوريا المنشغلة بنفسها، هذا من جهة ومن جهة ثانية، فإن تركيا وقطر كأصدقاء لحركة حماس من غير المتوقع أن يتجاوز سقفهما التأييد السياسي خطابياً لحقوق الشعب الفلسطيني، والدعم الإغاثي إنسانياً، فلكليهما أولويات إقليمية أخرى تتعلق بالوضع في سورية، والعراق، واليمن، ولبنان، وليبيا. بلا شك أن أي خيار سيحمل بين جنابتها عوامل إيجابية وأخرى سلبية، وهنا على حركة "حماس" وكافة القوى الفلسطينية أن تجتهد في تحديد الأهداف الوطنية، المزمع تحقيقها من الحراك الجماهيري الغاضب والثائر في وجه الاحتلال (الحيلة، 2015)

الرد الرسمي لجامعة الدول العربية على انتفاضة القدس:

النقى أعضاء جامعة الدول العربية في اجتماع طارئ عقد للمندوبين الدائمين فيها في 13 تشرين الأول (أكتوبر) 2015، بعد طلبٍ من فلسطين لبحث التصعيد الذي يقوم به الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية والاعتداءات على المسجد الأقصى خاصة. وقرر المجتمعون دعوة الأمم المتحدة لتوفير نظام حماية دولية للشعب الفلسطيني من إرهاب المستعمرين المحتلين الإسرائيليين واعتداءات الاحتلال الإسرائيلي، كما عقد وزراء خارجية دول جامعة الدول العربية اجتماعاً طارئاً في 9 تشرين الثاني (نوفمبر)، صدر عنه قرار تحت اسم "توفير الحماية الدولية في أرض دولة فلسطين"، جاء فيه الدعوة إلى إجراء المشاورات مع الأمين العام للأمم المتحدة لإعداد نظام حماية دولية خاص في فلسطين، بناءً على الدراسات السابقة للجمعية المتحدة بهذا الشأن، وأكد القرار على العمل العربي المشترك والثنائي، من أجل طرح موضوع الحماية الدولية في دورة استثنائية طارئة للجمعية العامة للأمم المتحدة طبقاً لقرار الاتحاد من أجل السلام. (موقع المحور، 2017).

واكدت جامعة الدول العربية من خلال مؤتمرها في قمة الكويت 25-26 مارس 2014، على أنه لن يتحقق سلام دون أن تكون القدس ال شرقية المحتلة عاصمة لدولة فلسطين، والتأكيد على أن القدس هي جزء لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية التي احتلت عام 1967 ، وأن الاستمرار في الاستيطان وتهويد المدينة المقدسة والاعتداء على مقدساتها الإسلامية والمسيحية وتزييف تاريخها لطمس ارثها الحضاري والإنساني والتاريخي والثقافي والتغيير الديمغرافي والجغرافي للمدينة تعتبر جميعها إجراءات باطلة ولاغية بموجب القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية واتفاقية جنيف واتفاقية لاهاي لحماية الممتلكات الثقافية .

وادانة اقتحامات واعتداءات إسرائيل – السلطة القائمة بالاحتلال – المتواصلة على المسجد الأقصى المبارك من قبل المنظمات اليهودية المتطرفة والجماعات اليمينية العنصرية وبحماية من شرطة وجيش الاحتلال الإسرائيلي في محاولات لاقتسامه زمانا ومكانا وبسط السيادة الإسرائيلية الكاملة عليه ولنزع الولاية الأردنية الهاشمية عنه بهدف تنفيذ مخطط هدمه وإقامة هيكلهم المزعوم، الأمر الذي سيؤدي إلى زعزعة استقرار المنطقة والى العنف والكراهية وينذر بإشعال فتيل حرب دينية تتحمل إسرائيل مسؤوليتها الكاملة ، ومطالبة المجتمع الدولي ومجلس الأمن والاتحاد الأوروبي واليونسكو بتحمل المسؤولية في الحفاظ على المسجد الأقصى المبارك باعتباره أبرز معلم إسلامي في فلسطين المحتلة. (جامعة الدول العربية – 2014).

وقالت مندوبية فلسطين في الجامعة العربية في بيان لها، إنها طلبت عقد دورة طارئة غير عادية لمجلس الجامعة العربية على مستوى المندوبين الدائمين، "لمناقشة واتخاذ الإجراءات حيال ما تشهده كافة أرجاء دولة فلسطين المحتلة من عدوان إسرائيلي متواصل ومتصاعد على أبناء شعبنا، وأرضه ومقدساته، إضافة إلى الانتهاكات الإسرائيلية بحق الاقصى المبارك واقتحامه وتدنيسه من قبل المتطرفين الصهاينة تحت حماية قوات الاحتلال". ومن جانبه، قال نائب الأمين العام لجامعة الدول العربية احمد بن حلى، إن الاجتماع الذي تقرر عقده الثلاثاء مخصص المناقشة واتخاذ الإجراءات الكفيلة حيال ما تشهده الاراضي الفلسطينية كافة في الوقت الراهن من عدوان إسرائيلي متواصل ومتصاعد على الشعب الفلسطيني الأعزل". وأضاف أن الاجتماع سيناقش أيضًا الخطوات العربية الواجب اتخاذها "تجاه ما تقوم به إسرائيل من انتهاكات غير مسبوقة بحق المقدسات في القدس والمسجد الأقصى وعمليات التدنيس من قبل المتطرفين الإسرائيليين في المسجد الأقصى تحت حماية سلطات الاحتلال". من جانبه قال مهند العكلوك، نائب المندوب الدائم لدولة فلسطين في جامعة الدول العربية، إن الدورة الطارئة غير العادية لمجلس الجامعة سوف تتناول موضوع "سبل توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني وفق القانون الدولي والإنساني والتي طالب بها الرئيس محمود عباس منذ فترة، وحماية المقدسات في مدينة القدس الشريف وخاصة المسجد الأقصىي، ودعم إجراءات دولة فلسطين إزاء عدم النزام إسرائيل في الاتفاقيات الموقعة". وأضاف في تصريحات له اليوم عقب تقديم فلسطين هذا الطلب، أن "التحدي الآن هو كيفية ترجمة قرارات الجامعة العربية إلى إجراءات عملية للجم الإحتلال الإسرائيلي وحماية المسجد الأقصىي".

قرارات القمة العربية الطارئة للمندوبين الدائمين في جامعة الدول العربية وكان فيها:

التأكيد مجدداً على مركزية قضية فلسطين بالنسبة للأمة العربية جمعاء، وعلى الهوية العربية للقدس الشرقية المحتلة، عاصمة دولة فلسطين .

2 -التأكيد على أن السلام العادل والشامل هو الخيار الاستراتيجي، وأن عملية السلام هي عملية شاملة لا يمكن تجزئتها، وأن السلام والاستقرار والأمن لا يمكن أن يتحقق في المنطقة، إلا من خلال إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لكامل الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، بما في ذلك الجولان العربي السوري المحتل وحتى خط الرابع من يونيو/حزيران 1967 ،والأراضي التي لازالت محتلة في الجنوب اللبناني، وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الوطنية المشروعة غير القابلة للتصرف، بما فيها حق تقرير المصير وإقامة دولة فلسطين المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس الشرقية، وإطلاق سراح جميع الأسرى من سجون الاحتلال، وحل قضية اللاجئين الفلسطينيين وفقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (لسنة 1948 ،ومبادرة -14 السلام العربية، وقرارات القمم العربية المتعاقبة، وقرارات الشرعية الدولية ومرجعاتها ذات الصلة.

3 -التأكيد مجدداً على سيادة دولة فلسطين على كافة الأرض الفلسطينية التي احتلت عام 1967 ،بما فيها القدس الشرقية، ومجالها الجوي، ومياهها الإقليمية، وحدودها مع دول الجوار.

4 - تحذير إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) من مغبة تماديها في استفزاز مشاعر العرب المسلمين حول العالم، من خلال التصعيد الخطير لسياساتها وخطواتها غير القانونية التي تهدف إلى تهويد وتقسيم المسجد الأقصى المبارك زمانياً ومكانياً، والسماح لليهود بالصلاة داخل أسواره، ويعتبر المجلس في هذا الصدد أن أي قوانين ترمي إلى إقرار مثل هذه الأعمال لاغية وباطلة؛ ويحذر من أن مثل هذه المخططات لا يمكن إلا أن تشعل الصراع الديني في المنطقة والذي تتحمل إسرائيل المسؤولية الكاملة عنه، ويدعو المجتمع الدولي إلى حمل إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) على وقف هذه الانتهاكات الخطيرة، التي إذا ما تواصلت ستشكل تهديدا خطيراً للسلم والأمن في المنطقة .

5 -التأكيد مجدداً على الرفض المطلق والقاطع للاعتراف بإسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) كدولة يهودية، ورفض جميع الضغوط التي تمارس على القيادة الفلسطينية في هذا الشأن، وإدانة كافة الإجراءات الإسرائيلية غير الشرعية التي تسعى إلى تغيير التركيبة الديمغرافية والوا قع الجغرافي للأراض ي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والتحذير من خطورة هذا التوجه العنصري وعواقبه الخطيرة على الشعب الفلسطيني والمنطقة، باعتباره يتناقض مع كافة مرجعيات السلام، وروح مبادرة السلام العربية .

6 -رفض أي مشروع لدولة فلسطينية ذات حدود مؤقتة، أو أي خطوة ترمي إلى تجزئة الأرض الفلسطينية، والتأكيد على مواجهة المخططات الإسرائيلية التي تهدف إلى فصل قطاع غزة عن باقي ارض دولة فلسطين، والتحذير من تما دي أي طرف مع هذه المخططات.

7 – الإدانة الشديدة لمواصلة سلطات الاحتلال الإسرائيلي اعتقال واحتجاز آلاف الفلسطينيين بما في ذلك الأطفال والنساء والقادة السياسيين والنواب، ولحملة الاعتقالات التعسفية المستمرة، ولسياسة الاعتقال الإداري بحق المواطنين الفلسطينيين، باعتباره مخالفاً المبادئ القانون الدولي، وكذلك إدانة إقرار الكنيست الإسرائيلي لقانون الإطعام القسري للأسرى والمعتقلين المضربين عن الطعام، واستمرار مطالبة الدول والهيئات الدولية ذات الاختصاص بالعمل الفوري من اجل إدانة ووقف هذه الممارسات التعسفية والانتهاكات الجسيمة لحق الأسرى الفلسطينيين، وضمان إطلاق سراح كافة الأسرى والمعتقلين كجزء من أي حل سياسي .

8 -تجديد دعوة م جلس الأمن لتحمل مسؤولياته في صون السلم والأمن الدوليين، والتحرك لاتخاذ الخطوات والآليات اللازمة لحل الصراع العربي - الإسرائيلي بكافة جوانبه، وتحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة على أساس حل الدولتين، وتنفيذ قراراته لإنهاء احتلال إسرائيل (القوة القائمة ب الاحتلال) للأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، والانسحاب إلى خط الرابع من يونيو/ حزيران 1967 ،ضمن جدول زمني محدد وآليات تازم سلطة الاحتلال بتنفيذ التزاماتها، واعمال القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

9 -التأكيد على دعم انضمام دولة فلسطين إلى المنظمات والمعاهدات والمواثيق الدولية، بما فيها الانضمام إلى نظام روما المؤسس للمحكمة الجنائية الدولية، بصفة ذلك حق أصيل لدولة فلسطين، والترحيب بإطلاق المدعية العامة الدراسة الأولية للانتهاكات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، والتأكيد على توفير ما يلزم من دعم ومساعدات واستشارات قانونية في هذا المجال. (جامعة الدول العربية- 2015).

اندلعت الانتفاضة الثالثة بعدما استغلت إسرائيل التشرذم العربي، لعمل تقسيم زمني ومكاني للأقصى والقدس، بينما العرب في صراعات داخلية؛ فمصر تدور فيها صراعات داخلية مع داعش، والأردن ترهنه معاهدة سلام مع إسرائيل ومصالح سياسية واقتصادية، وسوريا واليمن وليبيا والعراق تتهار، والخليج العربي في توتر كامل بسبب الحرب اليمنية، وإيران تثير الطائفية الشيعية في البحرين وسوريا والعراق واليمن. بينما الإسرائيليون يقرأون المواقف جيداً ليقروا أفضل وضع للانتهاء من قضية القدس، حيث التشرذم العربي ولا يوجد من يهتم بالفلسطينيين والعرب، حتى جامعة الدول العربية منشغلة في التدخل لإنهاء

الصراعات العربية المعقدة، وليس هناك وقت للنظر في القضية الفلسطينية والانتفاضة والاستيطان والعنف الإسرائيلي بحق الفلسطينيين.

وكما أسلفنا، استغلت إسرائيل كل هذه المعطيات الداخلية والإقليمية؛ لتحقيق هدفها الكبير بالسيطرة على الأقصى، وبناء الهيكل المزعوم. والتقسيم الزماني والمكاني للأقصى ظناً منها أن العرب في ثبات والفلسطينيين منهكين من كثرة الاعتداءات، وأن وجود الرئيس محمود عباس واستجداء السلام والتنسيق الأمني سيمنع أي تحرك عربي أو فلسطيني. لكن ظنهم خاب فانطلقت الانتفاضة الثالثة بشراسة الانتفاضتين السابقتين، وسميت انتفاضة القدس؛ لأن السلاح الرسمي في المواجهات بجانب الحجارة هي السكاكين والدهس بالسيارات. ولقد تفاجأ العالم العربي والغربي من قوة رد الفلسطينيين دفاعاً عن أقصاهم، وتفاجأ الجيش الإسرائيلي من قوة الرد وشجاعة المنتفضين.

الفصل الخامس جامعة الدول العربية ومستقبل القضية الفلسطينية

المبحث الاول: الدولة ثنائية القومية على ارض فلسطين

المبحث الثاني: حل الدولتين

المبحث الثالث: يهودية الدولة وحل الدولتين

مقدمة

شهدت المنطقة العربية خلال السنوات الأخيرة اضطراباً في ملامح النظام العربي من جراء التحول البنائي الذي أحدثته الحراكات "الثورات" العربية على المنطقة، والذي سبقه بعقود التغير في النظام العالمي بتفرد الولايات المتحدة في النظام العالمي الجديد، بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وحكم القطب الواحد، وقد أكسبت تلك الأحداث إسرائيل مجموعة من الفرص التي ساعدتها على التقدم نحو عملية تطبيع مع العالم العربي وخاصة بعد اتفاقيه كامب ديفيد مع مصر واتفاقية وادي عربه مع الاردن واتفاقيه التفاهم الفلسطينية الاسرائيلية اوسلو بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وكان المطلوب من إسرائيل هو أن تتنازل عن بعض مطالبها، والموافقة على المبادرة العربية؛ للوصول إلى كل العواصم العربية مقابل دولة فلسطينية.

ورغم تعدد مؤتمرات السلام الدولية لحل القضية الفلسطينية بالوسائل السلمية، إلا أن السياسة الإسرائيلية كانت تتسم بالصلابة في عدة مواقف تتمثل: بعدم العودة لحدود 1967م، الإبقاء على المستوطنات والاستمرار في عملية البناء، ولا عودة للاجئين، وأن القدس عاصمة دولة إسرائيل، والتأكيد على أهمية منطقة الأغوار من ناحية أمنية، وأن الجيش الإسرائيلي سيبقى على حدود نهر الأردن، وأن تكون الدولة الفلسطينية منزوعة السلاح (أبو نحل وآخرون، على 2012: 88-88).

وبعد نشأة السلطة الفلسطينية عام 1994م بأعوام قليلة, وبسبب تجاهل الإسرائيليين لمتطلبات المرحلة الانتقالية في عملية السلام اوسلو، وانتهاك حرمة المسجد الاقصى من شارون ، كانت انطلاقة الانتفاضة الفلسطينية الثانية (انتفاضة الأقصى) عام 2000م، وبها انتهت حياة الرئيس ياسر عرفات خلال حصاره في المقاطعة برام الله بعد اجتياح إسرائيلي للضفة الغربية.

لقد تم تجريب خيار تسليم القضية الفلسطينية للأمة العربية، لكن هذا الخيار فشل بسبب الأجندات المختلفة للأمة العربية، وكذلك تم تجريب خيار المقاومة عبر الكفاح المسلح كخيار استراتيجي، إلى أن وصل إلى طريق مسدود، فتم اللجوء إلى خيار العمل السياسي عبر المفاوضات كخيار وحيد واستراتيجي طوال أكثر من 20 عاماً، لكنه فشل وقاد إلى طريق مسدود. بالتالي يجب اللجوء إلى خيارات أخرى للوصول إلى دولة فلسطينية مستقلة

وعاصمتها الجزء الشرقي من مدينة القدس. ولقد طرح الكثير من الأفكار والسيناريوهات لحل القضية الفلسطينية؛ فمنهم من نادى بحل الدولتين، ومنهم من نادى بتدويل القضية الفلسطينية كخيار بديل.

لا توجد استراتيجية تحرر متفق عليها فلسطينياً، والتكامل مهم وأساسي؛ من أجل توفير التراكم في سعي أي حركة تحرر وطني إلى استجماع كل ما يمكنها من عناصر قوتها، من أجل تعديل ميزان القوى. وطالما أن تحقيق الانتصار ليس بيد أي حركة تحرر وطني لوحدها، ولن يتم بالضرورة بالضربة القاضية، وإنما بالنقاط وبتراكم الضربات، وهذا لن يحدث إلا بجهود الجميع. فحركتي حماس والجهاد الإسلامي تسعيان لانتصار المقاومة، بينما حركة فتح ومنظمة التحرير تسعيان لانتصار المفاوضات، وجامعة الدول العربية تحاول أن يكون لها دور في الحل. فلو اجتمعت قوة المقاومة مع قوة التفاوض مع الجهود العربية، فبالتأكيد سيكون هناك تغير بالمواقف العربية، والإقليمية، والدولية نحو تحقيق الدولة الفلسطينية.

السيناريوهات المقترحة للصراع الاسرائيلي الفلسطيني:

لقد دخلت القضية الفلسطينية في جدل كبير حول قيام دولة فلسطينية ولكن هذه الدولة مجهولة الحدود و النظام و الصلاحيات لان اسرائيل لم تسمح بوجود دولة فلسطينية كاملة السيادة، فكر الكثير من القادة والمثقفين باقتراحات لماهية الدولة الفلسطينية, من تاريخ احتلال فلسطين فكر الكثير من القادة ومن اهم توصل اليه السياسيون عبر العقود الماضية الي افكار من اهمها:

- 1− سيناريو الدولة ثنائية القومية.
 - 2- سيناريو حل الدولتين.
- 3- سيناريو دولة يهودية القومية بوجود اقلية عربية.

السيناريو الاول: الدولة ثنائية القومية على ارض فلسطين

السيناريو الأول: فكرة دولة ثنائية القومية في فلسطين.

لا يوجد تعريف متفق عليه للدولة ثنائية القومية. ومَنْ وضع حدوداً لمثل تلك الدولة إنما استنبطها مما طُبِق من تجارب، ومما توفر من خصائص. إذ توصل بعض الباحثين في علم الاجتماع السياسي إلى تعريف مقبول لمفهوم الدولة ثنائية القومية، فحواه أنه مفهوم سياسي لقيام نظام حكومي يشترك فيه شعبان في النظرة إلى الدعائم الأساسية التي تكوّن الدولة. ولا يعتمد اشتراك الجماعتين القوميتين في إدارة مؤسسات الدولة على نسبة موافقة لقوة كل منهما العددية، وإنما على المبدأ الأساسي لهذا النظام المتمثل في الإرادة الحسنة والتسامح. فلكل جماعة قومية هويتها المنفصلة التي تتمتع فيها بلغتها وثقافتها القومية وتراثها الديني، حيث أن للغة والثقافة والدين مكانة متميزة في نظام الدولة ثنائية القومية.

من المعروف أن هناك تجارب كثيرة في العالم، تجلّى أهمها في القارة الأوروبية حيث طُبقت فكرة القوميات الثنائية أو المتعددة. وتقف التجربة السويسرية مثالا متميزاً في ميدان حلّ مسألة تعدد القوميات. ففي سويسرا يتكلم السكان أكثر من لغة، كما يتوزعون من الناحية المذهبية إلى بروتستانت وكاثوليك، إذ تتكلم أغلبية السكان اللغة الألمانية، فاللغة الفرنسية، ثم اللغة الإيطالية، وهناك نسبة ضئيلة تنطق بالرومانية القديمة. والنظام الاتحادي هو المطبق في سويسرا، إذ إن الاتحاد السويسري نظام فيدرالي طوعي يقوم على نقسيم البلد إلى عدد من المقاطعات (كانتونات)، وتحكم كلّ مقاطعة نفسها ذاتياً، في حين أن دستور الاتحاد يضمن حقّ الانتساب لكل مقاطعة. وهناك مثال آخر لتطبيق نظام دولة ثنائية القومية، وذلك في المملكة البلجيكية حيث فرض الواقع الاثني واللغوي تقسيم المملكة إلى جماعتين اثنتين: الأولى هي الفلامنك، والثانية هي جماعة الوالون. وتنطق الجماعة الأولى باللغة الفلامنكية الفاصة. القويية من الهولندية، بينما ننطق جماعة الوالون بالفرنسية، فكلّ إقليم ينطق بلغته الخاصة. وتعتبر العاصمة، بروكسل، مكاناً تستخدم فيه اللغتان الفرنسية والفلامنكية؛ فبلجيكا مملكة وتعتبر العاصمة، بروكسل، مكاناً تستخدم فيه اللغتان الفرنسية والفلامنكية؛ فبلجيكا مملكة دستورية قبلت الانفصال الإقليمي لحل مشكلتها الإقليمية واللغوية. (الخالدي – 1999).

عند الحديث عن دولة ثنائية القومية (فلسطينية - صهيونية)، يجب التأكيد من البداية أن هناك أكثر من سيناريو وشكل محتمل لهذه الدولة.

سيما أن المتحدثين عنها (لدى الطرفين) بعضهم يتحدث عن دولة ثنائية القومية على كل مساحة فلسطين الانتدابية تارة، وبعضهم الآخر يتحدث عن دولة ثنائية القومية (عربية يهودية) في حدود دولة إسرائيل تارة أخرى.

الحديث هنا هو عن دولة ديمقراطية ثنائية القومية على كل مساحة فلسطين الانتدابية، والقائلون فيها تتعدد دوافعهم ومنطلقاتهم. فمنهم من يرى في هذه الفكرة (من منطلقات أيديولوجية راسخة) حلا عادلا وممكنا للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي. (كبها – 2005 - نت) ومنهم من يرى في ذلك حلا يتعامل مع الأمر الواقع والأمور المستجدة على الأرض التي تمنع بشكل فعلى تطبيق فكرة الدولة أحادية القومية لكلتا المجموعتين القوميتين.

وعلى الرغم من ان جامعة الدول العربية رفضت قرار التقسيم (181 و242) في وقتها حيث اقر في القرار ان تقسم فلسطين الي دولة فلسطينية ودولة اسرائيلية دولتان متجاورتان ولان الامة العربية في تلك اللحظة كانت تنتمى الي المبادئ القومية وقراراتها في جامعة الدول العربية في تحرير فلسطين وعودة اللاجئين ادت الي رفض قرار التقسيم، وبعد هزيمة 1948 واحتلال فلسطين وهزيمة 1976 تغير موقف جامعة الدول العربية بالموافقة على الحلول السلمية، وموقف جامعة الدول العربية من دولة ثنائية القومية لم يذكر بتا في قرارات الجامعة او لم يناقش في قراراتها التي روجعت لأنه في تلك الفترة التي طرحت فيها المبادرة كان موقف جامعة الدول العربية رافض للتنازل على أي شبر من فلسطين .

ولكن كان هناك مواقف مؤيده من قبل الحزب الشيوعي الفلسطيني لتأييد فكرة دولة ثنائية القومية. "إن جذور فكرة الدولة الديمقراطية المستقلة الواحدة أو العَلمانية أو الدولة ثنائية القومية لدى الفلسطينيين، نشأت قبل قيام دولة إسرائيل لدى "عصبة التحرّر الوطني" (الشيوعيين الفلسطينيين العرب) التي طالبت بإقامة دولة ديمقراطية علمانية على كافة الأراضي الفلسطينية، بينما الحزب الشيوعي الفلسطيني (وأعضاؤه من الشيوعيين اليهود فقط) فقد طالب بإقامة دولة ثنائية القومية. والفرق بين الطرحين واضح، وهو أن الشيوعيين اليهود قد رأوا بالسكان اليهود في فلسطين مجموعة قومية في طور التكوّن والحلّ الأمثل هو إقامة دولة ثنائية القومية، بينما الشيوعيون الفلسطينيون اعتبروهم مجموعة سكانية لم تستوف شروط تعريفها كمجموعة قومية، لذا فالحل الأمثل هو إقامة دولة علمانية ديمقراطية".

وايضا كان هناك طرح من حركة فتح في العقود السابقة بنفس الفكرة، في الدورة الرابعة للمجلس الوطني الفلسطيني في 10 تشرين الاول 1968، وقد حدّدت "فتح" هدفها الاستراتيجي وهو إنشاء دولة ديمقراطية في فلسطين يعيش فيها المسلمون والمسيحيون واليهود في مساواة تامة وتكافؤ كامل. وهو ما تم تبنيه في المجلس الوطني الخامس لـ "م.ت.ف" في شباط 1969. ويعني ذلك أن الفلسطينيين لم يعودوا يُصرّرون على الموقف التقليدي من أجل خروج المهاجرين اليهود من فلسطين، مهما كان عددهم وسنة هجرتهم، مع إعطائهم حق المواطنة الكاملة فيها. (عودة – 2009 – ص 2،5).

على الرغم من عدم شعبية فكرة دولة ثنائية القومية في فلسطين لدى الجانب العربي الفلسطيني، فإن هذا لم يحُلُ دون صدور بعض التوجهات عن بعض الباحثين الفلسطينيين، سواء مَنْ يعيش منهم في فلسطين أو في الشتات. وعلى سبيل المثال، أعرب رئيس جامعة القدس السابق سرّي نسيبة، مرات كثيرة عن رأيه في قيام دولة ثنائية القومية في فلسطين، إذ طرح سنة 1987 سيناريو افترض فيه أن إسرائيل لن تتسحب من الأراضي المحتلة، وأن على الفلسطينيين أن يطلبوا منها أن تضم تلك الأراضي إليها، الأمر الذي يؤدي إلى أن يعيش الفلسطينيون في دولة ذات نظام عنصري بحكم الواقع (Apartheid)، وعليهم أن يناضلوا؛ لنيل حقوق متساوية مع الإسرائيليين، وأن يصبحوا كالمواطنين الإسرائيليين (الخالدي، 1999: .(3

ويتوقع نسيبة أن يشكّل العرب سنة 2020م أغلبية سكانية على اليهود غربي نهر الأردن، وبذلك يتمكنون من السيطرة على الكنيست وبقية مؤسسات الحكومة، فيصبحون قادرين على تمرير قانون عودة اللاجئين الفلسطينيين إذا اختاروا ذلك. وفي مثل هذه المرحلة تتحول "فلسطين – إسرائيل" إلى دولة ثنائية القومية بالمعنى الكامل للكلمة (مقابلة أجرتها سوزان هاتيس، 1987).

ويعود نسيبة فيؤكد من جديد في عدة مناسبات منها، تعليقه على نتائج الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة سنة 1996م، بأن قيام دولة ثنائية القومية في فلسطين – إسرائيل ليس أمراً واقعياً فحسب، بل إنه أمر مرغوب فيه أيضاً. "وعلى الرغم من اللطمة المميتة لعملية السلام الراهنة، فإن القدس ستبرهن، مرة أخرى، أن لها مشيئتها المستقلة" (Sari Nusseibeh (1996

ويقدم الباحث الفلسطيني "محمد ربيع **** أياً آخر، يقوم في بعض جوانبه على شكل من أشكال دولة ثنائية القومية؛ فهو يرى أن تقوم دولتان على أرض فلسطين الكاملة: دولة إسرائيلية يهودية، ودولة فلسطينية عربية، حيث تمارس كل جماعة قومية حقوقها السياسية في دولتها التي تمثّل أغلبية سكانية فيها (اليهود في إسرائيل، والعرب في فلسطين)، في حين يتمتع مواطنو الدولتين جميعا بحقوق الإقامة، والعمل، وممارسة النشاط الاقتصادي في كامل فلسطين الجغرافية. ويقترح الباحث مدينة القدس عاصمة موحدة للدولتين كلتيهما، حيث يختار سكانها ممثليهم في المجلس البلدي لمباشرة القضايا غير السياسية (الدجاني، .(29:1996

^{****} مؤلف وباحث ومؤرخ تابع دراسته العليا في جامعات مصر وألمانيا والولايات المتحدة، والحائز على درجة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة هيوستن

أمّا أستاذ الأدب والمفكر السياسي "إدوارد سعيد"، فيذهب إلى أن اتفاق أوسلو وما تمخض عنه من نتائج لم يؤدي إلى حل للصراع القائم في فلسطين؛ فهو يرى في انتفاضة الشعب الفلسطيني ضد حفر نفق تحت المسجد الأقصى في عام 1996م، مؤشراً إلى يأس ذلك الشعب من اتفاق أوسلو. كما يرى إدوارد سعيد أن الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي أكثر ارتباطاً أحدهما بالآخر تاريخياً، وعلى صعيدي التجربة والواقعة من أن ينفصلا، على الرغم من إعلان كل منهما حاجته إلى دولته المنفصلة، "والتحدي هو إيجاد طريقة سلمية للتعايش كمواطنين متساوين في الأرض نفسها" (سعيد، 1996).

وفي هذا السياق أيضاً، يأتي رأي يشترك فيه الباحثان أسعد غانم وسارة أوزاكي لازار عبرا فيه عن تصورهما لحل بديل من حل دولتين منفصلتين نتيجة اتفاق أوسلو، ورفض فكرة دولتين منفصلتين، وقالا: إن المجتمعين المحليين العربي الفلسطيني واليهودي الإسرائيلي يمكن أن يعيشا جنباً إلى جنب، ويمارسا حكماً ذاتياً لكل منهما في شؤونه الداخلية: الثقافية واللغوية والدينية، على أن يشتركا في اقتسام السلطة والسيادة على كامل ما سمياه "فلسطين – أرض إسرائيل"، وتكون القدس عاصمة للدولة المنشودة. (الخالدي – 1999 – ص 3)

أمّا المفكر العربي وعضو الكنيست السابق "عزمي بشارة"، فيدعو إلى دولة ثنائية القومية من دون مواربة؛ فهو يرى أن يشكّل العرب الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة، مع فلسطينيي عام 1948م، كياناً سياسيا فلسطينياً واحداً ضمن كيان سياسي أكبر ثنائي القومية، فيه كيان سياسي يهودي وكيان سياسي عربي يشكّلان معاً كياناً يهودياً – عربياً ذا برلمانين من جهة، وبرلمان مشترك من جهة أُخرى. ويمضي بشارة في رأيه هذا فيقول: "... وأنا لا أتحدث هنا عن دولة ديمقراطية علمانية وإنما عن دولة ثنائية القومية، أي عن نظام شبه فدرالي بين كيانين قوميين" (بشارة، 1996 – ص 52).

من الحركات السياسية الفلسطينية اللاحقة التي تعلن أن الوصول إلى حل الدولة الديمقراطية الواحدة هو ضمن أجندتها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، كما قدمت حركة فتح أجندة بعنوان "الدولة الديمقراطية العلمانية" في السبعينات من القرن الماضي، واعتبر الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين-القيادة العامة أحمد جبريل أن الحل المعقول هو إقامة دولة واحدة، بالإضافة إلى مجموعات وأفراد اخرين. ar.wikipedia.org -2016)

ان الفلسطينيين كباقي الشعوب، يعلمون ان هناك عرب يهود ومسيحيين ومسلمين يعيشون على ارض فلسطين منذ القدم ,ولم يكن هناك أي خلاف بينهم، وما تفرق بيهم الحال واصبحت العنصرية قائمة الا بعد الاحتلال الصهيوني لفلسطين، ونشبت العداوة

والبغضاء بينهم، فكباقى الدول العربية يوجد فيها من الاديان والقوميات الكثير, وكلهم يعيشون تحت سقف واحد، تجمعهم قوميتهم التي ينتسبون لها، التي يحاربون من اجلها، ويعتزون بها فالمسلم واليهودي والمسيحي يعبر عن حبه لوطنه ، ولكن الوضع في فلسطين يختلف، حيث وجود احتلال اسرائيلي، لا يعترف بوجود شعب فلسطيني عربي على ارض فلسطين، ولا يعترف بالشرائع الدولية ولا بالقرارات الدولية لأنه يعتبر ان ارض فلسطين كلها لليهود كقومية وكديانة، ولذلك كان من الواجب ان يبدا الفلسطينيين بمناقشة الدولة الثنائية القومية للاعتراف الدولي ,ان هناك قومية عربية اصيلة على ارض فلسطين وهي القومية العربية الفلسطينية وهم اصل سكان فلسطين قبل تهجيرهم منها بالقوة، ومن الواجب ان يستردوا حقوقهم والعودة لأرضهم التي شردوا منها خوفا من القتل والتدمير، وان التفكير بالدولة ثنائية القومية، على ان يعيش اليهود في هذه الدولة مثلهم كمثل المسلمين والمسيحيين والديانات الاخرى، وتحت سقف برلمان ديمقراطي، وحكومة وحدة وطنية, تمثل كل من يعيش على هذه الارض من القوميات والاديان، فهذا مقبول فلسطينيا ولكن الغير مقبول هو قيام دولة ثنائية القومية, على ارض فلسطين يكون اليد العليا للصهيونية، كما يدعون, دولة يكون البرلمان اسرائيلي، والجيش إسرائيلي, والامن اسرائيلي وهذا يعتبر تجسيد للاحتلال ولكن بصوره جديدة، وكما كان الوضع قبل انتفاضة الحجارة 1987م حيث كانت اسرائيل تعتبر ان فلسطين كل فلسطين بما فيها غزة والضفة الغربية، تحت سيادتها ومن حق الاسرائيلي ان يدخل كل المناطق دون أي مشاكل او أي معيقات كما كان من حق الفلسطيني الدخول الى أي مناطق من غير العسكرية دون أي معيقات مع الفارق ان اسرائيل كانت تعتبر القانتين في الاراضي المحتلة 1948 مواطنين إسرائيليين يحملون الهوية الإسرائيلية ويشاركون في الانتخابات الإسرائيلية، ولكن الفلسطينيين المقيمين في غزة والضفة الغربية لاجئين فلسطينيين لا يحق لهم الانتخاب او الدخول في الحكومة ومفروض عليهم الاحكام العسكرية حيث وجود حاكم اسرائيلي عسكري يحكم المناطق، وهذا ما رفضه الفلسطينيين والعرب وقرارات جامعة الدول العربية قبل عقود مطالبين بتحرير الارض من بحرها لنهرها واخراج المحتلين منها وقيام الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف، وبداءة التنازلات العربية والفلسطينية عن الارض وصولا الى ما نحن فيه من الوضع بعد اتفاقية اسلوا .

السيناريو الثاني: حل الدولتين

جرى طرح مبدأ حل الدولتين أول مرة في تقرير لجنة بيل لعام 1937، وتقرير لجنة وودهد 1938، وصدر هذان التقريران من لجنتين تم تشكيلهما من قبل الحكومة البريطانية لبحث قضية فلسطين إثر الثورة الفلسطينية الكبرى التي اندلعت بين السنوات 1933 و 1939 وتكرس من خلال قرار الامم المتحدة رقم 181 سنة 1947 ،والذي ينص على تقسيم فمسطين إلى دولتين لشعبين، وبموجب قامت "دولة إسرائيل"، حيث تذيل القرار بخرائط تحدد حدود الدولتين الفلسطينية والإسرائيلية، ذلك القرار الذي لم يتعامل معه العرب بأهميته ورفضته جامعة الدول العربية لصالح حل دولة فدرالية ذات أغلبية لربية الذي بدوره أجهض ولم ينفذ.

ثم جاء قرار مجلس الامن 242 والذي تم إقراره بعد هزيمة العرب عام 1967 اليؤكد على ضرورة انسحاب جيش الاحتلال من الاراضي التي احتلت "خلال النزاع الاخير"، وأثيرت نقاشات ساخنة وما زالت حول سبب إصرار محرري القرار باللغة الانجليزية على حذف "أل" التعريفية، وأصبحت فيما بعد مرجعية المفاوضات في اتفاق أوسلو عام 1993، وبين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل بعد ذلك إعلان الاستقلال الذي ثبت الرؤية الرسمية الفلسطينية (رؤية منظمة التحرير) نحو دولتين لشعبين. (الوادية - 2017)

موقف اسرائيل من حل الدولتين:

يقوم الموقف الاسرائيلي من الدولة الفلسطينية على أساس الاعتبارات الدينية والتاريخية والاستراتيجية والاقتصادية والامنية والسياسية؛ فمختلف التيارات الاسرائيلية ترى أن فلسطين جزء من أرض إسرائيل"، ونذكر بأن حكومة رابين لم توافق في اتفاقية أوسلو سوى على "سلطة حكم ذاتي" للفلسطينيين، كما رفضت حكومة شارون في البداية حل الدولتين ولم توافق على المسودات الاولى والثانية لخريطة الطريق، وأعلنت موافقتها على المسودة الثالثة للخريطة فقط في 2003/5/25 بعد أن ضمنت مراعاة بوش لمتحفظات الاسرائيلية اله 14، والتي تنسف مفهوم دولة فلسطينية ذات سيادة لم حدود 1967، ولكنه استبدل السالم بإسراع وتيرة الاستيطان وتوسيع الجدار، فيما اعلن نتنياهو نظريا موافقة حكومته على قيام دولة فلسطينية وقال انه اعلن موافقته هذا مع انه متأكد بأن الفلسطينيين لا يقبلون شروطه وهي الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية وابقاء القدس عاصمة لإسرائيل ابديه والتنازل عن حق اللاجئين بالعودة. (مناع – 2009)

موقف الفلسطينيين من حل الدولتين:

ان الانقسام الفلسطيني ادى الي صعوبة في التوصل او اقناع العالم بوحده الشعب الفلسطينية وخاصة من قبل منظمة التحرير الفلسطينية التي تنادي بالدولتين بحل القضية الفلسطينية، وينقسم الشعب الفلسطيني الي رأيين مختلفين، فمنهم مؤيد لقيام دولة فلسطينية على حدود 67 ومنهم معارض لهذه الدولة ولكن اعلان قيام الدولة الفلسطينية يؤكد على الاعتراف الفلسطيني بالقيام دولتين فلسطينية واسرائيلية وباعتراف المنظمة بدولة اسرائيل.

لقد كانت الحلول المفروضة على الشعب الفلسطيني خلال سنوات طويلة تعطي اليهود دولة ذات سيادة على أرض فلسطين، لكن الرفض الفلسطيني لتلك المقترحات كان لها أثر على سير الحلول المطروحة، حيث إن بريطانيا طرحت في عام 1936م مبادرة حل الدولتين على أن يتخلى الفلسطينيون عن أرضهم مقابل الاعتراف بدولة فلسطين. فقد "شعرت بريطانيا برفض الفلسطينيين لسيادتهم وغرس اليهود في أرضهم، وبعد حالة الغليان خاصة فيما جرى في الثورة الفلسطينية الكبرى 1936–1939م، عمدت بريطانيا للقضاء على تلك الثورة من خلال لجان شكلتها حكومتها من أجل إيجاد حل نهائي للمسألة الفلسطينية، وذلك بتقسيم فلسطين الانتدابية إحداهما عربية والأخرى يهودية" (أبو نحل، 2011) 306–306)

إن مصطلح حل الدولتين مصطلح عام يدل على تسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، على أساس التقسيم الإقليمي لمساحة فلسطين الانتدابية بين دولتين: إسرائيل وفلسطين، يقوم في صيغته السياسية المسوقة حالياً على أساس إقامة دولة فلسطينية في حدود الرابع من حزيران (يونيو) 1967 (أي: مناطق الضفة الغربية بما تشمل الجزء الشرقي من مدينة القدس وقطاع غزة والتي تشكل 22% من مساحة فلسطين الانتدابية)، تقوم "جنباً إلى جنب"، وعلى أساس الاعتراف المتبادل مع دولة إسرائيل القائمة أصلاً منذ عام 1948م على نحو 78% من مساحة فلسطين الانتدابية. وعادة ما يتم ربط التسوية الواردة بإضافة جملة مبهمة حول إيجاد حل "عادل" لقضية اللاجئين الفلسطينيين. وترتبط هذه التسوية عادة بقراري مجلس الأمن الدولي رقمي (242) "انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من الأراضي ببزياء الانزاع الأخير "، (194) "حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم" ، (181) "غير واضحة المعالم في سياق حل الدولتين، يتمحور الأول حول الطابع اليهودي لإسرائيل، غير واضحة المعالم في سياق حل الدولتين، يتمحور الأول حول الطابع اليهودي لإسرائيل، الموجودة داخل إسرائيل وليست في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م، والثالث حول الموجودة داخل إسرائيل وليست في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م، والثالث حول مصير المواطنين الفلسطينين في داخل إسرائيل (المركز الفلسطينية المحتلة عام 2005).

معيقات حل الدولتين أو الدولة الواحدة:

تحدث نتياهو عن خطوط سياسته، الخط الأول يتمثل بنبرة التفاؤل في أن هناك فرصة تاريخية لحل دائم للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، متمثلاً بما أسماه السلام الاقتصادي، مستطرداً بسماحه بقيام دولة فلسطينية منزوعة السلاح، تتحكم إسرائيل بأجوائها ومياهها ومعابرها الحدودية، وكل ذلك شريطة اعتراف الفلسطينيين بيهودية دولة إسرائيل. وأما الخط الثاني، فيتمثل بسرده اللاءات الثلاث (لا لتقسيم القدس، لا للعودة إلى حدود عام 1967م وتفكيك المستوطنات، وتوسيع القائم منها على ما أسماه النمو الطبيعي، ولا لحق العودة) الموروثة عن كل السياسات الإسرائيلية السابقة بخصوص القضية الفلسطينية، والتي تشكل التحدي المضاد لثوابتها (زغلول، 2011).

أولاً: حق العودة: عبرت وزيرة الخارجية الإسرائيلية السابقة تسيفي ليفيني عن رفض عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أراضيهم صراحة، أثناء المفاوضات مع الجانب الفلسطيني بين عامي 2006–2009م، وفي فترة الحملة الانتخابية التاسعة عشر لعام 2013م، وقالت: إسرائيل دولة للشعب اليهودي، والقدس الموحدة غير قابلة للتقسيم وهي عاصمة إسرائيل والشعب اليهودي منذ 3000 سنة، ولا عودة للاجئين إلى إسرائيل، ولا أية مسؤولية لإسرائيل تجاه قضية اللاجئين، وستقر إسرائيل بمعاناتهم، ولكنها لن تعلن تحملها أي مسؤولية تجاه قضية اللاجئين. وستشترط إسرائيل إضافة معاناة اليهود اللذين هجروا وطردوا من الدول العربية، كما ستطالب إسرائيل بتوطين الفلسطينيين في أماكن تواجدهم في الدول العربية والأجنبية وعدم عودتهم إلى الأراضي الفلسطينية نهائياً، وقد تقبل إسرائيل السماح لعودة عدد محدود جداً من اللاجئين الفلسطينيين إلى إسرائيل وذلك وفق شروط ومعايير إنسانية، وبمعدل محدود جداً من اللاجئين الفلسطينيين إلى إسرائيل وذلك وفق شروط ومعايير إنسانية، وبمعدل محدود جداً من اللاجئين الفلسطينيين أي ما مجموعه خمسة آلاف عائد فقط (شعبان،

وقد سعى في الوقت نفسه نتنياهو الحكومة الإسرائيلية الحالي على انتزاع اعتراف من الجانب الفلسطيني، بالتخلي عن حق عودة اللاجئين ويهودية دولة اسرائيل كشرط أساسي لاستئناف المفاوضات وتحقيق سلام عادل.

وبهذه الخطابات وبخلق هذه الوقائع تتقلب الآية رأساً على عقب؛ بحيث يصبح المستوطنون أصحاب الحق الشرعي في فلسطين، بينما يصبح الفلسطينيون هم المغتصبون والدخلاء، إذ لا معنى للاعتراف بدولة "الشعب اليهودي" إن لم ينطو هذا الاعتراف على مثل تلك المعادلة. وبهذا الانقلاب تحصل الحركة الصهيونية على شرعية إعلان ذاتها حركة تحرر وطنى، كما وحققت عودة تاريخية إلى وطنها، مما يعنى اعتبار نضال الفلسطينيين منذ مطلع

القرن الفائت وحتى يومنا هذا لاغياً ولا نتيجة له، وأنهم كانوا مجرد إرهابيين حاربوا اليهود؛ لأخذ حق هو من حقوق الآخرين (عثمان وآخرون، 2009: 56).

ويقول الإسرائيليون في موقع وزارة الخارجية الإسرائيلي: طبقاً للظروف السكانية البغرافية فإن تدفق العدد الكبير من اللاجئين إلى داخل إسرائيل لا يعتبر بالتأكيد عملياً. مع الأخذ بعين الاعتبار أن عدد سكان إسرائيل يبلغ حالياً 7 ملايين تقريباً (علماً بأن 20% من السكان هم عرب إسرائيليون)، فإن تدفق الملايين من الفلسطينيين إلى دولة إسرائيل سيهدد قيام إسرائيل كدولة يهودية، ويحرمها من هويتها الأساسية كموطن للشعب اليهودي وملجأ لليهود المضطهدين. لذلك، فإن مطالبة الفلسطينيين بالعيش في إسرائيل ليست إلاً عبارة أخرى للدمار السكاني للدولة اليهودية، ولا تتحمل إسرائيل تخليد قضية اللاجئين الفلسطينيين، ولا يمكنها أن تعلن حتى كبادرة حسن نية عن تحملها مسؤولية هذه القضية (موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية، 2007).

ان الزيادة الديمغرافية الفلسطينية على ارض فلسطين على ارض 48 يشكل خطرا كبيرا على النسبة الديمغرافية على سكان اسرائيل وهذا يدل على ان اسرائيل لن تسمح بقيام دولة ثنائية القومية او حل دولتين فلسطينية واسرائيلية، لان الزيادة في عدد سكان الفلسطينيين في السنوات القادمة ستأثر بشكل كبير على التوازن الديمغرافي لدولة اسرائيل وعلى ذلك كانت تطالب بالهجرة اليهودية الي فلسطين ومنع رجوع اللاجئين الفلسطينيين وعدم حل قضية اللاجئين مع ان جامعة الدول العربية تأكد على حل قضية اللاجئين وعودتهم الي اوطانهم وعدم تمكينهم من التوطين في البلاد العربية وايضا كان للجامعة العربية موقفا في حل الدولتين حيث انها وافقت في اكثر من قمة عربية ونادت بحل الدولتين على اساس قرارات الشرعية الدولية.

ثانياً: الإعلان الإسرائيلي عن يهودية الدولة:

منذ خطاب رئيس الوزراء الإسرائيلي أرئيل شارون في العقبة يوم 4 حزيران (يونيو) 2003م، والذي طالب فيه بالاعتراف بإسرائيل دولة يهودية، وتأكيد الرئيس الأمريكي "جورج بوش" الابن في خطابه في المقام نفسه على هذه الفكرة، ثم عودة رئيس الحكومة الإسرائيلية اللاحق "أيهود أولمرت" إلى التأكيد عليها مرة أخرى في مؤتمر أنابوليس عام 2007م، وبتصاعد وتيرة إصرار حكومة بنيامين نتنياهو الحالي على تمرير مشروع قانون "الدولة القومية اليهودية" (بشارة، 2011).

وثمة العديد من التداعيات على المشروع السياسي الفلسطيني؛ أولها إغلاق الباب أمام عودة اللاجئين الفلسطينيين الذين تم تهجيرهم من خلال عملية التطهير العرقي (بابيه،

2007)، حيث قام الكنيست الإسرائيلي بإصدار قرار في 16 تموز (يوليو) 2003م، بضرورة تعميق فكرة يهودية الدولة الذي قدم مشروعه الأعضاء البرلمانيون لكتلة الليكود، وفاز بأغلبية 26 وعارضه ثمانية. وقد جاء في نصه: تعتبر الضفة الغربية وقطاع غزة "مناطق ليست محتلة، لا من الناحية التاريخية، ولا من ناحية القانون الدولي، ولا بموجب الاتفاقيات التي وقعتها إسرائيل"، وقد دعا القرار إلى "مواصلة تعزيز المستعمرات الصهيونية وتطويرها، وإلى التمسك بثوابت الصهيونية وفي مقدمتها السيادة المطلقة على مدينة القدس، والاحتفاظ بالمناطق الأمنية الغربية والمناطق الأمنية الشرقية" (الجزيرة، 2007: نت).

وإزاحة الأساس القانوني لهذا الحق والحلم والأمل من أجندة الأمم المتحدة بداية الشطب الحقوق الفلسطينية، وهذا الأساس هو القرار (194) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 11 كانون الأول (يناير) 1948م، والداعي إلى عودة اللاجئين الفلسطينيين في أقرب فرصة ممكنة، والتعويض عن الأضرار التي لحقت بهم جراء اللجوء القسري (مسارات، 2014).

إن الاعتراف الفلسطيني بيهودية الدولة يعني القبول بالرواية الإسرائيلية بحق اليهود بأرض فلسطين، ويبرر الممارسات الإسرائيلية التي اقترفتها بحق السكان الفلسطينيين على مدار سنوات احتلالها هذه الأرض، ويعفي إسرائيل من تحمل أية تبعات أخلاقية أو قانونية عن جميع الجرائم التي ارتكبت بحق الشعب الفلسطيني، بما يتناقض مع القرارات الدولية الخاصة بالقضية الفلسطينية التي صانت حقوق الفلسطينيين (الحسيني، 2016).

ثالثاً: وضع القدس (بشطريها الشرقي والغربي):

إن مدينة القدس في العقيدة الإسرائيلية هي أرض الهيكل أو المعبد، وهي أرض السرائيل التي وهبها الله للشعب اليهودي. وبذلك أصبح لزاماً على اليهود العودة إلى فلسطين وإرجاع موروث الماضي (موروث أجدادهم)، حيث قالت وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيفي ليفني كما سبق الإشارة: إسرائيل دولة للشعب اليهودي، والقدس الموحدة غير قابلة للتقسيم وهي عاصمة إسرائيل والشعب اليهودي منذ 3000 سنة، ولا عودة للاجئين إلى إسرائيل. وبذلك اتبعت ذلك بسلسة إجراءات تهدف في نهاية المطاف إلى تهويد المدينة، فمنذ سنوات التسعينيات لم تشهد الأراضي المحتلة مثل هذا التصاعد السريع في عمليات إقامة المستوطنات، ويظهر ذلك جلياً عبر جملة من المشاريع؛ فالمشروع الاستيطاني E1 الذي تم الإعلان عنه عام 1994م من قبل وزير الدفاع الإسرائيلي آنذاك السحق مردخاي"، على مساحة تبلغ 12443 دونماً من أراضي قرى (الطور، عناتا، العيزرية، السحق مردخاي"، على مساحة تبلغ 12443 دونماً من أراضي قرى (الطور، عناتا، العيزرية،

أبو ديس)، يهدف إلى: إقامة منطقة صناعية على مساحة 1 كم 2 ، وإقامة 4000 وحدة سكنية، و 10 فنادق (Poica, 2013).

هذا المخطط يعتبر من أخطر المخططات الإسرائيلية في حال تنفيذه، بإغلاق المنطقة الشرقية من منطقة القدس بشكل كامل، وتطويق المناطق (عناتا، الطور، حزما)، وليس هنالك أي إمكانية للتوسع المستقبلي باتجاه الشرق، ومنع إقامة الجزء الشرقي من مدينة القدس كعاصمة لفلسطين، وإمكانية تطورها باتجاه الشرق، وربط جميع المستعمرات الواقعة في المنطقة الشرقية وخارج حدود بلدية القدس مع المستعمرات داخل حدود بلدية القدس؛ وبالتالي تحويل القرى العربية إلى مناطق معزولة ومحاصرة بالمستعمرات.

إن إقامة القدس الكبرى بالمفهوم الإسرائيلي الذي يعادل 10% من مساحة الضفة الغربية، وبإحداث تغيير جذري في قضية الديموغرافيا الفلسطينية للصالح الإسرائيلي. وعملت على تعقيد مسألة الحصول على رخص البناء، حيث يستغرق الحصول على رخصة بناء أكثر من 5 سنوات، وبكلفة تصل إلى 20 ألف دولار، في حين يحصل اليهودي على الرخصة خلال أقل من ستة أشهر وبكلفة رمزية، الذي يؤدي إلى دفع الكثير من العائلات الفلسطينية للخروج من مدينة القدس، من أجل تأسيس بيوت لأبنائهم في ضواحي مدينة رام الله والبيرة ونابلس، بالإضافة إلى عدم السماح بعودة الفلسطينيين الذين اجبروا على مغادرة المدينة إثر حرب 1967، وقد بلغ عددهم 60000 ألف فلسطيني، علاوة على الإجراءات التعسفية المتمثلة في فرض الضرائب، حيث فرضت السلطات الإسرائيلية ضرائب عديدة على الفلسطينيين في مدينة القدس، وبمعدلات عالية بالحد الأدنى لضريبة الدخل هو 35%، وقد يصل إلى 65%، وتضاف نسبة الغرامات بما يقارب 60% من قيمة الضرائب (جبارة وآخرون، 2009).

بذات السياق عملت السلطات الإسرائيلية على دفع الفلسطينيين للهجرة وعدم العودة، من خلال إجراءات سحب الهويات بطرق شتى منها: إلغاء حق الإقامة للأشخاص الذين يقطنون في ضواحي مدينة القدس الواقعة خارج حدود البلدية (الأسطل: 250-254).

إضافة إلى مطالبة المواطنين العرب المقيمين في القدس الشرقية أن يثبتوا بانتظام أن القدس هي مركز حياتهم، نتيجة لذلك يخاطر سكان القدس العرب بخسارة حقوق الإقامة في مدينتهم إذا درسوا أو عملوا خارجها، وقد خسر جراء ذلك أكثر من 7000 فلسطيني حقوق الإقامة في القدس عام 1996م، ونحو 358 مقدسياً عام 1997م، وفي ظل هذه الممارسة يتوقع بأن يهدد بإلغاء إقامة أكثر من 80 ألف مقدسي (خلف، 2015).

موقف جامعة الدول العربية من حل الدولتين، تطور عبر العقود, لقد رفضت جامعة الدول العربية قرار التقسيم 181, وايضا بعد هزيمة 1967 رفضت ايضا قرار 242, الذي يؤكد على مبدا الدولتين الفلسطينية والاسرائيلية, وايضا رفضت جامعة الدول العربية التعاون والاعتراف بما قامت به مصر، عبر الرئيس انور السادات في اتفاقية كامب ديفيد, بان يشارك الفلسطينيين في الحل السلمي وتقسيم فلسطين وكانت المقاطعة العربية لمصر, وبدأت النتازلات المنتالية وصولا الى اجماع الدول العربية وجامعة الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية بالاعتراف بقرار 181 و 242 وهم قرارات النقسيم على ان يكون هناك دولة فلسطينية مستقله وعاصمتها القدس الشرقية وان يكون هناك دوله إسرائيلية على حدود 1967 وعاصمتها القدس الغربية ومن هنا تبنت جامعة الدول العربية المبادرة العربية للسلام مع الدولي بالتدخل للضغط على اسرائيل للموافقة على تقسيم فلسطين الى دولتين والاعتراف بدولة السرائيل بجانب الدولة الفلسطينية المستقلة .

السيناريو الثالث: يهودية الدولة وحل الدولتين

حل الدولة اليهودية:

إن مسألة قضية يهودية دولة إسرائيل، التي طرحها قادتها في الآونة الأخيرة من خلال تصريحاتهم، تعد من أخطر القضايا المطروحة في منطقة الشرق الأوسط لأنها تهدد أي فرصة قيام سلام حقيقي قائم على العدل و المساواة و تحقيق قدر مناسب من الحقوق للشعب الفلسطينية، ان مثل ذلك الطرح سينهى أي محاولات للسلام وسوف يفرغ القضية الفلسطينية من مضمونها ولن يكون هناك وجود حتى لفكرة قيام دولة فلسطينية .

لقد رأت إسرائيل نفسها منذ البداية كما كان يُنظر إليها من قبل المجتمع الدولي ويعتبرها رؤسائها كدولة تلتزم بثلاثة مبادئ: اولا كونها المكان الذي يتمكن فيه اليهود من ممارسة حقهم في تقرير المصير، ثانيا أنها ديمقراطية، وثالثا أنها عضواً في أسرة الدول مع التزامها العام بحماية الحقوق العالمية. وقد أشار قرار التقسيم التي اتخذته الأمم المتحدة عام 1947 إلى قيام دولتين، واحدة عربية وأخرى يهودية، تسيطر مجموعة الأغلبية في كل دولة على قضايا الهجرة والاستيطان والأراضي والأمن في الأقاليم الخاصة بكل منهما بحكم سيادتهما هناك. (عودة - 2009)

مفهوم يهودية الدولة:

جاء في وثيقة الاستقلال الاسرائيلية أن دولة إسرائيل دولة يهودية ودولة الشعب اليهودي أينما كان، وبالفعل بين اليهود إجماع حول يهودية الدولة لكنهم يختلفون حول تفسير مفهوم الدولة اليهودية وهناك عدة توجهات وهي:

الدولة اليهودية – دولة التوراة: وهي تعتبر الشريعة اليهودية قانون الدولة بحيث تعمل الدولة بموجب أحكام التوراة وسيعيش المواطنون اليهود في الدولة وفق أسلوب حياة مطابق لتعاليم التوراة والفرائض الدينية أما القيادة التي ستحكم الدولة فهي قيادة دينية مفوضة بحسب القانون الديني .

الدولة اليهودية – الدولة الدينية القومية: بحسب هذا التوجه فإن الشريعة اليهودية تحتل في الدولة اليهودية العلمانية مكانة مركزية في الحياة العامة مثل: التقييد بأحكام يوم السبت، التقييد بالطعام الحلال، الزواج والطلاق بحسب أحكام الشريعة اليهودية وبحسب هذا التوجه من الأجدر أن يقوم التشريع وقرارات الحكم القضائية بموجب أحكام القضاء العبري.

الدولة اليهودية – دولة القومية اليهودية الثقافية: بحسب هذا التوجه فإن الدولة اليهودية تعني أنها دولة صهيونية تستمد أفكارها من التقاليد القومية، الثقافية والدينية من التراث اليهودي القديم. دولة القومية اليهودية الثقافية هي دولة علمانية تسعى إلى إكساب القيم اليهودية .

الدولة اليهودية - دولة الشعب اليهودي: هذا التوجه يشدد على كون الدولة دولة جميع اليهود فالدولة تعتبر مركز التماثل القومي والعاطفي لليهود الذين يعيشون في الشتات. فالدولة ترعى منظومة من العلاقات مع اليهود في الشتات.

دولة إسرائيل – دولة جميع مواطنيها: هذا التوجه يشدد على هوية قومية سياسية للدولة أي على مركب المواطنة أي الانتماء للدولة وبناءً عليه فالدولة تتبع لجميع المواطنين الموجودين فيها دون أي علاقة للانتماء العرقي، الديني أو القومي. (مرسي - 2017)

لقد كان صعود بنيامين نتنياهو إلى رئاسة الحكومة الإسرائيلية علامة فاصلة جديدة نحو التأكيد على تحويل شرط الاعتراف بيهودية إسرائيل ليكون شرط أساسيا في أي اتفاق سلام مستقبلي وكما لا يحمل موقف نتنياهو هذا جديدا فجميع تصريحاته قبل وصوله إلى سدة الحكم اكدت ذلك، فقد سبق أن أعلن وهو في صفوف المعارضة ضرورة طرح الاعتراف بيهودية الدولة الاسرائيلية شرطا من أجل استئناف المفاوضات مع الجانب الفلسطيني بمعنى آخر مطالبة الجانب الفلسطيني بالاعتراف بيهودية إسرائيل قبل البدء بالحديث عن أي موضوع آخر وفي خطابه الموجه إلى الإسرائيليين عشية رأس السنة اليهودية، أعلن نتنياهو ما يلي: إننا نصر على أن يتأسس كل اتفاق مع الجانب الفلسطيني على مبدأين، الأمن والاعتراف، من بين المصالح والأمور القومية المهمة لنا الأمن لأنه لا يمكن لأي اتفاق أن يستمر من غير إرساءات أمنية قوية وملموسة في المنطقة، والأمر الثاني هو بالطبع الاعتراف بإسرائيل كدولة للشعب اليهودي.(مرسى – 2017)

المعارضة الحزبية لمفهوم يهودية الدولة:

ترفض أحزاب اليسار وبعض أحزاب الوسط مشروع القانون رغم تأييدها ليهودية الدولة بسبب بنود تتحدث عن ضرورة أن يكون القضاء التوراتي مصدر إلهام للمشرع وجهاز القضاء الإسرائيلي وهنا تكمن المعضلة.

ولعل خير دليل على أن الأحزاب العلمانية لا ترفض يهودية الدولة، وأن الأسباب جانبية، تصريحات يائير لابيد، زعيم حزب "هناك مستقبل" في الائتلاف الحكومي، لابيد الذي اعتبر مشروع القانون عنصريا تمت صياغته من أجل مكاسب سياسية حزبية من قبل نتياهو،

قال بعد المصادقة على المشروع إنه لا يعارض فكرة الدولة القومية، كون إسرائيل دولة يهودية، لكنه شدد على ضرورة أن تكون دولة ديمقراطية أيضا. (مرسى - 2017)

الموقف الفلسطيني لحل يهودية الدولة:

تطالب وثيقة حيفا بدولة ديموقراطية مؤسسة على المساواة بين اليهود الإسرائيليين والعرب الفلسطينيين وتفصل الوثيقة متطلبات هذا الحل: تغيير المبنى الدستوري، وتغيير تعريف دولة إسرائيل من دولة يهودية الى دولة ديموقراطية تتأسس على المساواة القوميّة والمدنيّة بين المجموعتين القوميّتين وارساء أسس العدالة والمساواة بين كافة مواطنيها وسكانها... وتأمين مبدأ التعددية الثقافية لجميع المجموعات والمشاركة الفعلية للأقلية الفلسطينية في الحكم وتكفل حق تقرير مصيرنا كأقلية وطن» وتعدد وثيقة حيفا مطالب المشاركة في الحكم وحق الفيتو وتقاسم الموارد، وتعريف الدولة بأنها دولة يهودية واستعمالها للديموقراطية لخدمة يهوديتها يقصينا ويضعنا في تصادم مع طبيعة وماهية الدولة التي نعيش فيها لذلك نطالب بنظام ديموقراطي توافقي يمكننا من المشاركة الحقيقية في اتخاذ القرار والسلطة لضمان حقوقنا القومية والتاريخية والمدنية الفردية والجماعية. فإن هذا الموقف يعني ضمنا عدم القبول بقرار التقسيم 181، حسب التفسير الإسرائيلي حتى في الظروف السياسية والديموغرافية التي نتجت عن النكبة وعن عملية التطهير العرقي، وحتى لو وضعنا قضية اللاجئين جانبًا للحظة، لم يعد بالإمكان القبول بدولة يهودية في حالة التركيب السكاني داخل إسرائيل، عداك عن استحقاقات حق العودة الذي تطالب بتحقيقه هذه الوثائق. وقد اصبح واضحًا للفلسطينيين في إسرائيل ان القبول بالدولة اليهودية يعنى ان يحكم عليهم بعدم المساواة في وطنهم وبأن يكونوا مجموعة قومية بدون انتماء الى دولة وحتى الى وطن. (بروكنجز -(2015)

إن الإقرار الفلسطيني بيهودية الدولة يساعد إسرائيل على تثبيت مقاربتها المغلوطة تاريخياً، وتخلصها من آثارها السلبية داخلياً، وتمنحها فرصة التمادي مستقبلياً. لا يمكن الفلسطينيين إنكار التاريخ المثبت بالحقائق التي لا تزال آثارها قائمة حتى هذه اللحظة على الأرض، لتأكيد الرواية الإسرائيلية المفبركة، فاللاجئون الفلسطينيون منتشرون في أصقاع العالم يعانون من الظلم وقهر الغربة وإنكار الحق، والعالم الغربي الذي ساهم في مأساتهم بتيسير عملية طردهم من وطن أجدادهم، يجب أن يتحمل واجبه التاريخي تجاههم، تماماً كما تحملها تجاه اليهود الذين عذبوا في أوروبا.

كما أن الإقرار الفلسطيني بيهودية الدولة يعني تتازلاً عن جميع الحقوق الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية بما فيها الأراضي التي احتلت عام 1967. فإسرائيل لم تقر حدود دولتها،

ويعد ذلك سبباً آخر من أسباب عدم قدرتها على وضع دستورها حتى اليوم، أو حتى الإقرار بحدود عام 1967 التي تتحدث عنها قرارات الشرعية الدولية. فإسرائيل دولة متأثرة بالفكر الديني، وهناك ثلاثة تيارات دينية داخلها متصارعة حول تحديد مفهوم أرض إسرائيل، الأول يكتفي بحدود فلسطين التي تبلورت بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، والثاني يضيف إلى فلسطين جميع أراضي شرق الأردن ومناطق إضافية من سورية ولبنان، أما الثالث فيرى حدود إسرائيل ممتدة من النيل إلى الفرات. وفق أي تيار منهم تريد إسرائيل من الفلسطينيين أن يقروا لها بحدود دولتهم اليهودية، والتي لم تحدد في أي وثيقة دستورية إسرائيلية رسمية؟

رفض الإقرار بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة والتعويض وفق قرارات الشرعية الدولية، فالإقرار الفلسطيني بالرواية الإسرائيلية ينفي أي حق فلسطيني على أرض فلسطين، بل يعطى مبرراً للحروب التي خاضتها إسرائيل ضد السكان الفلسطينيين.

إن الاعتراف الفلسطيني بيهودية الدولة يعني القبول بالرواية الإسرائيلية بحق اليهود بأرض فلسطين، ويبرر الممارسات الإسرائيلية التي اقترفتها بحق السكان الفلسطينيين على مدار سنوات احتلالها هذه الأرض، ويعفي إسرائيل من تحمل أية تبعات أخلاقية أو قانونية عن جميع الجرائم التي ارتكبت بحق الشعب الفلسطيني، بما يتناقض مع قرارات الشرعية الدولية التي صانت حقوق الفلسطينيين. (الحسيني - 2016)

الموقف العربي من يهودية الدولة:

بيد أن الجانب الفلسطيني العربي يرفض الاعتراف "بالدولة اليهودية" لأنه يرى فيه تخلياً علنياً عن حق العودة حتى قبل المفاوضات، إذ إن مطالبة الكيان الإسرائيلي بالاعتراف به "كدولة يهودية" تتناقض كلياً مع مبدأ حق العودة، مثلما تعني إسقاطاً له ونسفاً لأية مطالبة فلسطينية عربية به.

الأمر الذي يتضمن إسقاط كل الحقوق الفلسطينية والعربية والإسلامية في فلسطين، فتتقل عدالة الصراع والحق في فلسطين من الخندق الفلسطيني إلى جانب المستوطنين اليهود المعتدين الذين جاء بهم المشروع الاستعماري الصهيوني إلى فلسطين بحماية الحراب البريطانية. ووفر لهم شروط الاستيطان والتسلح وتشكيل الجيش وإقامة الدولة بالقوة المسلحة السافرة وفرض بقائها من خلال تلك القوة، وبدعم دولي غير متناه وسيطرة مقابلة على الدول العربية، أو شلّها من كل قدرة على المقاومة والممانعة. (شفيق - 2010)

اكدت مجددا جامعة الدول العربية على الرفض المطلق والقاطع للاعتراف بإسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) (كدولة يهودية) ورفض جميع الضغوطات التي تمارس على القيادة الفلسطينية في هذا الشأن، وادانة كافة الإجراءات الإسرائيلية غير الشرعية التي تسعى إلى

تغيير التركيبة ال ديمغرافية والواقع الجغرافي للأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التحذير من خطورة هذا التوجه العنصري وعواقبه الخطيرة على الشعب الفلسطيني والمنطقة باعتباره يتناقض مع كافة مرجعيات السلام وروح مبادرة السلام العربية ويسعى إلى فرض، الرفض المطلق والقاطع للاعتراف بإسرائيل دولة يهودية ورفض جميع الضغوطات التي تمارس على القيادة الفلسطينية في هذا الشأن (جامعة الدول العربية – 2014).

رفض سياسات نتانياهو وتصريحاته التي أطلقها أثناء حملته الانتخابية التي تتنكر لحل الدولتين، والتأكيد على أهمية مواجهة ذلك بشكلٍ صارم، ودعوة مجلس الأمن والأطراف الدولية المعنية بعملية السلام اتخاذ موقف حازم لوضع حد لهذه السياسات الإسرائيلية الأحادية الجانب والخطيرة التوجه.

الرفض القاطع لمحاولات الالتفاف على حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، ورفض أي مشروع لدولة فلسطينية ذات حدود مؤقتة يرمي إلى تجزئة الأراضي الفلسطينية، والتأكيد على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأر اضي الفلسطينية المحتلة على حدود الرابع من يونيو/ حزيران 1967.

استمرار تكليف الأمين العام لجامعة الدول العربية بالتشاور والتنسيق مع الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي اتخاذ ما يراه من إجراءات مناسبة تكفل رصد وتوثيق الانتهاكات والاعتداءات والجرائم الإسرائيلية المرتكبة ضد الشعب الفلسطيني تمهيدا لاتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة.

لم يصل الحال في القضية الفلسطينية الي هذا الحد من التراجع, الا بعدما تخلت جامعة الدول العربية بما فيها من الدول عن مواقفها الجادة في دعم القضية الفلسطينية ,على المستوى السياسي، في المحافل الدولة, هذا الي جانب الخلافات الحزبية القائمة بين حركتي فتح وحماس والانقسام الفلسطيني، وبعدما كانت اسرائيل تطالب المجتمع الدولي بالاعتراف بها كدولة اسرائيلية ديمقراطية، وهي اول من اعترف بقرار التقسيم (242) التي رفضته الامة العربية وجامعة الامه العربية في العقود الاولى من الصراع، اليوم ترفض اسرائيل قرار التقسيم، وتشترط باعتراف العالم العربي, والدولي بيهودية الدول الاسرائيلية, قبل التفاوض على الحل بين الفلسطينيين والإسرائيليين ,وهذا ما صرح به رئيس الوزراء الاسرائيلي نتانياهو, لتنفذ الاجندة الاسرائيلية كاملة على ارض فلسطين, فجامعة الدول العربية والامة العربية التي ترفض يهودية الدولة على استحياء, تتطبع اليوم مع الكيان الاسرائيلي، العلاقات الدبلوماسية ومنها الاقتصادية في عواصمها وهذه دلالة على ان الامة العربية, وعلى رأسها جامعة الدول العربية، بالتراجع عن مواقفها في نصرة القضية الفلسطينية.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج:

في ختام هذه الدراسة بالإمكان التوصل إلى النتائج التالية:

ومن خلال الدراسة ظهرت النتائج التالية:

اولا: تبنت جامعة الدول العربية مبادرة عربية للسلام مع "اسرائيل" (مبادرة السلام العربية 2002) تقوم على استعداد الدول العربية للاعتراف بإسرائيل وتطبيع العلاقات معها في مقابل انسحاب اسرائيل من الاراضي المحتلة عام 1967 وقيام دولة فلسطينية وحل متوافق عليه لقضية اللاجئين بالاستتاد بالقرار الدولي 194 †††† ، ولكن "اسرائيل " لم تستجيب لهذه المبادرة انطلاقا من شعورها بقوة موقفها وعدم وجود موقف عربي مؤثر وضاغط.

ثانيا: لم تلتزم العديد من الدول العربية بالمبادرة العربية فيما يتعلق بالتطبيع مع اسرائيل ولجأت بإقامة علاقات اما تحت غطاء علاقات تجارية او علاقات سرية وذلك بدون موافقه جامعة الدول العربية او الرجوع اليها ودون ابداء الجامعة أي موقف معارض لهذه الدول بتأثير الضغط من الولايات المتحدة الامريكية وبدعوة مواجهة الخطر الايراني في المنطقة وهذا بدوره يؤدي الي اضعاف الموقف الفلسطيني في الصراع مع اسرائيل.

ثالثا :ارتكبت "اسرائيل "العديد من جرائم الحرب ضد الفلسطينيين، وعلى رأسها اجتياح الضفة الامم الغربية ، ومجزرة جنين، وحصار رئيس دولة معترف بها كعضو مراقب في منظمة الامم المتحدة، الرئيس ياسر عرفات, ومما مارسته من اعتداءات وحصار على قطاع غزة بالإضافة الى جرائم أخرى، دون ان تتخذ جامعة الدول العربية موقفا مؤثراً لوقف العدوان الاسرائيلي على شعبنا.

رابعا: تميز موقف جامعة الدول العربية بالإيجابية, من الانتخابات الفلسطينية الرئاسية والتشريعية, فاعتبرت هذه الانتخابات خطوة على طريق الديمقراطية, بنزاهتها وشفافيتها، حيث طالب الامين العام للجامعة بالاعتراف بالنتائج المترتبة على الانتخابات, باعتبار ان الشعب الفلسطيني هو من اختار.

^{†††† -} قرار رقم 194 والذي جاء في الفقرة 11 منه بأن الجمعية العامة "تقرر وجوب السماح بالعودة، في أقرب وقت ممكن للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم وكذلك عن كل فقدان أو خسارة أو ضرر للممتلكات بحيث يعود الشيء إلى أصله وفقاً لمبادئ القانون الدولي والعدالة، بحيث يعوض عن ذلك الفقدان أو الخسارة أو الضرر من قبل الحكومات أو السلطات المسؤولة."

خامسا: يوجد مجموعة من الدول العربية المتنفذة مثل السعودية ومصر تؤثر في قرارات جامعة الدول العربية اتجاه القضية الفلسطينية, انطلاقا من تحالفاتها الاقليمية والدولية كما ان التغير في بعض الانظمة العربية اثر على موقف جامعة الدول العربية من الصراع الاسرائيلي الفلسطيني لصالح موقف الدول الحليفة للولايات المتحدة الامريكية والتي تقيم علاقات مع اسرائيل وهذا من رأي الباحث ليس في صالح القضية الفلسطينية.

سادسا: ثمة قرارات ومواثيق عربية يمكن للطرف الفلسطيني الاستناد اليها لمطالبة جامعة الدول العربية بتفعيل دعمها للشعب الفلسطيني ومنها اتفاقية الدفاع المشترك 1967م، وصندوق دعم القدس والاقصى 2000م، وقرار محكمة العدل العربية 2017م.

ثانياً: التوصيات:

اولا :ان تتخذ جامعة الدول العربية موقفا واضحا من الدول الاعضاء الذين لجأوا لإقامة علاقات أياً كان نوعها مع اسرائيل باعتبار ذلك خروجا على مقررات جامعة الدول العربية والمبادرة العربية لعام 2000 واعتبار ان هذه العلاقات تلحق ضرارا بالغا في القضية الفلسطينية.

ثانيا: من المهم ان لا تبقى المبادرة العربية للسلام على الطاولة كخيار استراتيجي، وتظل "اسرائيل" هي صاحبة القرار, دون وجود رد عربي قوي, على الاقل اعطاء المبادرة مدة زمنية محدودة، لسحبها عن الطاولة، ووضع استراتيجيات اخرى للصراع.

ثالثا: من الضروري ان لا يبقى موقف جامعة الدول العربية من الجرائم "الاسرائيلية" بحق المدنيين الفلسطينيين في اطار الشجب والاستنكار, وخاصة انها منظمة اقليمية، وعلى راس ميثاقها الدفاع عن الحقوق العربية بما فيها حق الفلسطينيين وقيام دولتهم المستقلة وذلك بالضغط على الدول العظمى, والمنظمات الدولية, لحل الصراع الاسرائيلي الفلسطيني ,معتمدة على الدولية، والجهد الدبلوماسي العربي، وعلى ما تمتلكه من موارد تؤثر على المصالح الحيوية للدول الغربية .

رابعا: دعوة جامعة الدول العربية للمزيد من المواقف الايجابية اتجاه الصراع الاسرائيلي الفلسطيني، وخاصة في حل القضايا الداخلية الفلسطينية، لما لجامعة الدول العربية من دور هام في تصفية الاجواء الفلسطينية الداخلية، الامر الذي ينعكس ايجابيا على ادارة الصراع الاسرائيلي الفلسطيني .

خامسا: من المهم ان يبقى دور جامعة الدول العربية منسجماً مع قراراتها ومواثيقها فيما يتعلق بالصراع الاسرائيلي الفلسطيني بعيداً عن الخلافات الداخلية العربية، ولا تتأثر بمواقف تلك الدول التي تقيم علاقات مباشرة مع اسرائيل او تسعى للتطبيع معها.

سادسا: على الطرف الفلسطيني مراجعة القرارات والمواثيق التي اقرت في جامعة الدول العربية لصالح القضية الفلسطينية، والاستفادة منها بتفعيلها مع الجامعة مثل اتفاقية الدفاع المشترك ودعم صندوق القدس والاقصى ومحكمة العدل العربية وهذا يعزز موقف القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، والعمل على وجود مؤسسة اعلامية عربية ناطقة بجميع اللغات لإقناع الرأي العام الدولي والاقليمي بعدالة القضية الفلسطينية وكشف زيف اسرائيل وجرائمها.

مراجع الدراسة

أولاً: الوثائق

- جامعة الدول العربية، قمة الدورة العادية 14- بيروت- المبادرة العربية- 2002.
- جامعة الدول العربية، قمة الدورة العادية 15- شرم الشيخ- مصر الاعتداءات على مقر الرئيس ياسر عرفات واجتياح الضفة الغربية -2003.
- جامعة الدول العربية، قمة الدورة العادية 18- الخرطوم- الانتخابات الفلسطينية 2006.
- جامعة الدول العربية، مؤتمر القمة العربية 21 قطر العدوان على غزة 2009.
- جامعة الدول العربية، مؤتمر القمة الاستثنائية سرت ليبيا تهويد القدس وتغير معالمها الجغرافية 2010.
- جامعة الدول العربية، مؤتمر القمة العربية 24 الدوحة المصالحة الفلسطينية 2013.
- ◄ جامعة الدول العربية، قمة 25-26 الكويت رفض يهودية الدولة، ادانة الاقتحامات الاسرائيلية على الاقصى 2014.
- جامعة الدول العربية قمة شرم الشيخ 28 29 مارس مصر قرارات جامعة الدول العربية التي تخص العلاقة مع ايران 2015 .
- جامعة الدول العربية قمة شرم الشيخ 28 29– قرارات المجلس الوزاري 144 2015 .
- جامعة الدول العربية قمة الدورة العادية 28 عمان الاردن التطورات والانتهاكات الاسرائيلية في مدينة القدس المحتلة 2017.

ثانيا: كتب

• أحمد، يوسف (1988): الصراعات العربية، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

- احمد مصطفى العربي 2016 مبادرة السلام العربية.. هل يتنازل العرب وتوافق إسرائيل؟.
- البرغوثي، عمر ؛ الصالح؛ خليل (2006): تاريخ فلسطين، الإسكندرية: مكتبة الثقافة الدينية.
- بشيري، أحمد (2009): الثورة الجزائرية وجامعة الدول العربية ، ط2، الجزائر: تالة.
- بوحوش، عمار؛ الذنيبات، محمد (1989): مناهج البحث العلمي، عمان: مكتبة
 الناشر.
 - بورقعة، لخضر (2000): شاهد على اغتيال الثورة، ط1، الجزائر: دار الحكمة.
 - جابر، سامية (2003): قضايا العالم العربي، ط1، بيروت: دار النهضة العربية.
- جهيني، شريف (2015): حرب الرمال 1963 بين الجزائر والمغرب، الجزائر: جامعة محمد خيضر.
- الحسن، بلال (2008): قرارات في المشهد الفلسطيني عن عرفات وأوسلو وحق الغاء الميثاق، ط1، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات.
- حسين، محمد (1960): طائفة الدروز تاريخها وعقائدها، القاهرة: دار الحكمة بمصر.
- حلاق، حسان (2010): تاريخ لبنان المعاصر (1913–1952)، بيروت: دار النهضة العربية.
- حماد، مجدي (2007): جامعة الدول العربية، مدخل إلى المستقبل، ط1، الكويت: مطابع السياسة.
- حماد، مجدي (2009): مستقبل التسوية 30 عاماً من سلم عابر، ط1، بيروت: دار النهضة العربية.
- الخشب، محمد (2003): مستقبل الصراع العربي الإسرائيلي واستراتيجيات إقامة الدولة الفلسطينية، القاهرة: دار قباء.

- الدقاق، السعيد؛ مصطفى، سلمة: المنظمات الدولية المعاصرة، القاهرة: منشأة المعارف.
 - رخاء، عزت (2006): المنظمات الدولية المعاصرة، القاهرة: دار النهضة العربية.
- رشیدات، عصام وآخرون (1996): دراسات في القضیة الفلسطینیة، ط1، عمان: دار الکندی.
- سعيد، خالد (2009): حين صبوا الرصاص على غزة، ط1، القاهرة: مكتبة جزيرة الورد.
- سعيدي، وهيبة: الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح 1954–1962، الجزائر، دار المعرفة.
- سلطان، عمار وآخرون (2007): الدعم العربي للثورة الجزائرية، الجزائر: مطبعة الديوان الجزائري.
- سلّوم، عدنان؛ مرتضى، أسامة (2011). الآفاق المستقبلية للعلاقات العراقية الكويتية ما بعد نيسان 2003، ط1، بيروت: دار مكتبة البصائر.
- السيسي، صلاح الدين (2008): النظم والمنظمات الإقليمية والدولية، ط1، القاهرة: دار الفكر.
- شكري، محمد؛ حمودي، ماجدة (2007): الوسيط في المنظمات الدولية: النظرية العامة التنظيم العالمي التنظيم الإقليمي التنظيم التنظيم الكتاب.
- شوقي، عبد العال (2016): التنظيم الإقليمي العربي، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية.
- الطيب، محمد (2010): العالم العربي والتحديات المعاصرة، ط1، بيروت: دار النفائس.
- عاشور، عمر (2010): حل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني-تعارض المفاهيم والحلول البديلة، غزة: مركز التخطيط الفلسطيني.

- عامر، محمود (2008): تاريخ المغرب العربي المعاصر، دمشق: منشورات جامعة دمشق.
- عبد الرحمن، أسعد (1982)، الموسوعة الفلسطينية الحرب على لبنان 82 25/اغسطس/ 2014) الحرف ع من المجلد الثالث.
- عبد العال، محمد (2016): التنظيم الإقليمي العربي وجامعة الدول العربية، القاهرة:
 جامعة القاهرة.
- عبد العزيز، فؤاد (2013): حرب الرمال، شهادة حية، الجزائر: دار الشروق اليومي.
- عبد المنعم، واصل (2002): الصراع العربي الإسرائيلي من مذكرات وذكريات الفريق عبد المنعم واصل، ط1، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية.
- العتيبي غالب بن غلاب 2010 جامعة الدول العربية والنزاعات العربية العربية العربية العربية العربية العربية الرياض، الطبعة الاولى، ص 53
- العتيبي، غالب(2010): جامعة الدول العربية والنزاعات العربية العربية، ط1، الرياض.
- العثمان، عثمان (2003): مأزق السنوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي، ط1، بيروت: مجد.
- العدوان، عبد الحليم (2009): القضية الفلسطينية في مؤتمرات القمة العربية 1946–1990، ط1، عمان: دار الراية.
- عواجي، غالب (2001): فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام وبيان موقف الإسلام منها، جدة: المكتبة العصرية الذهبية للطباعة والنشر والتسويق.
- الغريب، محمد (1982): التصميم والمنهج والإجراءات، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
- غليم، رابح (2004): الموقف الدولي في نطاق جامعة الدول العربية" الجزائر: دار هومة.

- غنيم، عادل (1993): في منهج البحث التاريخي، ط2، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- الغنيمي، محمد (1974): جامعة الدول العربية دراسة قانونية سياسية، الإسكندرية: منشأة المعارف.
- فاروق، هناء (2009): صورة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية لدى الرأي العام المصري، ط1، القاهرة: دار العالم العربي.
- الفتلوي سهيل (2010): مبادئ المنظمات الدولية العالمية والإقليمية، ط1، عمان: دار الثقافة.
- كوكب، نجيب: جامعة الدول العربية ماذا بقي منها؟، ط1، بيروت: رياض الريس للكتب.
- مار، فيبي (2009): تاريخ العراق المعاصر، العقد الجمهوري الأول، ترجمة: مصطفى أحمد، القاهرة: دار مصر للطباعة.
- مبارك، وليد (2004): مكانة الدولة الضعيفة في منطقة غير مستقرة: حالة لبنان"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي.
 - (محسن صالح -2009 التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009)
- محدوب، محمد (2002): التنظيم الدولي والنظرية والمنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة، ط7، حلب: منشورات اللب القوقية.
- محسن، صالح (2012): القضية الفلسطينية خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة"، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.
- لواء م محمود مرسى 2017 يهودية الدولة في الفكر السياسي الإسرائيلي المعاصر وتداعياته على القضية الفلسطينية المركز الديمقراطي العربي .
- مرشحة، محمود (2010): الوجيز في المنظمات الدولية"، حلب: مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية.

- مطر، جميل؛ هلال، علي الدين (1993): جامعة الدول العربية الخبرة التاريخية ومشروعات التطوير"، مركز البحوث والدارسات السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة.
- منصور، أحمد مذكرات أحمد بن بلة يكشف عن أسرار الثورة 2012/4/22 قناة الجزيره العربية (يوجد على يوتيوب).
 - موسى، إبراهيم (2010): قضايا عربية ودولية معاصرة، ط1، بيروت: دار المنهل.
- مياسي، ابراهيم (2007): من قضايا تاريخ الجزائر المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2.
- د. محسن محمد صالح 2006 مركز الزيتونية للدراسات والاستراتيجيات .https://www.alzaytouna.net
- مياسي، إبراهيم (1986) الاحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية، 1837-1943م، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر مطبعة رويبة.
- نصرة، فسيح (2014): جامعة الدول العربية ودورها في دعم القضية الفلسطينية 1945 حتى 1974، الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر.
- ياغي، أحمد (1983): الجذور التاريخية للقضية الفلسطينية، الرياض: دار المريخ.
- يوسف، شكري (2002): المنظمات الدولية والإقليمية التخصصية، القاهرة: دار الترك للنشر والتوزيع.

ثالثًا: الرسائل العلمية والأبحاث

- أروى هاشم عبد الحسن، مشكلة الحدود العربية في منطقة الخليج العربي. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1996 ص
- احمد المصري دور اسرائيل في مرتكزات الامن القومي رسالة ماجستير غير منشورة جامعة الازهر 2010م.

- صلاح الوادية 2017- **ورقة موقف حول حل الدولتين** الهيئة الدولية لدعم حقوق الشعب الفلسطيني.
- ديفيد بولوك 2010 أفعال، وليس مجرد مواقف: نموذج جديد للعلاقات العربية الأمريكية معهد واشنطن http://www.washingtoninstitute.org
- الجبوري، حسين محمود حسين (2009): دور جامعة الدول العربية في تسوية النزاعات العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، هولندا: الجامعة الحرة.
- جهيني، نصيرة (2014): جامعة الدول العربية ودورها في دعم القضية الفلسطينية 1945–1973، الجزائر: جامعة محمد خيضر.
- السرياني، محمود (2001): الحدود الدولية في الوطن العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض.
- العايب، أحمد (2011): البعد الأمني لسياسة ودبلوماسية الجزائر الإقليمية منذ 1962م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر.
- العمري، عبد العزيز (2007): تطوير نظام التصويت وتنفيذ القرارات في جامعة الدول العربية: دراسة مقارنة للمبادرات العربية الرسمية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، القاهرة.
- غنام، أحمد (2013): الدور الأمريكي في تسوية الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي "حل الدولتين نموذجاً 1991-2010، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر غزة.
- فياض، فيصل (2014): موقف جامعة الدول العربية من التغيرات السياسية العربية في الفترة ما بين 2010–2012، جامعة الأزهر غزة.
- المغني، محمد (2016): موقف جامعة الدول العربية من القضية الفلسطينية من خلال القرارات والبيانات الرسمية الصادرة عنها من (1987 إلي 2006م)، الجامعة الإسلامية غزة.

- الموافي، عبد الحميد (1985): مجلس جامعة الدول العربية: دراسة في عملية صنع القرار في المنظمة الدولية الإقليمية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، القاهرة، القاهرة.
- نكاع، عصام (2005): إصلاح جامعة الدول العربية في ظل الواقع العربي الراهن، جامعة الجزائر، الجزائر.

رابعاً: المجلات والدوريات

- "السور الواقي 7-10 أبريل 2002 حصار الرئيس ياسر عرفات"، صحيفة الشرق الأوسط، 2002.
 - "فرق ومذاهب"، مجلة الراصد العدد 62"، شعبان 1429هـ؛ www.alrasead.net
- بلعوشي، أمينة (1986): "مساهمة في دراسات النزاعات المسلحة بين الدول العربية"، مجلة الوحدة، السنة الثانية، العدد 17.
- عرض مُوجز لدراسة بعنوان: "إسرائيل والشرق الأوسط المتغير"، والمنشورة في يناير 2015 عن معهد بروكنجز.
- تيك ديبكا (2008): "صواريخ غزة تنهمر ووزراء إسرائيل يتجادلون في كيفية الرد عليها"، (21 حزيران / ديسمبر 2008, وكالة فلسطين اليوم، paltoday.ps).
- كمال الخالدي -1999 فكرة دولة ثنائية القومية في فلسطين مجلة الفلسطينية للدراسات العدد 37 المجلد 30 www.palestine-studies.org
- جاد، عماد (2009): "إسرائيل بين الحرب والانتخابات، أزمة مجتمع ونخبة"، (العدد 176, ابريل 2009, مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، القاهره 2009.
 - إدوارد سعيد، "الانتفاضة ضد أوسلو"، "الحياة" (لندن)، 1996/10/1.
 - الحرباوي، علي (ربيع 2006): مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 17، العدد 66.

- خيري، صبري (2012): "الطائفية أسبابها وأثارها الطائفية"، (drsabrikhalil.wordpress.com/2012/05/15).
- دياب، يوسف (2001): "القضاء اللبناني يكشف قاتل طوني فرنجية"، جريدة العرب الدولية.
- كمال الخالدي-1999 فكرة دولة ثنائية القومية في فلسطين : خيار سياسي مطروح أم تطور تراكمي مقصود؟ العدد 37، المجلد 10، مجلة الدراسات الفلسطينية .
- العقاد، صلاح (تموز 1973): "نزاع الحدود بين العراق والكويت"، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات والبحوث، العدد (33).
- العودات، حسين (2008): "ممارسة الدور الإقليمي بوجود المعتدلين والمتشددين"، شؤون عربية، العدد 135، القاهرة.
- غليون، برهان (2009): "معوقات العمل الوحدوي العربي وسبل تجاوزها"، مجلة المستقبل العربي، العدد 367، بيروت.
- الكيالي، عبد الحميد (2017): "الأداء السياسي الإسرائيلي خلال العدوان"، 2017/4/22 مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات بيروت.
- لجنة الانتخابات المركزية 2006 نتائج الانتخابات التشريعية لعام 2006م http://www.elections.ps
- نافعة، حسن (2004): "من أجل الاستفادة من التنظيم الهيكلي للمنظمات الإقليمية والدولية"، مجلة المستقبل العربي، العدد 301، (بيروت: مارس 2004).
- مايكل آيزنشتات و ديفيد بولوك 2012 علاقة المنفعة: لماذا يعد التحالف بين الولايات المتحدة وإسرائيل مفيداً لأمريكا؟ http://www.washingtoninstitute.org

خامساً: المؤتمرات والندوات

- "إعلان المبادئ حول ترتيبات الحكومة الانتقالية الذاتية"، صحيفة السفير، يوميات ووثائق، مركز دراسات الوحدة العربية 1993/9/1, بيروت ط 1، ص 874– 879.
- أبو نحل، أسامة؛ الأخرس، سامي (2014): "المواقف الإقليمية من العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة (2008–2014) (مصر وتركيا نموذجاً) رؤية سياسية تحليلية"، المؤتمر العلمي الثامن (التحولات الموضوعية في القضية الفلسطينية بعد أوسلو)، كلية الآداب / الجامعة الإسلامية غزة، بتاريخ 2016/10/4.
- السيد، هبه السيد (2009): "موقف حركة فتح وعرب 48 من العدوان على غزة"، ورقة بحثية تحت عنوان (العدوان على غزة خريطة الحدث والدلالات الحضارية)، (من القائم بالندوة وتاريخها).
 - القطاطي، وليد (2015): "السلام الإقليمي"، فلسطين اليوم، 2015/1/5).
- بسام حيدر -2011م- مؤتمر علاقات تركية مع عالم عربي متغير مركز كارنيغي للشرق الأوسط ومؤسسة هاينريخ بول والمؤسسة التركية للدراسات الاقتصادية والاجتماعية.
- هنية، إسماعيل (2017): "مستقبل القضية الفلسطينية والتحديات"، (لقاء سياسي في مقر اقامته)، 2017/4/23.
- د. صلاح الوادية 2017 ورقة موقف حول حل الدولتين الهيئة الدولية لدعم حقوق الشعب الفلسطيني.
- د.محسن محمد صالح -التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2012 2013 مركز
 الزيتونة بيروت.

سادساً: المواقع الإلكترونية

ايهاب شوقي - 2012 (روسيا والعرب...تاريخ مشرف وحاضر تلوثه امريكا) شبكة الاخبار العربية - http://www.anntv.tv .

- محمد اسحق الريفي 2010موقف حركة حماس من المبادرة العربية للسلام ..
 وكالة سما نيوز
- ثابت، أحمد (2016): جوانب الصراع العربي الإسرائيلي ومجالاته الجزيره نت 3/10/2004 جامعة القاهرة.
- "أسباب العدوان على غزة من وجهة النظر الإسرائيلية"، (22/يوليو/2014)؛ مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- بن حمد الفهد 2002 التبيين لمخاطر التطبيع على المسلمين https://archive.org/download/NasserAl-Fahd/3.pdf
- جلال سلمي- 2015- وثيقة رفض السلطان عبدالحميد الثاني بيع فلسطين ترك برس http://www.turkpress.co .
 - خالد عبد المنعم 2017 موقع البديل https://elbadil.com
 - الوطن 2012 اعلان الدوحه 2012 اعلان الدوحه
- فلسطين اليوم -2010 جامعة الدول العربية لا نفكر بقوات عربية لإنهاء الانقسام بين "فتح" و"حماس https://paltoday.ps .
- سنية الحسيني 2016 لماذا يرفض الفلسطينيون الإقرار بيهودية دولة إسرائيل؟
 وكالة وفا http://www.wafa.ps
- رمان، ساموئل (2017): إسرائيل تعزز علاقاتها مع دول الخليج، ترجمة: ميسون عبد الكريم، 2017 -3 The World Post 20 3 عبد الكريم، 2017
 - "الاعتراف بإسرائيل"، شبكة فلسطين للحوار 2009–05–26.
- وكالة الانباء الفلسطينية وفا -2009 جامعة الدول العربية تأمل أن يسفر الحوار الفلسطيني إلى إنهاء الانقسام)

www.paldf.net

• "الانقسام الفلسطيني تسلسل زمني"، الجزيرة نت (17/3/2011). (http://www.aljazeera.net)

- "التطور السياسي لإمارة الكويت ومشكلاتها الحدودية للمدة من 1914–1963"، مقاتل من الصحراء؛ http://www.moqatel.com
- "التقرير الأسبوعي حول الانتهاكات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة"، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 28 مارس-3 أبريل 2002؛

http://www.pchrgaza.org

- "جامعة الدول العربية تطالب بإعطاء فرصة لحماس، مؤتمر دافوس 2006"، الوثائق الفلسطينية، 2006/1/28؛ books.google.ps
 - الجزيرة نت، 2004/10/3؛ http://www.aljazeera.net
- "الحرب الأهلية اللبنانية"، شبكة الجزيرة الإعلامية، 2015/5/20، آخر زيارة (http://www.aljazeera.net)
 - أبو حمدة، سوسن (2017): "لماذا تستسلم الدول العربية"، القدس العربي؛

http://www.alquds.co.uk

- ايمن عودة 2009 "حل الدولتين" و "حل الدولة الواحدة" الجبهة الديمقراطية
 للسلام والمساواة www.aljabha.org
- خروب، محمد (2008): "مصير المبادرة العربية للسلام"، ندوة بعنوان (ما عنوانها)، http://www.alraicenter.com (2008/5/22
- لجنة الانتخابات المركزية نتائج الرئاسة 2005 –
 http://www.elections.ps
- "دحلان يؤكد رفض فتح المشاركة بحكومة تقودها حماس"، الجزيرة نت، 1/27 http://www.aljazeera.net/news \$2006
 - قادة عالميون يشيدون بعرفات... واسرئيل "غير آسفة" على وفاته العربية نت 2004 www.alarabiya.net
- "شاؤول موفاز لصحيفة يديعوت أحرونوت: عرفات خطر على السلام أكثر من http://www.arab48.com \$2010/10/31 48

- شعبان، خالد (2005): "ا**لانتخابات الرئاسية الفلسطينية 2005/1/9**"، مركز التخطيط الفلسطيني، (16/01/2006)؛ http://www.oppc.pna.net
 - الشقران، خالد (2017): "مصير المبادرة العربية للسلام "، مركز الرأي للدراسات،
 - 15 حزيران 20170:02).
- تقرير جامعة الدول العربية وروسيا تتفقان على مواصلة تطوير الحوار والتعاون http://www.wafa.ps -2009

http://www.alraicenter.com

• الطناني، معين: "حصار الرئيس ياسر عرفات"، مركز التخطيط الفلسطيني (خطاب السيد الرئيس ياسر عرفات، في 2001/12/16.)

http://www.oppc.pna.net

- "عريقات يؤكد التقاء عباس ومشعل لتشكيل حكومة الوحدة"، الجزيرة نت /2007/1/21 http://www.aljazeera.net/news/arabic
- "فتح وحماس توقعان على اتفاق مكة برعاية العاهل السعودي"، العربية نت، net.www.alarabiya \$2007/2/8
- عادل عامر آثار اتفاقیة کامب دیفید علي مصر والعرب http://www.wata.cc .
- عواد، هشام (2015): كميل شمعون وأزمة لبنان 24 ديسمبر، 2015 (http://hishamawadd.blogspot.com/2015/12).
- قاسم، عبد الستار (2014): "الواقع العربي حلقة فضائية"، 2014/10/3 الجزيرة http://www.aljazeera.net
- قرار مجلس الأمن رقم (660,1990) (الامم المتحدة مجلس الامن (http://www.un.org) اغسطس 1990
- كعوش، محمود (2014): "مذبحة عين الرمانة ويداية الحرب الأهلية"، الرأي البوم؛ APRIL 14, 2014

www.raialyoum.com

• "مؤتمرات القمم العربية"، شبكة الجزيرة نت (27/3/2017)؛

http://www.aljazeera.net

- فلسطين اليوم -2016 القيادي السعدي _الانتفاضة هي الطريق الأصوب للخلاص من آثار أوسلو التدميرية.
- منير مناع 2009 مستقبل الدولة الفلسطينية في ظل "حلّ الدولتين" paltoday.ps
 - مؤسسة الدراسات الاستراتيجية (2017)؛ http://www.palestine-studies.org/
 - منيه فاضل 2017 البيت الخليجي للدراسات والنشر 2017 البيت الخليجي للدراسات
- أبو مازن ومشعل: تحريم الدم الفلسطيني ورفض الدولة المؤقتة"، جريدة الأيام http://www.al-ayyam.ps
 - مجلة الدراسات الفلسطينية (2006)، المجلد 17، العدد 66؛

http://www.palestine-studies.org

- "محاضرة: الجنرال "دايتون": حول صناعة الفلسطيني الجديد"، فلسطين اليوم الإخبارية، يونيو 2009؛ https://paltoday.ps
 - مصطفى كبها 2005 فكرة الدولة ثنائية القومية.. إسرائيليا الجزيرة نت
 - مطر، جميل: "جامعة الدول العربية.. لمن "، (16 يونيو/حزيران 2016).

http://arabic.cnn.com

- "معلومات تكشف لأول مرة.. كيف اعتقل الاحتلال أحمد سعدات"، شبكة قدس <u>www.qudsn.ps</u> (12/05/2013)؛
- "مقابلة جلالة الملك عبد الله الثاني مع قناة العربية"، قناة العربية الفضائية، kingabdullah.jo \$2006/5/7
- "المكتب الوطني للدفاع عن الأرض"، منظمة التحرير الفلسطينية، 2017/2/12؛ http://nbprs.ps

- ملحم، أحمد (2009): "حرب غزة. التقاء مصالح, http://www.myportail.com موقع بوابتي 8-01-2009
 - "المواد القانونية"، ميثاق جامعة الدول العربية؛ http://www.lasportal.org
 - موسي، متى: "الموارنة بالتاريخ"؛ http://www.syriacstudies.com
- د. نورهان الشيخ- 2011 السياسة الروسية تجاه المنطقة بعد الثورات العربية http://www.siyassa.org.eg
- الموسوعة الفلسطينية، المجلد الخامس، دراسات القضية الفلسطينية حروب فلسطين العربية الإسرائيلية الدكتور هيثم كيلاني, (palstinebooks.blogspot.com). هذا إلى جانب امتلاكي للموسوعة اخر دخول 2017/2/2
 - الموسوعة الفلسطينية، 2017/2/2. (palstinebooks.blogspot.com)
- "الميثاق الوطني الفلسطيني"، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)؛ info.wafa.ps (2017/4/13
- "نص إعلان الدوحة بشأن المصالحة الفلسطينية"، المركز الفلسطيني للإعلام palinfo.com (2012/2/6
- نافذ ابو حسنة (2011)- محطات فلسطينية مع جامعة الدول العربية- الموقف نت http://almawqef.com
-)(الدول العربية تعلن الحداد على عرفات وتنكس أعلامها وتلغي الاحتفالات الرسمية بعيد الفطر 2004 جريدة الشرق الاوسط http://archive.aawsat.com
 - "نص تقرير محمد البرادعي لمجلس الأمن الدولي"، الجزيرة نت، 2009/10/1؛ http://www.aljazeera.net
- هشام، محمد (2016) "جامعة الدول العربية في عامها السبعين"، رؤي الإصلاح ومعوقاته"، http://moubadarah.com/ (مبادرة التجديد العربية)
- "الواقع العربي حلقة فضائية في تاريخ 2014/10/3، مع رفيق عبد السلام وزير خارجية تونس سابقاً"، الجزيرة نت؛ http://www.aljazeera.net

- "وثيقة تفاهمات حركتي فتح وحماس لتنفيذ اتفاق المصالحة"، الجزيرة نت http://www.aljazeera.net (26/9/2014)
 - "الورقة المصرية للمصالحة الفلسطينية"، بيت المقدس للدراسات التوثيق، 2009؛ http://www.aqsaonline.org
- مركز دراسات الشرق الاوسط، الموقف الاوروبي من فوز حماس في الانتخابات. www.mesc.com (المصدر الرئيس) وكالة الأنباء الفرنسية

www.Reuters, Jun 20, 2007 Key events since 2006 Hamas election victory

• "ياسر عرفات رحلة عمر"، شبكة فلسطين للحوار، (2010–11-11).

www.paldf.net

• أبو يحيي، محمود (2014): "تعريف بجامعة الدول العربية"؛

http://mawdoo3.com

- يردين ليخترمان، أكتوبر 2016، كلما كانت إسرائيل دولة يهودية أكثر، ستكون أكثر دين ليخترمان، أكتوبر (http://www.al-masdar.net)
 - هآرتس، 2006/01/26. ترجمة (مركز الدراسات الشرق الاوسط).
 - (يديعوت "بالعبرية"، 2006/1/27)- ترجمة (مركز الدراسات الشرق الاوسط).
 - 27/1/2006 Ynetnews 27/1/2006 مركز الدراسات الشرق الاوسط).
 - BBC) العربية BBC) •
 - (موقع وزارة الخارجية الأمريكية، 2006/1/26).
 - (وكالة الأنباء الفرنسية، 2006/1/26).

سابعاً: المراجع الأجنبية

- Samuel Ramone, What Donald Trump's Victory Means for US-Iran Relations, The World Post 20/3/2017.
- 2017/3/ Maxim Egorov., 3/2017, journalneo.org/2015/03/24/rus-blizhnij-vostok-na-grani-slomastrategicheskih-balansov
- Jenny Percival 2008 Israel launches deadly Gaza attacks www.theguardian.com
- Gaza truce broken as Israeli raid kills six Hamas gunmen, 5/11/2008.
- Julie Lévesque, Israel Steals Gaza's Offshore Natural Gas: \$15 Billion Deal with Jordan, 6/9/2014.

الملاحق

الوثائق المهمة للدراسة

لقد تم اختيار بعض الوثائق المهمة للدراسة لإثرائها ولقد تم شرح بعض الوثائق التي لم تذكر في الملاحق من خلال متن نص الدراسة مثل بعض قرارات الامم المتحدة واتفاقية الشاطئ وخطابات الرؤساء والزعماء وآخرين.

وثيقة 1

بروتوكول الإسكندرية

قد اجتمعوا بالإسكندرية بين يوم الاثنين 8 شوال سنة 1363هـ (الموافق 25 سبتمبر/أيلول سنة 1944هـ) ويوم السبت 20 شوال سنة 1363هـ (الموافق 7 أكتوبر/تشربن الأول سنة 1944م) في هيئة لجنة تحضيرية للمؤتمر العربي العام، وتم الاتفاق بينهم على ما يأتي:

أولاً: جامعة الدول العربية

تؤلف "جامعة الدول العربية" من الدول العربية المستقلة التي تقبل الانضمام إليها. ويكون لهذه الجامعة مجلس يسمى " مجلس جامعة الدول العربية " تمثل فيه الدول المشتركة في "الجامعة" على قدم المساواة.

وتكون مهمته مراعاة تنفيذ ما تبرمه هذه الدول فيما بينها من الاتفاقات وعقد اجتماعات دورية؛ لتوثيق الصلات بينها/ وتنسيق خططها السياسية تحقيقاً للتعاون بينهما، وصيانة لاستقلالها وسيادتها من كل اعتداء بالوسائل الممكنة/ وللنظر بصفة عامة في شؤون البلاد العربية ومصالحها.

وتكون قرارات هذا "المجلس " ملزمة لمن يقبلها فيما عدا الأحوال التي يقع فيها خلاف بين دولتين من أعضاء الجامعة، ويلجأ فيها الطرفان إلى المجلس لفض هذا الخلاف، ففي هذه الأحوال تكون قرارات " مجلس الجامعة " نافذة ملزمة.

ولا يجوز على كل حال الالتجاء إلى القوة لفض النزاعات بين دولتين من دول الجامعة، ولكل دولة أن تعقد مع دولة أخرى من دول الجامعة أو غيرها اتفاقات خاصة لا تتعارض مع نصوص هذه الأحكام أو روحها.

ولا يجوز في أية حال اتباع سياسة خارجية تضر بسياسة جامعة الدول العربية، أو أية دولة منها.

ويتوسط المجلس في الخلاف الذي يخشى منه وقوع حرب بين دولة من دول الجامعة وبين أية دولة أخرى من دول الجامعة أو غيرها للتوفيق بينهما.

ثانياً: التعاون في الشؤون الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وغيرها:

- 1. تتعاون الدول العربية الممثلة في اللجنة تعاوناً وثيقاً في الشؤون الآتية: الشؤون الاقتصادية والمالية بما في ذلك التبادل التجاري والجمارك والعملة وأمور الزراعة والصناعة. شؤون المواصلات بما في ذلك السكك الحديدية والطرق والطيران والملاحة والبرق والبريد. شؤون الثقافة. شؤون الجنسية والجوازات والتأشيرات وتنفيذ الأحكام وتسليم المجرمين وما إلى ذلك. الشؤون الاجتماعية. الشؤون الصحية.
- 2. تؤلف لجنة فرعية من الخبراء لكل طائفة من هذه الشؤون تمثل فيها الحكومات المشتركة في اللجنة التحضيرية، وتكون مهمتها إعداد مشروع قواعد التعاون في الشؤون المذكورة ومداه وأداته.
- 3. تؤلف لجنة للتنسيق والتحرير تكون مهمتها مراقبة عمل اللجان الفرعية الأخرى، وتنسيق ما يتم من أعمالها أولاً فأول، وصياغته في شكل مشروعات اتفاقات، وعرضه على الحكومات المختلفة.
- 4. عندما تتتهي جميع اللجان الفرعية من أعمالها تجتمع اللجنة التحضيرية لتعرض عليها نتائج بحث هذه اللجان تمهيدا لعقد المؤتمر العربي العام.

ثالثاً: تدعيم هذه الروابط في المستقبل

مع الاغتباط بهذه الخطوة المباركة ترجو اللجنة أن توفق البلاد العربية في المستقبل إلى تدعيمها بخطوات أخرى، وبخاصة إذا أسفرت الأوضاع العالمية بعد الحرب القائمة عن نظم تربط بين الدول العربية بروابط أمتن وأوثق.

رابعاً: قرار خاص بلبنان

تؤيد الدول العربية الممثلة في اللجنة التحضيرية مجتمعة احترامها لاستقلال لبنان وسيادته بحدوده الحاضرة، وهو ما سبق لحكومات هذه الدول أن اعترفت به بعد أن انتهج سياسة استقلالية أعلنتها حكومته في بيانها الوزاري الذي نالت عليه موافقة المجلس النيابي اللبناني بالإجماع في 7 أكتوبر/تشرين الأول سنة 1943م.

خامساً: قرار خاص بفلسطين

- 1. ترى اللجنة أن فلسطين ركن مهم من أركان البلاد العربية وأن حقوق العرب لا يمكن المساس بها من غير إضرار بالسلم والاستقرار في العالم العربي. كما ترى اللجنة أن التعهدات التي ارتبطت بها الدولة البريطانية، والتي تقضي بوقف الهجرة اليهودية، والمحافظة على الأراضي العربية والوصول إلى استقلال فلسطين هي من حقوق العرب الثابتة التي تكون المبادرة إلى تنفيذها خطوة نحو الهدف المطلوب ونحو استتباب السلم وتحقيق الاستقرار. وتعلن اللجنة تأييدها لقضية عرب فلسطين بالعمل على تحقيق أمانيهم المشروعة وصون حقوقهم العادلة. وتصرح اللجنة بأنها ليست أقل تألماً من أحد لما أصاب اليهود في أوروبا من الويلات والآلام على يد بعض الدول الأوروبية الدكتاتورية، ولكن يجب ألا يخلط بين مسألة هؤلاء اليهود وبين الصهيونية. إذ ليس أشد ظلماً وعدواناً من أن تحل مسألة يهود أوروبا بظلم آخر يقع على عرب فلسطين على اختلاف أديانهم ومذاهبهم.
- 2. يحال الاقتراح الخاص بمساهمة الحكومات والشعوب العربية في "صندوق الأمة العربية" لإنقاذ أراضي العرب في فلسطين إلى لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية لبحثه من جميع وجوهه وعرض نتيجة البحث على اللجنة التحضيرية في اجتماعها المقبل.

وإِثْبَاتاً لما تقدم وقع هذا البروتوكول بإدارة جامعة فاروق الأول بالإسكندرية في يوم السبت 20 شوال سنة 1364م).

إمضاءات

مصطفى النحاس

سعد الله الجابري توفيق أبو الهدى

أحمد نجيب الهلالي جميل مردم

سليمان سكر محمد صبري أبو علم

نجيب الأرمنازي محمد صلاح الدين

صبري العسلي حمدي الباجه جي

رياض الصلح واشد العمري

موسى مبارك تحسين السكري

المصدر: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، (بقية البيانات)

وثيقة 2

مبادرة السلام العربية

فيما يلي النص الحرفي لمبادرة السلام العربية:

"مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة المنعقد في دورته الرابعة عشرة.

- إذ يؤكد ما أقره مؤتمر القمة العربي غير العادي في القاهرة في حزيران/يونيو 1996م من أن السلام العادل والشامل خيار استراتيجي للدول العربية يتحقق في ظل الشرعية الدولية، ويستوجب التزاما مقابلا تؤكده إسرائيل في هذا الصدد.
- وبعد أن استمع إلى كلمة صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز، ولي عهد المملكة العربية السعودية، التي أعلن من خلالها مبادرته داعيا إلى انسحاب إسرائيل الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة منذ 1967م، تنفيذا لقراري مجلس الأمن (242 و338) واللذين عززتهما قرارات مؤتمر مدريد عام 1991م ومبدأ الأرض مقابل السلام، وإلى قبولها قيام دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة وعاصمتها القدس الشرقية. وذلك مقابل قيام الدول العربية بإنشاء علاقات طبيعية في إطار سلام شامل مع إسرائيل.
- وانطلاقاً من اقتناع الدول العربية بأن الحل العسكري للنزاع لم يحقق السلام أو الأمن لأي من الأطراف:
- 1- يطلب المجلس من إسرائيل إعادة النظر في سياساتها، وأن تجنح للسلم معلنة أن السلام العادل هو خيارها الاستراتيجي أيضاً.
 - 2-كما يطالبها القيام بما يلى:
- أ- الانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة بما في ذلك الجولان السوري وحتى خط الرابع من يونيو (حزيران) 1967م، والأراضي التي ما زالت محتلة في جنوب لبنان.
- ب-التوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين يتفق عليه وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194.

ج- قبول قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ الرابع من يونيو (حزيران) في الضفة الغربية وقطاع غزة وتكون عاصمتها القدس الشرقية.

3- عندئذ تقوم الدول العربية بما يلى:

أ- اعتبار النزاع العربي الإسرائيلي منتهيا، والدخول في اتفاقية سلام بينها وبين إسرائيل
 مع تحقيق الأمن لجميع دول المنطقة.

ب-إنشاء علاقات طبيعية مع إسرائيل في إطار هذا السلام الشامل.

4- ضمان رفض كل أشكال التوطين الفلسطيني الذي يتنافى والوضع الخاص في البلدان العربية المضيفة.

5- يدعو المجلس حكومة إسرائيل والإسرائيليين جميعاً إلى قبول هذه المبادرة المبينة أعلاه حماية لفرص السلام وحقناً للدماء، بما يمكن الدول العربية وإسرائيل من العيش في سلام جنباً إلى جنب، ويوفر للأجيال القادمة مستقبلاً آمناً يسوده الرخاء والاستقرار.

6- يدعو المجلس المجتمع الدولي بكل دوله ومنظماته إلى دعم هذه المبادرة.

7- يطلب المجلس من رئاسته تشكيل لجنة خاصة من عدد من الدول الأعضاء المعنية والأمين العام لإجراء الاتصالات اللازمة بهذه المبادرة والعمل على تأكيد دعمها على كافة المستويات وفي مقدمتها الأمم المتحدة ومجلس الأمن والولايات المتحدة والاتحاد الروسي والدول الإسلامية والاتحاد الأوروبي.

المصدر: مبادرة الملك عبد الله للسلام، موقع الرياض نت

وثيقة الاسرى

بسم الله الرحمن الرحيم

"واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا"

انطلاقا من الشعور العالي بالمسؤولية الوطنية والتاريخية ونظرا للمخاطر المحدقة بشعبنا، وفي سبيل تعزيز الجبهة الفلسطينية الداخلية وصيانة وحماية الوحدة الوطنية ووحدة شعبنا في الوطن والمنافي، ومن أجل مواجهة المشروع الإسرائيلي الهادف لفرض الحل الإسرائيلي، ونسف حلم شعبنا وحق شعبنا في إقامة دولته الفلسطينية المستقلة الكاملة السيادة، هذا المشروع والمخطط الذي تتوي الحكومة الإسرائيلية تتفيذه خلال المرحلة القادمة تأسيسا على إقامة واستكمال الجدار العنصري وتهويد القدس وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية والاستيلاء على الأغوار وضم أجزاء واسعة من الضفة الغربية وإغلاق الباب أمام شعبنا في ممارسة حقه في العودة.

ومن أجل المحافظة على منجزات ومكتسبات شعبنا التي حققها من خلال مسيرة كفاحه الطويل ووفاء لشهداء شعبنا العظيم وعذابات أسراه وأنات جرحاه، وانطلاقا من أننا ما زلنا نمر في مرحلة تحرر طابعها الأساسي وطني ديمقراطي مما يفرض استراتيجية سياسية كفاحية متناسبة مع هذا الطابع.

ومن أجل إنجاح الحوار الوطني الفلسطيني الشامل، واستنادا إلى إعلان القاهرة والحاجة الملحة للوحدة والتلاحم، فإننا نتقدم بهذه الوثيقة (وثيقة الوفاق الوطني) لشعبنا العظيم الصامد المرابط، وإلى الرئيس محمود عباس أبو مازن، وقيادة منظمة التحرير الوطني الفلسطيني، وإلى رئيس الحكومة إسماعيل هنية ومجلس الوزراء، وإلى رئيس المجلس الوطني الفلسطيني وأعضائه، وإلى كافة القوى والفصائل وأعضائه، وإلى كافة القوى والفصائل الفلسطينية، وإلى كافة المؤسسات والمنظمات الأهلية والشعبية، وقيادة الرأي العام الفلسطيني في الوطن والمنافي، آملين اعتبار هذه الوثيقة كلا متكاملا وأن تلقى دعم ومساندة وموافقة الجميع وتسهم بشكل أساسي في التوصل إلى وثيقة الوفاق الوطني الفلسطيني:

1- إن الشعب الفلسطيني في الوطن والمنافي يسعى من أجل تحرير أرضه وإنجاز حقه في الحرية والعودة والاستقلال وفي سبيل حقه في تقرير مصيره بما في ذلك حقه في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها مدينة القدس الشريف على جميع الأراضي المحتلة عام 1967، وضمان حق العودة للاجئين، وتحرير جميع الأسرى والمعتقلين، مستندين في ذلك إلى حق شعبنا التاريخي في أرض الآباء والأجداد، وإلى ميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي، وما كفلته الشرعية الدولية.

2- الإسراع في إنجاز ما تم الاتفاق عليه في القاهرة في مارس/آذار 2005 فيما يتعلق بتطوير وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية وانضمام حركتي حماس والجهاد الإسلامي إليها بوصفها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده، وبما يتلاءم مع المتغيرات على الساحة الفلسطينية وفق أسس ديمقراطية، ولتكريس حقيقة تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا، وبما يعزز قدرة منظمة التحرير في القيام والنهوض بمسؤولياتها في قيادة شعبنا في الوطن والمنافي وفي تعبنته والدفاع عن حقوقه الوطنية والسياسية والإنسانية في مختلف الدوائر والمحافل والمجالات الدولية والإقليمية. وأن المصلحة الوطنية تقتضي تشكيل مجلس وطني جديد قبل نهاية عام 2006 بما يضمن تمثيل جميع القوى والفصائل والأحزاب الوطنية والإسلامية وتجمعات شعبنا في كل مكان وكافة القطاعات والمؤسسات والفعاليات والشخصيات على أساس نسبي في التمثيل والحضور والفاعلية النضالية والسياسية والاجتماعية والجماهيرية والحفاظ على منظمة التحرير الفلسطينية إطارا جبهويا عريضا وائتلافا وطنيا شاملا وإطارا وطنيا جامعا للفلسطينيين في الوطن والمنافى، ومرجعية سياسية عليا.

5- حق الشعب الفلسطيني في المقاومة والتمسك بخيار المقاومة بمختلف الوسائل، وتركيز المقاومة في الأراضي المحتلة عام 67 إلى جانب العمل السياسي والتفاوضي والدبلوماسي والاستمرار في المقاومة الشعبية الجماهيرية ضد الاحتلال بمختلف أشكاله ووجوده وسياساته، والاهتمام بتوسيع مشاركة مختلف الفئات والجهات والقطاعات وجماهير شعبنا في هذه المقاومة الشعبية.

4- وضع خطة فلسطينية للتحرك السياسي الشامل وتوحيد الخطاب السياسي الفلسطيني على أساس برنامج الإجماع الوطني الفلسطيني والشرعية العربية وقرارات الشرعية الدولية المنصفة لشعبنا تمثلها منظمة التحرير والسلطة الوطنية رئيسا وحكومة، والفصائل الوطنية والإسلامية، ومنظمات المجتمع المدني والشخصيات والفعاليات العامة، من أجل استحضار وتعزيز وحشد الدعم العربي والإسلامي والدولي السياسي والمالي والاقتصادي والإنساني لشعبنا وسلطتنا الوطنية، ودعما لحق شعبنا في تقرير المصير والحرية والعودة والاستقلال ولمواجهة خطة إسرائيل في فرض الحل الإسرائيلي على شعبنا ولمواجهة الحصار الظالم علينا.

5 حماية وتعزيز السلطة الوطنية الفلسطينية باعتبارها نواة الدولة القادمة، هذه السلطة التي شيدها شعبنا بكفاحه وتضحياته ودماء وعذابات أبنائه، وإن المصلحة الوطنية العليا تقتضي احترام الدستور المؤقت للسلطة والقوانين المعمول بها واحترام مسؤوليات وصلاحيات الرئيس المنتخب لإرادة الشعب الفلسطيني بانتخابات حرة ديمقراطية ونزيهة، واحترام مسؤوليات وصلاحيات الحكومة التي منحها المجلس التشريعي الثقة. وأهمية وضرورة التعاون الخلاق بين الرئاسة والحكومة والعمل المشترك وعقد الاجتماعات الدورية بينهما لتسوية أية خلافات بالحوار الأخوي استنادا إلى الدستور المؤقت والمصلحة الوطنية العليا وضرورة إجراء إصلاح شامل في مؤسسات السلطة الوطنية وخاصة الجهاز القضائي، واحترام القضاء بكافة مستوياته وتنفيذ قراراته وتعزيز وتكريس سيادة القانون.

6- تشكيل حكومة وحدة وطنية على أساس يضمن مشاركة كافة الكتل البرلمانية، وبخاصة حركتي فتح وحماس والقوى السياسية الراغبة على قاعدة هذه الوثيقة وبرنامج مشترك للنهوض بالوضع الفلسطيني محليا وعربيا وإقليميا ودوليا، ومواجهة التحديات بحكومة وطنية قوية تحظى بالدعم الشعبي والسياسي الفلسطيني من جميع القوى، وكذلك بالدعم العربي والدولي وتتمكن من تنفيذ برنامج الإصلاح ومحاربة الفقر والبطالة، وتقديم أفضل رعاية ممكنة للفئات التي تحملت أعباء الصمود والمقاومة والانتفاضة وكانت ضحية للعدوان الإجرامي الإسرائيلي وبخاصة أسر الشهداء والأسرى والجرحى وأصحاب البيوت والممتلكات التي دمرها الاحتلال وكذلك العاطلين عن العمل والخريجين.

7- إن إدارة المفاوضات هي من صلاحية "م. ت. ف" ورئيس السلطة الوطنية على قاعدة التمسك بالأهداف الوطنية الفلسطينية وتحقيقها على أن يتم عرض أي اتفاق مصيري على المجلس الوطني الفلسطيني الجديد للتصديق عليه أو إجراء استفتاء عام حيث ما أمكن.

8- تحرير الأسرى والمعتقلين واجب وطني مقدس يجب أن تقوم به وبكافة الوسائل القوى والفصائل الوطنية والإسلامية و"م. ت. ف" والسلطة الوطنية رئيسا وحكومة والتشريعي وكافة التشكيلات المقاومة.

9- ضرورة العمل ومضاعفة الجهد لدعم ومساندة ورعاية اللاجئين والدفاع عن حقوقهم والعمل على عقد مؤتمر شعبي تمثيلي للاجئين ينبثق عن هيئات متابعة وظيفته التأكيد على حق العودة والتمسك به ودعوة المجتمع الدولي لتنفيذ القرار 194 القاضي بحق العودة للاجئين وتعويضهم.

10- العمل على تشكيل جبهة مقاومة موحدة باسم جبهة المقاومة الفلسطينية، لقيادة وخوض المقاومة ضد الاحتلال وتوحيد وتتسيق العمل والفعل للمقاومة وتشكيل مرجعية سياسية موحدة لها.

11- التمسك بالنهج الديمقراطي وبإجراء انتخابات عامة ودورية وحرة ونزيهة وديمقراطية طبقاً للقانون، للرئيس والتشريعي وللمجالس المحلية والبلدية، واحترام مبدأ التداول السلمي للسلطة والتعهد بحماية التجربة الفلسطينية الديمقراطية واحترام الخيار الديمقراطي ونتائجه واحترام سيادة القانون والحريات الضرورية والعامة وحرية الصحافة والمساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات دون تمييز وحماية مكتسبات المرأة وتطويرها وتعزيزها.

12- رفض وإدانة الحصار الظالم على شعبنا الذي تقوده الولايات المتحدة وإسرائيل ودعوة العرب شعبيا ورسميا لدعم ومساندة الشعب الفلسطيني و "م. ت. ف" وسلطته الوطنية ودعوة الحكومات العربية لتنفيذ قرارات القمم العربية السياسية والمالية والاقتصادية والإعلامية الداعمة الشعبنا الفلسطيني وصموده وقضيته الوطنية والتأكيد على أن السلطة الوطنية الفلسطينية ملتزمة بالإجماع العربي والعمل العربي المشترك.

13- دعوة الشعب الفلسطيني للوحدة والتلاحم ورص الصفوف ودعم ومساندة "م. ت. ف" والسلطة الوطنية الفلسطينية رئيسا وحكومة، وتعزيز الصمود والمقاومة في وجه العدوان والحصار، ورفض التدخل في الشؤون الداخلية الفلسطينية.

14- نبذ كل مظاهر الفرقة والانقسام وما يقود إلى الفتنة وإدانة استخدام السلاح مهما كانت المبررات لفض النزاعات الداخلية، وتحريم استخدام السلاح بين أبناء الشعب الواحد والتأكيد على حرمة الدم الفلسطيني، والالتزام بالحوار أسلوبا وحيدا لحل الخلافات والتعبير عن الرأي بكافة الوسائل بما في ذلك معارضة السلطة وقراراتها على أساس ما يكفله القانون وحق الاحتجاج السلمي وتنظيم المسيرات والتظاهرات والاعتصامات شريطة أن تكون سلمية وخالية من السلاح ولا تتعدى على المواطنين وممتلكاتهم والممتلكات العامة.

15- إن المصلحة الوطنية تقتضي ضرورة البحث عن أفضل الأساليب والوسائل المناسبة لاستمرار مشاركة شعبنا وقواه السياسية في قطاع غزة في وضعه الجديد في معركة الحرية والعودة والاستقلال وتحرير الضفة والقدس وبما يجعل من القطاع الصامد رافعة وقوة حقيقية لصمود ومقاومة لشعبنا في الضفة والقدس، وإن المصلحة الوطنية تقضي بإعادة نقييم الوسائل والأساليب النضالية الأنجع في مقاومة الاحتلال.

16 - ضرورة إصلاح وتطوير المؤسسة الأمنية الفلسطينية بكل فروعها على أساس عصري بما يجعلها أكثر قدرة على القيام بمهمة الدفاع عن الوطن والمواطنين في مواجهة العدوان والاحتلال، وحفظ الأمن والنظام العام وتنفيذ القوانين وإنهاء حالة الفوضى والفلتان الأمني وإنهاء المظاهر المسلحة والاستعراضات، ومصادرة سلاح الفوضى والفلتان الأمني الذي يلحق ضررا فادحا بالمقاومة ويشوه صورتها ويهدد وحدة المجتمع الفلسطيني، وضرورة وتتسيق وتنظيم العلاقة مع قوى وتشكيلات المقاومة وتنظيم وحماية سلاحها.

17- دعوة المجلس التشريعي لمواصلة إصدار القوانين المنظمة لعمل المؤسسة الأمنية والأجهزة بمختلف فروعها، والعمل على إصدار قانون يمنع ممارسة العمل السياسي والحزبي لمنتسبي الأجهزة والالتزام بالمرجعية السياسية المنتخبة التي حددها القانون.

18- العمل من أجل توسيع دور وحضور لجان التضامن الدولية والمجموعات المحبة للسلام لدعم صمود شعبنا ونضاله العادل ضد الاحتلال والاستيطان وجدار الفصل العنصري سياسيا

ومحليا، ومن أجل تنفيذ قرار محكمة العدل الدولية في لاهاي المتعلق بإزالة الجدار والاستيطان وعدم مشروعيتهما.

الوثيقة صادرة عن:

حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح): النائب مروان البرغوثي أمين سرحركة "فتح".

حركة المقاومة الإسلامية "حماس": الهيئة القيادية العليا الشيخ عبد الخالق النتشة.

حركة الجهاد الإسلامي: الشيخ بسام السعدي.

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين: عبد الرحيم ملوح عضو اللجنة التنفيذية نائب الأمين العام للجبهة.

الجبهة الديمقراطية: مصطفى بدارنة.

ملاحظة: - حركة الجهاد الإسلامي تحفظت على البند المتعلق بالمفاوضات.

وثيقة 4

اتفاق مكة

نص اتفاق مكة للوفاق الوطني

أكد اتفاق مكة للوفاق الوطني، الليلة، على تحريم الدم الفلسطيني، وضرورة اتخاذ كافة الإجراءات والترتيبات، التي تحول دون إراقته، مع التأكيد على أهمية الوحدة الوطنية كأساس للصمود الوطني. ويقضي الاتفاق، الذي أعلنه السيد نبيل عمرو، المستشار الإعلامي للسيد الرئيس محمود عباس، على تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية، وفق اتفاق تفصيلي، معتمد بين الطرفين، والشروع العاجل في اتخاذ الإجراءات الدستورية لتشكيلها.

وفيما يلي نص الاتفاق:

بناءً على المبادرة الكريمة، التي أعلنها خادم الحرمين الشريفين، الملك عبد الله بن عبد العزيز، ملك المملكة العربية السعودية، وتحت الرعاية الكريمة لجلالته، جرت في مكة المكرمة، بين حركتي "فتح" و "حماس" في الفترة من 19 إلى 21 محرم 1428ه، الموافق من السادس إلى الثامن من شباط –فبراير 2007م حوارات الوفاق والاتفاق الفلسطيني، وقد تكللت هذه الحوارات بفضل الله سبحانه وتعالى بالنجاح حيث جرى الاتفاق على ما يلى:

أولاً: التأكيد على تحريم دم الفلسطيني، واتخاذ كافة الإجراءات والترتيبات، التي تحول دون إراقته مع التأكيد على أهمية الوحدة الوطنية كأساس للصمود الوطني والتصدي للاحتلال، وتحقيق الأهداف الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، واعتماد لغة الحوار كأساس وحيد لحل الخلافات السياسية في الساحة الفلسطينية.

وفي هذا الإطار نقدم الشكر الجزيل للأخوة في مصر الشقيقة والوفد الأمني المصري في غزة، الذين بذلوا جهوداً كبيرة في تهدئة الأوضاع في القطاع، خلال الفترة السابقة.

ثانياً: الاتفاق وبصورة نهائية على تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية، وفق اتفاق تفصيلي معتمد بين الطرفين، والشروع العاجل في اتخاذ الإجراءات الدستورية لتشكيلها.

ثالثاً: المضي قدما في إجراءات تفعيل وتطوير وإصلاح منظمة التحرير الفلسطينية، وتسريع إجراءات عمل اللجنة التحضيرية، استناداً لتفاهمات القاهرة ودمشق.

وقد جرى الاتفاق على خطوات تفصيلية بين الطرفين بهذا الخصوص. رابعاً: تأكيد مبدأ الشراكة السياسية على أساس القوانين المعمول بها في السلطة الفلسطينية، وعلى قاعدة التعددية السياسية، وفق اتفاق معتمد بين الطرفين.

إننا إذ نزف هذا الاتفاق إلى جماهيرنا الفلسطينية، وجماهير أمتنا العربية والإسلامية وكل الأصدقاء في العالم، فإننا نؤكد التزامنا به نصاً وروحاً، من أجل التفرغ لإنجاز أهدافنا الوطنية، والتخلص من الاحتلال، واستعادة حقوقنا والتفرغ للملفات الرئيسية، وفي مقدمتها قضايا القدس واللاجئين والمسجد الأقصى والأسرى والمعتقلين ومواجهة الجدار والاستيطان.

والله الموفق

مكة المكرمة في 21 محرم 1428هـ

الموافق الثامن من شباط -فبراير 2007م.

المصدر: وكالة الانباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)

وثيقة 5

المبادرة اليمنية 5 آب 2007م

بنود المبادرة:

أولاً: العودة بالأوضاع إلى ما كانت عليه في غزة قبل تاريخ 2007/6/13م والتقيد بما التزمت به منظمة التحرير الفلسطينية وإجراء انتخابات مبكرة رئاسية وتشريعية.

ثانياً: استئناف الحوار على قاعدة اتفاق القاهرة العام 2005م واتفاق مكة المكرمة العام 2007م على أساس أن الشعب الفلسطيني كل لا يتجزأ، وأن السلطة الفلسطينية تتكون من سلطة الرئاسة المنتخبة والبرلمان المنتخب والسلطة التنفيذية ممثلة بحكومة وحدة وطنية والالتزام بالشرعية الفلسطينية بكل مكوناتها.

ثالثاً: احترام الدستور والقانون الفلسطيني والالتزام به من قبل الجميع.

رابعاً: إعادة بناء الأجهزة الأمنية على أسس وطنية، بحيث تتبع السلطة العليا وحكومة الوحدة الوطنية ولا علاقة لأى فصيل بها.

خامساً: تشكيل حكومة وحدة وطنية ائتلافية تمثل فيها كل الفصائل بحسب ثقلها في المجلس التشريعي وتكون قادرة على ممارسة مسؤولياتها كاملة.

سادساً: تشكيل لجنة من خلال جامعة الدول العربية تتكون من الدول ذات الصلة مثل مصر والسعودية وسوريا والأردن، وتعبر اليمن عن استعدادها للمشاركة إذا طلب منها ذلك وتكون مهمتها تنفيذ ما سبق.

سابعاً: تتكون المؤسسات الفلسطينية بكل تكويناتها دون تمييز فصائلي وتخضع للسلطة العليا بحكومة الوحدة الوطنية.

المصدر: وكالة الانباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)

إعلان الدوحة

إعلان الدوحة 6/2/2/2م

تحت رعاية حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر، وتأسيساً على اتفاق المصالحة الذي تم في القاهرة برعاية جمهورية مصر العربية الشقيقة بين سيادة الرئيس محمود عباس، رئيس دولة فلسطين، رئيس اللجنة التتفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، رئيس السلطة الفلسطينية، والأخ خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، عقد اجتماع بينهما في الدوحة بتاريخ 2012/2/5م، حيث جرى استعراض الخطوات التي تمت حتى الآن لتنفيذ آليات اتفاق المصالحة والعقبات التي اعترضت تنفيذه، وأكدا ضرورة تذليلها.

وبروح من المسؤولية والصراحة والشفافية والإصرار على التطبيق الأمين والدقيق الاتفاق المصالحة ببنوده كافة.

تم الاتفاق على ما يلي:

أولاً: التأكيد على الاستمرار بخطوات تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية وتطويرها من خلال إعادة تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني بشكل متزامن مع الانتخابات الرئاسية والتشريعية. كما تم الاتفاق على عقد الاجتماع الثاني للجنة تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية وتطويرها بتاريخ 2012/2/18 في القاهرة.

ثانياً: تشكيل حكومة التوافق الوطني الفلسطينية من كفاءات مهنية مستقلة برئاسة سيادة الرئيس محمود عباس تكون مهمتها تسهيل الانتخابات الرئاسية والتشريعية والبدء بإعمار غزة.

ثالثاً: التأكيد على استمرار عمل اللجان التي تم تشكيلها، وهي لجنة الحريات العامة المكلفة معالجة ملفات المعتقلين والمؤسسات وحرية السفر وعودة الكوادر إلى قطاع غزة وجوازات السفر وحرية العمل ولجنة المصالحة المجتمعية. وفي هذا السياق، أبلغ الرئيس محمود عباس المجتمعين بأنه تم إطلاق 64 معتقلاً في إطار الاتفاق بإطلاق جميع المعتقلين.

رابعاً: التأكيد على تنفيذ ما تم الاتفاق عليه في القاهرة لبدء عمل لجنة الانتخابات المركزية في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس.

وعبر سيادة الرئيس محمود عباس والأخ خالد مشعل عن بالغ شكرهما وتقديرهما للجهود المخلصة التي بذلها سمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني ولي العهد من أجل إتمام عملية المصالحة وإنهاء حال الانقسام في الساحة الفلسطينية لتعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية؛ من أجل الصمود وإنهاء الاحتلال واستعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعة، بما فيها قيام دولته الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف».

الموقعون:

محمود عباس، رئيس دولة فلسطين، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، رئيس السلطة الفلسطينية.

خالد مشعل، رئيس المكتب السياسي في حركة حماس.

الشاهد، حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر

المصدر: وكالة الانباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)

وثيقة 7

اتفاق القاهرة لعام 2012

1.إعلان القاهرة الصادر عن الفصائل الفلسطينية في 2005/3/17م.

2.وثيقة الوفاق الوطني الفلسطيني المقترحة مصرياً "الوثيقة المصرية"، 2009/10/14م.

3. "محضر اجتماع" بيان التفاهمات حول المصالحة الوطنية الفلسطينية، 2011/4/27م.

4. لنص الرسمي لما تم الاتفاق عليه بين الفصائل الفلسطينية بعد اجتماعهم في القاهرة بتاريخ 2011/12/20 مرعاية مصرية لتنفيذ اتفاق الوفاق الوطني الفلسطيني.

مصدر النصوص كاملة موجودة في وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا) للدراسة والاطلاع

1 – عقد يوم 2012/5/20م برعاية مصرية لقاء بين حركتي فتح وحماس شارك فيه عن حركة فتح كل من "عزام الأحمد" و" صخر بسيسو" وعن حركة حماس كل من "موسى أبو مرزوق" و" محمد نصر".

2-اتفق المشاركون في اللقاء على ما يلي:

أ-تبدأ لجنة الانتخابات المركزية عملها في قطاع غزة اعتباراً من يوم 27 أيار 2012م.

ب-يلتقي وفدي حركتي فتح وحماس لبدء مشاورات تشكيل الحكومة الجديدة المتفق عليها يوم 27 أيار 2012م فور بدء لجنة الانتخابات المركزية عملها في قطاع غزة.

ج-تختتم مشاورات تشكيل الحكومة بين الوفدين بلقاء يعقد بين الرئيس محمود عباس (أبو مازن) ورئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل بالقاهرة خلال مدة لا تتجاوز 10 أيام للإعلان عن الحكومة الجديدة.

د-تستأنف لجنة الانتخابات المكلفة بإعداد قانون انتخابات المجلس الوطني عملها اعتباراً من 27 أيار 2012م حتى تتمكن من انجاز اعمالها وبما يهيئ لإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمجلس الوطنى بالتزامن.

ه-يتم تحديد موعد إجراء الانتخابات بالتوافق بين كافة الفصائل والقوى الفلسطينية في ضوء إنجاز عمل لجنة الانتخابات المركزية.

و - تُحدَد مدة عمل الحكومة التي سيتم تشكيلها بفترة لا تزيد عن 6 أشهر لتنفيذ المهام المتفق عليها بما في ذلك (إجراء الانتخابات. البدء في إعادة إعمار غزة) مع ربط مدة هذه الحكومة بالموعد الذي سيتم التوافق عليه لإجراء الانتخابات.

ز - في حال عدم إجراء الانتخابات في الموعد المتوافق عليه نتيجة أي سبب خارج عن إرادة الأطراف يلتقي الطرفان لبحث إمكانية تشكيل حكومة وحدة وطنية جديدة برئاسة شخصية مستقلة يتم التوافق عليها.

ح-التأكيد على أهمية تتفيذ ما ورد في اتفاقية الوفاق الوطني بشأن تهيئة الأجواء لإجراء الانتخابات، وذلك من خلال سرعة العمل على تطبيق توصيات لجنتي الحريات العامة في

الضفة والقطاع، وعلى حكومة التوافق الوطني إنجاز ملف الحريات العامة كاملاً في أسرع وقت ممكن قبل إجراء الانتخابات وفق القانون.

3-يعد ما ورد في هذا الاتفاق رزمة واحدة وتُعد التوقيعات الواردة به مُلزِمة للطرفين وستقوم مصر من جانبها بالمراقبة والإشراف على تتفيذ كل طرف لالتزاماته بما في ذلك قضايا الحريات العامة.

التوقيع ممثل حركة فتح عزام الأحمد التوقيع ممثل حركة حماس موسى أبو مرزوق التوقيع: الراعي المصري 2012/5/20